

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة علي لونيسي البليدة 2

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

دور التأمينات على الحياة في تطوير منظومة القروض الإستهلاكية
في البنوك التجارية الجزائرية

- دراسة حالة شركة التأمين الجزائرية للحياة والبنك الوطني الجزائري -
فترة الدراسة " 2010-2020 "

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد التأمينات

إشراف:

أ.د. بيشاري كريم

إعداد الطالبة:

بولعلم وريدة

السنة الجامعية: 2022/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة علي لونيسي البليدة 2

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

دور التأمينات على الحياة في تطوير منظومة القروض الإستهلاكية
في البنوك التجارية الجزائرية

- دراسة حالة شركة التأمين الجزائرية للحياة والبنك الوطني الجزائري -

دراسة الفترة "2010-2020"

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد التأمينات

إعداد الطالبة:

بولغلم وريدة

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	جامعة البليدة 2	الأستاذ : بوشامة مصطفى
مشرفا ومقررا	جامعة البليدة 2	الأستاذ : بيشاري كريم
ممتحنا	جامعة البليدة 2	الأستاذ : بهلولي فيصل
ممتحنا	جامعة البليدة 2	الأستاذ : بداوي مصطفى
ممتحنا	جامعة بومرداس	الأستاذ : درار عياش
ممتحنا	جامعة الجزائر 3	الأستاذة: العربي نعيمة

السنة الجامعية: 2022/2023

شكر وتقدير

لا يسعني وأنا أنهي هذا العمل الا التوجه بالشكر الى المولى عز وجل مصداقا لقوله تعالى بعد

باسم الله الرحمان الرحيم:

"لئن شكرتم ألزيدنكم"

صدق الله العظيم

يشرفني أن أتقدم:

الى كل من قام بالدعاء من أجلي، أو فتح بابا في وجهي؛

أو قدم معلومة تفيدني، أو حتى رسم ابتسامة ترفع من همتي؛

أو صرامة تقوي عزيمتي.

لى كل من قام بهذا أو ذاك أتقدم بأعز شكري و خالص تقديري

وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف بيشاري كريم (أستاذ محاضر بجامعة لونيبي علي البليلة2) راجينا من المولى عزوجل أن يحفظه ويسدد خطاه ويمنحه الخير كله.

أستاذي الفاضل " ديقر السعيد".

أستاذة جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

لكل من لم يبخل علينا بالنصح والإرشاد.

جميع الأساتذة الكرام الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي.

لكل عمال وزارة المالية خاصة مديرية التأمين والبنوك.

لكل عمال مديرية البنك الوطني الجزائري، وأخص بالذكر قسم القروض السيد " بورويس"، وقسم التأمين البنكي.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وألبسهما ثوب الصحة والعافية.

إلى والدتي الثانية حفظها الله ورعاها، وخالاتي وكل عائلة "ريغي"، وعائلة "بولغلم"

إلى سندي في الحياة "زوجي" الذي كان دائما حاضرا وداعما لي في كل الأوقات والظروف

إلى قرّة عيني وتوأم روعي أختي الحبيبة

إلى كل عائلة "العربي" من كبيرهم الى صغيرهم، خاصة المجاهد "العربي أحمد" الملقب ب:

"سي أحمد أوبلقاسم"، وكل المجاهدين وشهدائنا الأبرار رحمة الله عليهم

إلى كل الأهل سدد الله خطاهم

إلى كل طالب علم.

ملخص:

توصلنا من خلال هذه الدراسة أن فرع التأمينات على الحياة يتصدر الترتيب ضمن قائمة منتجات تأمينات الأشخاص إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الخام يعتبر شبه منعدم ، أما الكثافة التأمينية لهذا الفرع فقد بينت أن هناك إقبال محتشم في الجزائر على هذا النوع من التأمينات خاصة إذا ما تم مقارنة نفس الفرع مع نظيره في تونس والمغرب.

كما أظهرت هذه الدراسة على ضوء تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة أن التأمينات على الحياة تغطي بعض المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية من خلال تغطية خطر وفاة المقترض، إلا أن هذه التغطية غير كافية فليست كل الحالات تستفيد من الحماية والتعويض، ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها في التصريح الخاطئ أو الكاذب الذي ينجر عنه تبرئة ذمة شركة التأمين من تغطية خطر غير متفق عليه في العقد، وغيرها من الأسباب التي تتعدد بتعدد الحالات.

الكلمات المفتاحية: التأمينات على الحياة، القروض الإستهلاكية، شركة تأمين الأشخاص، البنوك التجارية.

Résumé:

A travers cette étude, nous avons conclu que la branche assurance-vie est classée en tête de liste des produits d'assurance de personnes, mais sa contribution au produit intérieur brut est considérée comme quasi inexistante, puisqu'elle ne dépasse pas (0,07%) en l'an 2019, alors que la densité d'assurance de cette branche est équivalente à (394 DZD) par personne au cours de la même année, et si ces chiffres montrent autrement cela indique que la demande est modeste pour ce type d'assurance en Algérie, surtout si la même branche est comparée à ses homologues en Tunisie et au Maroc .

Cette étude a également montré, que d'après l'expérience de la Compagnie algérienne d'assurance-vie, que l'assurance-vie couvre une partie des risques auxquels les banques commerciales peuvent être exposées en couvrant le risque du décès de l'emprunteur, mais cette couverture n'est pas suffisante , car tous les cas ne bénéficient pas d'une protection et d'une indemnisation, et cela pour plusieurs raisons, parmi elles : la déclaration erronée ou fautive qui a pour effet de dégager la compagnie d'assurance de sa responsabilité pour la couverture d'un risque non convenu dans le contrat, et d'autres des raisons qui varient selon le nombre de cas.

Mots-clés : Assurance-Vie, Crédit à La Consommation, Compagnie d'Assurance De Personnes, Banques Commerciales.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

II	الشكر والتقدير
III	الإهداء
IV	الملخص
VII	قائمة المحتويات
X	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
XIV	قائمة المختصرات
ب	مقدمة
	الفصل الأول : الإطار العام للتأمينات على الحياة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الأسس النظرية للتأمين والتأمينات على الحياة
3	المطلب الأول: نشأة التأمين، تعريفه وتقسيماته
15	المطلب الثاني: تعريف التأمينات على الحياة وخصائصها
21	المطلب الثالث: أهمية التأمينات على الحياة
22	المبحث الثاني: عقود التأمينات على الحياة
23	المطلب الأول: عقود التأمينات على الحياة وشروطها
28	المطلب الثاني: أقسام التأمينات على الحياة
32	المطلب الثالث: وسطاء التأمينات على الحياة
33	المبحث الثالث: التأمينات على الحياة في الجزائر ومدى تطورها مقارنة بنظيرتها في تونس والمغرب
34	المطلب الأول : مقارنة بين التأمينات على الحياة والتأمينات العامة
38	المطلب الثاني : منتجات التأمينات على الحياة
44	المطلب الثالث: مقارنة فرع التأمينات على الحياة في الجزائر مع نظيره في تونس والمغرب
50	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: التأصيل النظري للقروض الإستهلاكية في البنوك التجارية

52	تمهيد
53	المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية
53	المطلب الأول: نشأة البنوك ومفهومها
57	المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وأسسها
61	المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية
64	المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية
65	المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وعناصرها
68	المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية ووظائفها
69	المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية، مزايا وعيوب التمويل بها
76	المبحث الثالث: رؤية للقروض الإستهلاكية في الجزائر
76	المطلب الأول: القروض الإستهلاكية في الجزائر وأهم أنواعها
82	المطلب الثاني: مراحل تطور القروض الإستهلاكية في الجزائر
85	المطلب الثالث: أهداف القروض الإستهلاكية في الجزائر ونطاق ممارستها
91	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: التأمينات على الحياة كألية لضمان القروض الإستهلاكية في البنوك التجارية
93	تمهيد
94	المبحث الأول: مخاطر القروض البنكية، تقنيات وأساليب التعامل معها
94	المطلب الأول: مخاطر القروض البنكية وخصائصها
96	المطلب الثاني: أنواع مخاطر القروض البنكية
100	المطلب الثالث: أسباب وتقنيات التقليل من مخاطر القروض البنكية
105	المبحث الثاني: أساسيات منح القروض الإستهلاكية، مخاطرها وضماناتها
105	المطلب الأول: مراحل منح القروض الإستهلاكية
112	المطلب الثاني: معايير منح القروض الإستهلاكية
114	المطلب الثالث: ضمانات القروض الإستهلاكية
116	المبحث الثالث: التأمين البنكي وواقعه في الجزائر

116	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التأمين البنكي
120	المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للتأمين البنكي في الجزائر
122	المطلب الثالث: الوضعية الحالية للتأمين البنكي في الجزائر
130	خلاصة الفصل الثالث
	الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة
132	تمهيد
133	المبحث الأول: واقع التأمينات على الحياة في الجزائر
133	المطلب الأول: بنية سوق التأمينات على الحياة في الجزائر
140	المطلب الثاني: النشاط التقني لفرع التأمينات على الحياة في الجزائر
144	المطلب الثالث: مداخل قياس فرع التأمينات على الحياة في الإقتصاد الجزائري
151	المبحث الثاني: تطور القروض الإستهلاكية في الجزائر
151	المطلب الأول: مراحل تطور النظام المصرفي في الجزائر وهيكله التنظيمي
160	المطلب الثاني: تطور نشاط القروض البنكية (الجهة المانحة /القطاع الموجه إليه)
164	المطلب الثالث: دراسة للقروض الإستهلاكية على المستوى الوطني لبنك القرض الشعبي الجزائري وبنك الجزائر الخارجي
169	المبحث الثالث: دور التأمينات على الحياة في تغطية القروض الإستهلاكية - دراسة على المستوى الوطني لشركة التأمين الجزائرية للحياة والبنك الوطني الجزائري -
169	المطلب الأول: تقديم عينة الدراسة شركة التأمين الجزائرية للحياة والبنك الوطني الجزائري
177	المطلب الثاني: دراسة حالة شركة التأمين الجزائرية للحياة والبنك الوطني الجزائري
188	خلاصة الفصل الرابع
190	خاتمة
198	المراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	أنواع عقود التأمينات على الحياة	24
02	مؤشر الحصة السوقية للتأمينات على الحياة في الجزائر، تونس والمغرب (2010-2020)	47
03	قائمة المنتجات المعنية بالقروض الاستهلاكية	89
04	إتفاقيات الشراكة الموقعة بين البنوك وشركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري	121
05	العمولة المستحقة لموزع خدمة التأمين (بنك، مؤسسة مالية)	122
06	رقم أعمال التأمين البنكي لشركات تأمين الأضرار	123
07	رقم أعمال التأمين البنكي لشركات تأمين الأشخاص	125
08	رقم أعمال التأمين البنكي لفرع الأضرار والأشخاص	127
09	تطور إنتاج شركات تأمين الأشخاص في الجزائر (2013-2020)	136
10	تعويضات شركات تأمين الأشخاص في الجزائر (2013-2020)	139
11	تطور منتج التأمينات على الحياة مقارنة بباقي منتجات الفرع (2013-2020)	141
12	تطور حصص منتج التأمينات على الحياة مقارنة بباقي منتجات الفرع (2013-2020)	143
13	تطور أقساط التأمينات على الحياة في الجزائر (2010-2020)	145
14	تغيرات حصة التأمينات على الحياة من إجمالي إنتاج التأمين (2010-2020)	146
15	تغيرات معدل إختراق التأمينات على الحياة في الجزائر (2010-2020)	146
16	تطور كثافة التأمينات على الحياة في الجزائر (2010-2020)	148
17	قائمة البنوك والصناديق والمؤسسات المالية المعتمدة ابتداء من جانفي 2018	155
18	تطور إجمالي البنوك من حيث عدد الوكالات في الجزائر (2009-2017)	158
19	تطور شبكة البنوك حسب القطاع في الجزائر (2009-2017)	159

161	تطور القروض البنكية الموزعة حسب القطاع (2016-2019)	20
162	تطور حصص البنوك المانحة للقروض حسب القطاع (2016-2019)	21
163	تطور القروض الممنوحة في الجزائر حسب المدى (2016-2019)	22
165	تطور القروض الإستهلاكية في بنك القرض الشعبي الجزائري (2017-2020)	23
166	تطور القروض الإستهلاكية لكل وكالات بنك الجزائر الخارجي (2017-2020)	24
170	مراحل نشأة البنك الوطني الجزائري	25
171	الوسائل التي يضعها البنك تحت تصرف زبائنه وعدد المتعاملين لديه	26
175	مراحل تطور شركة التأمين الجزائرية للحياة	27
178	تطور قروض الرفاهية لكل وكالات البنك الوطني الجزائري (2017-2021)	28
179	تطور قروض السيارات لكل وكالات البنك الوطني الجزائري (2017-2021)	29
181	مجموع أقساط التأمينات على الحياة المؤمنة للقروض الإستهلاكية للبنك الوطني الجزائري (2017-2021)	30
183	تعويضات التأمينات على الحياة للقروض الإستهلاكية لكل وكالات البنك الوطني الجزائري (2017-2021)	31

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور رقم أعمال التأمينات على الحياة في الجزائر، تونس والمغرب (2010-2020)	45
02	مؤشر معدل الإختراق التأميني لفرع التأمينات على الحياة في الجزائر، تونس والمغرب (2010-2020)	46
03	مؤشر الكثافة التأمينية لفرع التأمينات على الحياة في الجزائر، تونس والمغرب (2010-2020)	48
04	فروع القروض الإستهلاكية	81
05	معدل نمو رقم أعمال التأمين البنكي لشركات تأمين الأضرار (2011-2020)	123
06	معدل نمو رقم أعمال التأمين البنكي لشركات تأمين الأشخاص (2012-2020)	125
07	معدل نمو رقم أعمال التأمين البنكي حسب الفروع (2012-2020)	127
08	حصص شركات التأمين من خلال نشاط التأمين البنكي (2011-2020)	128
09	بنية قطاع التأمين في الجزائر	134
10	بنية سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر سنة 2020	135
11	تطور حصص شركات تأمين الأشخاص حسب الإنتاج لسنة 2020	138
12	بنية فرع التأمينات على الحياة في الجزائر	140
13	تطور منتج التأمينات على الحياة مقارنة بباقي منتجات فرع تأمينات الأشخاص	142
14	تغيرات معدل إختراق التأمينات على الحياة في الجزائر (2010-2020)	148
15	تغيرات كثافة التأمينات على الحياة في الجزائر (2010-2020)	150
16	هيكل النظام المصرفي بعد صدور الأمر رقم 04-10 المتعلق بالنقد والقروض	157
17	تطور معدل نمو القروض البنكية الموزعة حسب القطاع (2017-2019)	161
18	تطور حصص البنوك المانحة للقروض حسب القطاع (2016-2019)	162
19	معدل نمو القروض الإستهلاكية في بنك القرض الشعبي الجزائري (2017-2020)	165

167	معدل نمو القروض الإستهلاكية لكل وكالات بنك الجزائر الخارجي (2020-2017)	20
168	تطور القروض الإستهلاكية في وكالات بنك الجزائر الخارجي و بنك القرض الشعبي الجزائر (2020-2017)	21
172	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	22
174	حصة كل مساهم في شركة التأمين الجزائرية للحياة	23
176	تطور رقم أعمال شركة التأمين الجزائرية للحياة	24
180	تطور القروض الإستهلاكية على مستوى كل وكالات البنك الوطني الجزائري	25
183	تعويضات التأمينات على الحياة المدفوعة للبنك الوطني الجزائري لتغطية القروض الإستهلاكية المتعثرة (2021-2017)	26
185	الملفات: المعوضة، المرفوضة، في إطار المعالجة، في إنتظار تكملة الملف (2022.09.14 - 2017)	27

قائمة المختصرات

المختصر	باللغة العربية	باللغة الأجنبية
TP	معدل الإختراق	Taux De Pénétration
PIB	الإنتاج المحلي الخام	Le Produit Intérieur Brut
ج.ج.د.ش	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	/
دج	دينار جزائري	/

مقدمة

مقدمة:

تعرض الإنسان منذ القدم الى مخاطر متعددة دفعته إلى البحث عن طريقة تمكنه من حماية نفسه والحصول على الأمان، الراحة والإطمئنان، والتأمين بصفة عامة هو تلبية لهذه الحاجات الأساسية، والتأمين على الحياة هو أحد هذه الخدمات التأمينية المقدمة، فقد كان أول ظهور لها سنة 1583 م في لندن على شكل نماذج من وثائق التأمين، ظهر هذا النوع من التأمين كنتيجة للحاجة لتغطية الأخطار التي تمس حياة الإنسان في ذاته وفوفاة الفرد أو عجزه يؤدي الى تحقق خسارة كبيرة معنوية كانت أو مادية.

انتقل دور التأمينات على الحياة من توفير الحماية للفرد بشكل خاص إلى توفير الحماية للنشاط الإقتصادي بشكل عام، وذلك من خلال عنصر التغطية التأمينية التي يوفرها هذا النوع من التأمين، فانتطور الصناعة التأمينية سمح لها أن تقوم بدورين في نفس الوقت، أولهما هو توفير السيولة من خلال المدخرات التي تجمعها شركات التأمين في شكل أقساط والتي يتم استغلالها في الإستثمار وإنعاش الإقتصاد، أما الدور الثاني فهو يتمثل في حماية السيولة والأموال، وذلك من خلال التغطية التأمينية التي يوفرها التأمين على الحياة للبنوك والمؤسسات المالية باعتبارها عرضة لمجموعة متعددة من

المخاطر من بينها مخطر تعثر الدين الذي ينجم عن عدم قدرة العميل المقترض على الوفاء بالتزاماته بشكل جزئي أو كلي، فالبنوك التجارية تسعى دائما الى الحفاظ على أموالها باعتبار أن تلك الأموال هي فقط ودائع مودعة لديها بشكل مؤقت، ومن جهة أخرى تسعى الى التقليل من خسارتها وتعظيم عوائدها وأرباحها وهذا من خلال نشاطها المتمثل في منح القروض، التي تأخذ عدة أشكال من بينها القروض الإستهلاكية التي تدخل ضمن القروض الموجهة للأفراد، والتي تهدف الى زيادة القدرة الإستهلاكية للفرد.

الجزائر مثلها مثل باقي الدول التي تسعى الى تحسين المستوى المعيشي لأفراد مجتمعها فقد أطلقت هذا النوع من القروض كبديل آخر لتأمين حاجياتهم من السلع، إلا أن هذا النوع من القروض مر بمجموعة من المراحل آخرها كانت سنة 2009 والتي تضمنت وقف منح هذا النوع من القروض ليعاد إطلاقه سنة 2015، فتقديم البنوك للقروض الإستهلاكية توجب أن يقابله تغطية تأمينية على حياة المقترض يضمن البنك من خلالها إسترجاع قيمة هذه القروض في حالة عجز أو وفاة المقترض.

من هذا المنطلق وبغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا، سنحاول من خلال بحثنا هذا الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتأمينات على الحياة أن تساهم في تطوير القروض الإستهلاكية في البنوك التجارية

الجزائرية؟

للإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو واقع التأمينات على الحياة في الجزائر ؟
- ماهي الآليات التي تعتمدها البنوك التجارية في تطوير القروض الإستهلاكية؟

- كيف يمكن للشراكة بين شركات التأمين والبنوك التجارية أن تساهم في تطور منتجات التأمينات على الحياة في الجزائر؟

- كيف تسهم التأمينات على الحياة في دعم القروض الإستهلاكية وتطويرها في الجزائر؟

فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نحاول بناء الفرضيات التالية:

- تمثل التأمينات على الحياة أحد أهم أنواع تأمينات الأشخاص، إلا أنه رغم الإمكانيات المتوفرة لها لم ترتقي بعد للمستوى المطلوب، سواء كان ذلك من حيث المساهمة في قطاع التأمين بصفة خاصة، أو المساهمة في الإقتصاد الجزائري بصفة عامة مقارنة بنظيره في تونس والمغرب.
- تعتمد البنوك التجارية في تطوير القروض الإستهلاكية على مجموعة من الآليات، تساهم هذه الأخيرة في زيادة إستهلاك الأفراد.
- سمحت الشراكة بين البنوك التجارية وشركات التأمين أن تحقق علاقة تكامل من جهة، وتطوير منتجات التأمينات على الحياة في الجزائر من جهة أخرى.
- تعتبر التأمينات على الحياة كأحد الدعائم التي تستند عليها البنوك التجارية عند منح القروض وخاصة القروض الإستهلاكية، فهي إحدى الضمانات الأساسية التي تعتمد عليها في عملية التحوط عند منح هذا النوع من القروض.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية بحثنا في النقاط التالية:

- تتجلى أهمية الدراسة في كونها دراسة تهدف الى معالجة موضوع التأمينات على الحياة ودورها في تطوير القروض الإستهلاكية التي تقوم بمنحها البنوك التجارية في الجزائر، خاصة وأن منتجات التأمينات على الحياة من المنتجات التأمينية التي لاتزال لحد اليوم لا تعريف إقبالا مقبولا؛
- التعرف على أهم الأسباب التي تحول دون تطور منتجات التأمينات على الحياة بكل أنواعه في الجزائر؛

- إبراز دور البنوك التجارية كآلية تطور الإستهلاك الفردي من خلال القروض الإستهلاكية؛
- تأتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في مجال التأمينات على الحياة وإدارة المخاطر المتعلقة بالقروض الإستهلاكية كأحد المواضيع التي تهدف إلى حماية القروض البنكية التي تمنحها البنوك تجارية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2020.

أهداف البحث:

- من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، والتي نوجزها في:
- تقديم فكرة شاملة وواضحة عن التأمينات على الحياة؛
- الوقوف على واقع دور التأمينات على الحياة على مستوى البنوك التجارية عند منح القروض الإستهلاكية، من خلال منتج تأمين الوفاة؛
- محاولة الإلمام بالمفاهيم النظرية المتعلقة بالقروض الإستهلاكية ودورها في تشجيع إستهلاك الأفراد؛
- محاولة تشخيص وضعية فرع التأمينات على الحياة في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات، مع الوقوف على أهم المشاكل والتحديات التي تواجه هذا النوع من التأمين في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع:

تتمثل مبررات ودوافع إختيار الموضوع في:

- موضوع التأمينات على الحياة من المواضيع التي يتسم بالتغير والتطور المستمر، باعتباره أحد الخدمات التي توفر تغطية تأمينية من المخاطر التي قد تصيب الفرد؛
- استخدام التأمينات على الحياة كأحد الضمانات التي تعتمد عليها البنوك التجارية عند منح القروض من خلال تغطية مخطر الوفاة؛
- التعريف بالقروض الإستهلاكية باعتبارها أحد أهم الوسائل التمويلية لعملية الإستهلاك الموجهة للأفراد؛
- إبراز الدور الذي تقوم به التأمينات على الحياة في الحفاظ على القدرة المالية للبنوك التجارية؛
- الحصول على قيمة علمية مضافة من خلال التعرف أكثر على موضوع التأمينات على الحياة كأداة فعالة لإدارة مخاطر القروض الإستهلاكية.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

في ضوء طبيعة موضوع الدراسة الذي يدخل ضمن الدراسات الاقتصادية، إعتدنا في جزئه النظري على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بالإطار العام للتأمين والتأمينات على الحياة، وكذلك تلك المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية، القروض والقروض الإستهلاكية التي تقدمها هذه الأخيرة، مع تقديم المخاطر التي قد تعترض نشاط البنوك عند منحها للقروض الإستهلاكية، وأهم الطرق والأساليب للحد منها أو تجنبها، والعمل على معرفة مكامن العلاقة بين التأمينات على الحياة والقروض الإستهلاكية من خلال التغطية التأمينية، لأن المقترض عرضة لخطر الوفاة في أي وقت.

أما الجانب التطبيقي فتم الإعتماد على منهج دراسة حالة، من خلال معالجة القروض الإستهلاكية التي منحها البنك الوطني الجزائري، والتغطية التأمينية التي وفرتها الشركة التأمين الجزائرية للحياة، وذلك

بالتنسيق مع مديرية التأمينات ومديرية البنوك بوزارة المالية ومديرية البنك الوطني الجزائري، وتحليلها في جداول وأشكال لنكشف من خلال ذلك الأبعاد الميدانية لتأمينات الحياة ودورها في تأمين القروض الإستهلاكية الممنوحة من قبل البنك الوطني الجزائري.

كما إعتدنا على المسح المكتبي بهدف التعرف على مختلف المراجع والبحوث المتناولة لموضوع الدراسة، إضافة الى النشرات الإلكترونية والمجلات وكذا الاعتماد على مواقع الانترنت، والمقابلات الشخصية مع أعوان البنوك وشركات تأمين الأشخاص.

هيكل البحث:

للإلمام بكافة جوانب البحث وللإجابة على الإشكالية المطروحة وأسئلة الدراسة، إرتأينا أن نقسم هذا البحث إلى أربعة فصول، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار العام للتأمينات على الحياة

احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث، تم التطرق في المبحث الاول الى الأسس النظرية للتأمين والتأمينات على الحياة، وفي المبحث الثاني تطرقنا لعقود التأمينات على الحياة، أما المبحث الثالث تناولنا فيه التأمينات على الحياة في الجزائر ومدى تطورها مقارنة مع نفس الفرع في تونس والمغرب.

الفصل الثاني: التأصيل النظري للقروض الإستهلاكية في البنوك التجارية

يحتوي هذا الفصل هو الآخر على ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول البنوك التجارية، إضافة الى المبحث الثاني الذي تطرقنا فيه الى ماهية القروض البنكية، أما المبحث الثالث تناولنا فيه القروض الإستهلاكية من الجانب النظري والتطبيقي في الجزائر.

الفصل الثالث: التأمينات على الحياة كآلية لضمان القروض الإستهلاكية في البنوك التجارية في الجزائر

تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث كان مضمونها كالتالي: المبحث الأول الذي حاولنا من خلاله التطرق لمخاطر القروض البنكية وتقنيات وأساليب التعامل معها، ثم تكلمنا في المبحث الثاني عن أساسيات منح القروض الإستهلاكية، مخاطرها وضماناتها، كما تناولنا في المبحث الثالث التأمين البنكي وواقعه في الجزائر.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الاستهلاكية على ضوء تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بإسقاط عملي لما جاء في الجزء النظري من مفاهيم، من خلال دراسة لواقع التأمينات على الحياة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020، وهذا في المبحث الأول، بالإضافة الى الدراسة التي تظهر لنا تطور القروض الإستهلاكية في الجزائر في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث والأخير فقد خصص لإبراز دور التأمينات على الحياة من خلال منتج تأمين الوفاة الذي يصنف ضمن منتجات هذا النوع من التأمين في تغطية مخاطر القروض الإستهلاكية من خلال دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمين الحياة، والبنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية سنة 2021، وقد كان إختيارنا لهذه الشركة التأمينية لسبب رئيسي وهو أن البنك الوطني الجزائري يشترط أن تغطي كل قروضه بعقود التأمينات على الحياة المبرمة مع هذه الشركة كشرط أساسي على المقترض، بالإضافة الى أنها من بين الشركات التي تحتل الصدارة في هذا النوع من التأمينات رغم أنها حديثة نسبيا في سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات والمواضيع التي تناولت التأمينات على الحياة والقروض الإستهلاكية قليلة عموماً، وبالأخص التي تناولت منها موضوع التأمينات على الحياة ودوره في تغطية مخاطر القروض فهي تكاد تكون منعدمة، وتعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات التي تناولت موضوع التأمينات على الحياة ودورها في تطوير القروض الإستهلاكية في البنوك التجارية في الجزائر، لكن رغم هذه القلة المجففة في المعلومات إلا أنه وجدنا بعض الدراسات التي تناولت بعض متغيرات دراستنا، حيث نجد:

باللغة العربية:

- زينب ناجم، إشكالية النهوض بفرع التأمين على الحياة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.
- تناولت هذه الدراسة موضوع التأمينات على الحياة باعتبارها فرعاً أساسياً في تأمينات الأشخاص، وقد توصلت هذه الدراسة أن هذا الفرع لم يعرف تطوراً ملحوظاً في الجزائر، وأن مساهمته ضئيلة جداً فهي لا تتعدى 0.03% في الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذا النوع من التأمين يعاني من نقائص هيكلية تحول دون ملائمتها مع النتائج المرجوة والمتوقعة، كما أرجعت عدم تطور هذا الفرع لمجموعة من العراقيل المتمثلة في العراقيل الإقتصادية، الثقافية والإجتماعية.
- بالي مصعب، التأمين كأداة لإدارة الأخطار - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة (2004-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012.

قدمت هذه الدراسة موضوع التأمين كألية ووسيلة لمواجهة الأخطار التي قد يتعرض لها الفرد أو المؤسسة من خلال التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت عند تحقق الخطر المؤمن عليه للاستفادة من التعويض المناسب، كما اعتمدت هذه الدراسة على دراسة ميدانية تمثلت في دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات والتي تم فيها إظهار دور هذه الشركة في تغطية الأخطار وإدارتها.

باللغة الأجنبية:

- Bouchoul Rachida, essai D'analyse du système de capitalisation dans les assurances de personnes en Algérie- cas de ville de Béjaïa-, envers de l'obtention du diplôme de Magister, département des sciences économiques, Université Abderrahmane Mira, Béjaïa, 2008.

تطرقت هذه الدراسة إلى الجانب النظري لتأمينات الأشخاص، وركزت على تأمينات الحياة باعتباره أحد أهم أنواع تأمينات الأشخاص، كما اعتمدت هذه الدراسة على تجميع المعطيات وتحليل الإحصائيات، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدت فيه على دراسة ميدانية بواسطة الإستبيان الذي حددت فيها عينة الدراسة بأفراد ولاية بجاية، كما سمحت هذه الدراسة بتحديد العوائق التي تحول دون تطور هذا النوع من التأمينات في الجزائر.

إستنادا الى ما توصلت له الدراسات السابقة من نتائج، ومن خلال دراستنا يمكن القول أن اعتماد التأمين على الحياة كأحد أهم الوسائل الحمائية ضد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك عند القيام بنشاطه من خلال عملية منح القروض الإستهلاكية، من شأنه أن يوفر للبنك بيئة ملائمة تسمح له أن ينشط بكل أريحية، وذلك من خلال عنصر الحماية الذي يوفره هذا نوع من التأمينات من جهة، ومن جهة اخرى تضمن التغطية التأمينية إسترجاع القروض المتعثرة بالنسبة للبنك المقرض.

الفصل الأول:

الإطار العام للتأمينات على الحياة

تمهيد:

يعتبر التأمين أحد أشكال نقل الخطر للغير، ويعود ظهوره إلى الحاجة في الحصول على الراحة والطمأنينة لدى الأفراد، وذلك بهدف مساعدتهم على مواجهة المخاطر التي هم عرضة لها، سواء كان ذلك الخطر يمس ممتلكاتهم أو حياتهم.

مع تطور المنظومة التأمينية ومؤسساتها، وكذا التقدم التكنولوجي والتطور التقني، فإن التأمين تنوع وتفرع إلى تأمين الأضرار وتأمين الحياة الذي يدخل ضمن تأمينات الأشخاص، كما أن وظيفة التأمين إتسعت إلى أبعد من توفير عنصر الحماية، فقد تعدت ذلك فأصبحت جزءا من سياسة التنمية الاجتماعية والإقتصادية التي يمكن أن تعتمد عليها البلاد في دفع عجلة النمو لتحقيق التقدم.

سنحاول من خلال هذا الفصل وما احتواه من مباحث التطرق إلى التأمين بصفة عامة، والتأمينات على الحياة بصفة خاصة، إضافة إلى تقديم دراسة نوضح فيها مدى تطور فرع التأمينات على الحياة في الجزائر مع نفس الفرع في كل من تونس والمغرب، علما أن فترة الدراسة كانت ممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل الذي قسمناه لثلاث مباحث إلى:

المبحث الأول: الأسس النظرية للتأمين والتأمينات على الحياة.

المبحث الثاني: عقود التأمينات على الحياة.

المبحث الثالث: تأمينات الحياة في الجزائر ومدى تطورها مقارنة بتونس والمغرب.

المبحث الأول: الأسس النظرية للتأمين والتأمينات على الحياة

يواجه الإنسان منذ القدم مخاطر متعددة تلحق به خسائر وأضرار مادية كانت أو معنوية دفعته للبحث عن طريقة تمكنه من تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها، وكان التأمين أحد أهم هذه الوسائل باعتباره وسيلة توفر الحماية للفرد في ذاته أو ممتلكاته من خلال ما يسمى بالتغطية التأمينية، وسنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة شاملة حول مراحل التطور والمفاهيم الأساسية للتأمين بصفة عامة والتأمينات على الحياة بصفة خاصة.

المطلب الأول: نشأة التأمين، تعريفه وتقسيماته

يعتبر التأمين أحد أهم وسائل إدارة المخاطر التي يكون أساسها هو التقليل من الضرر أو تجنبه، وقد تطورت تلك المخاطر بتطور حياة الإنسان، فالمخاطر البسيطة أصبحت مخاطر كبيرة لا يمكن للفرد أن يتحملها بمفرده، وهذا ما سوف نتعرف عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: نشأة التأمين

"إن فكرة التأمين ليست حديثة النشأة فقد أظهر لنا التاريخ أن قدماء المصريين كونوا جمعيات، تقوم على نفس الفكرة سميت بجمعيات دفن الموتى بغرض تحمل عبء مراسم الوفاة من تحنيط للجثث وبناء وتجهيز للقبور بكافة مستلزمات الحياة -اعتقاداً في الحياة الأخرى بشرط إحتفاظ الموتى بأجسادهم سليمة- وقد تطلب كل ذلك تكاليف باهظة عجز عن تحملها عامة الأفراد من الشعب فهداهم تفكيرهم للتغلب على هذه المشكلة بإنشاء مثل هذه الجمعيات والتي تقوم على نوع من التعاون بين الأعضاء

1

يقضي بتعاون الكل في تحمل الخسائر التي تحدث للبعض نتيجة تحقق خطر الوفاة".

¹ ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 49-50

رغم ازدهار التبادل التجاري الذي ظهر في الحضارات القديمة كالإغريقين والبابليين والأشوريين إلا أن مخاطر القرصنة البحرية وغرق السفن أثر نوعاً ما على انتعاش ونمو التبادل التجاري الذي دفع

1

إلى ظهور ما يسمى بالقرض البحري، "و هو عقد رهن يقع على السفينة ذاتها ضماناً لمال يؤدي لها على سبيل القرض خلال رحلتها، بحيث إذا هلك فإن المقرض يفقد المبلغ الذي دفعه، أما إذا وصلت السفينة سالمة إلى ميناء الوصول، فإن السفينة لا تكون مسؤولة عن أداء القرض فحسب، بل تسأل عن

2

فائدة يتم تحديدها في إتفاق سابق".

أما التأمين من الحريق فقد ظهر إثر الحريق الهائل الذي شب في لندن سنة 1666، والذي دام لمدة أربعة أيام، وإحترق بسببه أكثر من ثلاثة عشر ألف منزل وما يقارب مائة كنيسة، أي حوالي 85% من مباني المدينة. هذا ما دفع بالناس أن يفكروا في طريقة يوفر بها الحماية لأنفسهم وممتلكاتهم من مثل هذه الحوادث، ولم تمر فترة طويلة على ذلك الحريق حتى إفتتح في لندن المكاتب الأولى للتأمين من الحريق، ومن ثم تم إفتتاح مكاتب أخرى في كل من فرنسا، بلجيكا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهكذا حتى إنتشر هذا النوع من التأمين في باقي بلدان العالم³.

"لقد قيل أن نماذج من وثائق التأمين على الحياة صدرت عام 1583 في لندن، وهناك بعض جمعيات التأمين في إنجلترا حوالي عام 1860 التي مارست الى جانب أعمالها بعض أشكال التأمين على الحياة على الأخص، كما وقد ظهر التأمين على الحياة في وقت لاحق في بعض الدول الأوروبية

¹ مرجع نفسه، ص 51.

² احمد محمد لطفي احمد، نظرية التأمين المشكلات العالمية والحلول الاسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر ، 2007، ص 31-32.

³ عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، عقد التأمين حقيقته ومشروعيته، دار منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 67-68.

وفي فرنسا على الأخص الذي سجلت فيها أول شركة للتأمين على الحياة عام 1787 ولكنها لم تدم طويلا، وفي أمريكا كان ظهور التأمين على الحياة لاحقا لظهوره في أوروبا".

"كما ذكر أنه في سنة 1840 تأسست شركة الضمان للتأمين الحوادث في لندن وفي فرنسا ظهرت

¹

بعض أنواع التأمينات وعلى الأخص التأمين من المسؤولية عام 1823".

ساهمت الثورة الصناعية والإختراعات والتطورات الحاصلة في شتى المجالات من تأسيس الشركات الصناعية والتجارية بطريقة فعالة وإيجابية للنهوض بالتأمين، وتأسيس شركات التأمين الكبرى خاصة في القرن التاسع عشر، أما في القرن العشرين فقد ظهرت أنواع أخرى من التأمين، مثل: التأمين من

²

السرقه، تأمين الحوادث الشخصية، تأمين السيارات والنقل والمسؤوليات المتنوعة وغيرها .

الفرع الثاني: تعريف التأمين

تتعدد تعريفات التأمين بتعدد الزوايا المنظور لها منها، فنجد هناك تعريف لغوي، تعريف إقتصادي

وتعريف قانوني، يمكن ذكرها كالآتي:

1- التعريف اللغوي للتأمين:

التأمين في اللغة العربية "مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف"³، ويقال: "أمنَ على حياته، أو على داره، أو سيارته لينعم بالأمان تجاهها، ذلك أن أهم وظيفة يقوم بها التأمين للمؤمن

¹ يوسف حليم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 44-45.

² مرجع نفسه، ص 45.

³ عز الدين الفلاح، التأمين (مبادئه و أنواعه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 06.

1

له هي أن يكفل له الأمان، وقد إشتق لفظ التأمين من الأمان "، أي أن وظيفة التأمين الرئيسية هي توفير الأمان والأمان والطمأنينة للمؤمن له.

2- التعريف الإقتصادي للتأمين:

"يقصد بالتأمين إقتصاديا أنه وسيلة لتقليل الخطر والحيلولة دون وقوعه، وذلك بتجميع عدد كبير من الحوادث المعرضة لنفس الخطر، وجعل الخسائر المحتملة لكل وحدة قابلة للتوقع بصفة جماعية،

2

مع شرط الإشتراك التأميني لكل وحدة منسوبة الى نفس الخطر " .

" كمايعتبر التأمين هو أحد أشكال تحويل الخطر من شخص معين أو منظمة معينة إلى طرف

3

آخر "

3- التعريف الفني للتأمين:

" تقوم عملية التأمين على قواعد فنية أساسها تنظيم التعاون بين المؤمن والمؤمن لهم، من خلال

4

الإعتماد على طرق رياضية كاحتمالات، وقانون الأعداد الكبيرة وعمليات التنبؤ وتسيير المخاطر " .

4- التعريف القانوني للتأمين:

المادة 02 من الأمر 95-07 الصادر في 25\01\1995 المتعلق بالتأمينات في نفس السياق

حيث تنص على: "إن التأمين في مفهوم المادة 619 من القانون المدني: عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه

¹ عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، مرجع سابق، ص ص 33-34.

² بوعزيز الشيخ، مدخل الى التأمين وإدارة الخطر، دار التنوير، الجزائر، 2014، ص14.

³ سعاد بوشلوس، ادارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة فيها، اطروح دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2015، ص66.

⁴ مرجع نفسه ، ص14.

بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى الغير المستفيد الذي إشتراط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المعين في العقد وذلك مقابل أقساط أو أية دفعة مالية

1

أخرى".

كما عرف الكتاب الغربيين الذين تناولوا التأمين كما يلي:

• عرف كالب التأمين على أنه: "مشروع إجتماعي يعتمد على تجميع المخاطر وبذلك يستبدل التأكد محل عدم التأكد، فهو قد يكون عملا تجاريا أو لا يكون، وقد يستفيد من معرفة الإحصائيين والرياضيين وقد لا يستفيد، ولكنه دائما مشروع إجتماعي يعتمد على مبدأ تجميع المخاطر".

• أما جون يعرف التأمين كالآتي: "التأمين وسيلة لنقل عبء تحمل الخطر إلى أشخاص أو هيئات

2

متخصصة".

• كما عرف كريستيا التأمين: "هو إتفاق أو عقد يتضمن طرفين، أحد الأطراف يدعى المؤمن والذي يتعهد مقابل تلقي قسط أو إشتراك وحيد أو سنوي من الطرف الثاني، الذي يدعى المؤمن له بأداء مالي محدد

3

في حالة تحقق أو وقوع حدث معين مثل ما هو محدد في العقد".

مما سبق يمكن تعريف التأمين كالآتي:

التأمين هي عملية يتم من خلالها نقل المخاطر المحتملة من الطرف الأول وهو "المؤمن

له/عليه"، إلى الطرف الثاني وهو "المؤمن" مقابل قسط أو إشتراك أو أية دفعة مالية أخرى تؤدي إلى

¹ <https://boubidi.blogspot.com/2018/06/Concept-nurance-contract.html>، تاريخ الاطلاع : 19.07.-2022.

² سامي عفيف حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1994، ص 55.

³ Mohamed Boudjellal , les assurance dans un système islamique, science économique et de gestion, Volume N°05, Numéro 05, 2005, p 63.

المؤمن، مقابل تعهد هذا الأخير في حالة تحقق المخاطر المبينة في العقد أن يؤدي إلى الطرف الأول مبلغاً من المال أو إيراداً، أو أية عوض مالي حسب ما هو متفق عليه في العقد.

الفرع الثالث: تقسيمات التأمين

يتضمن التأمين عدة تقسيمات تختلف باختلاف وجهات النظر أو باختلاف الأسس القائمة عليها، وهي كالآتي :

1. التقسيم حسب عنصر التعاقد

¹

نفرق بين نوعين من التأمين من حيث عنصر التعاقد وهما:

1.1 التأمين الإجباري:

"هو التأمين الذي يقبل عليه الأشخاص بإلزام من الدولة من غير إختيار، سواء كان التأمين لدى جهة عامة تقيمها الدولة، أو جهة خاصة".

2.1 التأمين الإختياري:

يمكن أن يطلق عليه أحيانا إسم التأمين الخاص، "وهو التأمين الذي يقبل عليه الأشخاص من تلقاء أنفسهم لخدمة مصلحة من مصالحهم دون أن تلزمهم الدولة بذلك، كالتأمين للحياة، والتأمين للسرقة ولدين".

2. التقسيم حسب الشكل القانوني

يتضمن التأمين حسب الشكل القانوني ثلاث أنواع وهي:

¹ عبد الهادي السيد محمد نقي الحكيم، مرجع سابق، ص ص 194-195.

1.2 التأمين التعاوني أو التبادلي :

"يقوم مجموعة من الأفراد تجمع بينهم مصلحة مشتركة بمحض إرادتهم بإنشاء جمعية تعاونية للتأمين عن الخطر أو مجموعة الأخطار التي تواجههم في إطارها، حيث يكتسب كل شخص منهم دور المؤمن له في نفس الوقت".¹

2.2 التأمين التجاري:

"ينفصل فيه المؤمن (شركة التأمين) عن المؤمن لهم، أي تتعاقد شركة التأمين مع كل منهم على حدى(المؤمن لهم)، وتتحمل تعويض الضرر الذي يصيبهم، فإن إنتهت مدة العقد ولم يتحقق الضرر المؤمن ضده أصبح المبلغ المدفوع حقا للمؤمن ولا شيء للمؤمن له".²

2.3 التأمين الإجتماعي:

"يعد التأمين الإجتماعي من أكثر النظم شيوعا في كل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء"،³ وهو التأمين الذي ينظم الموظفين والعمال ويؤمنهم من إصابات العمل والمرض والبطالة، كما أنه في الوقت ذاته تأمين على الأشخاص حالة حياتهم وحالة وفاتهم".⁴

¹ ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 24.

² حسان ناصف، دور شركات التأمين في محاولة مكافحة الاحتيال - دراسة تطبيقية على شركة التأمين في الجزائر -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2018، ص 17.

³ درار عياش، تفعيل نظام التأمين الاجتماعي وامكانيات تكيفه مع متطلبات الشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2012، ص 07.

⁴ عبد الهادي السيد محمد نقي الحكيم، عقد التأمين، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 205.

3. التقسيم حسب الأخطار المؤمن عنها

يمكن تقسيم التأمين من حيث عنصر الخطر المؤمن ضده الى:

1.3 التأمين البحري:

يختص بتغطية الأموال ضمن نطاق وحدود البحر، سواء كانت هذه الأموال سفينة، أم بضاعة، أم أجور شحن، أم قروض بحرية، أم منافع أخرى، فتتخصص وظيفته بجبر الخسائر التي تتعرض لها هذه الأموال بسبب تعرضها لما يعرف بالخطر البحري، وما يشتمل عليه من حوادث بحرية.¹

2.3 التأمين الجوي:

"نظرا لجسامة المخاطر الجوية وإنعكاسها على مبالغ التعويض التي قد يحكم بها على مستثمر الطائرة في حادث واحد" ، "توجب اللجوء إلى التأمين الجوي، ويقصد به التأمين على المراكب الجوية ذاتها، وعلى البضائع المحمول عليها، ويدخل في نطاق التأمين الجوي كذلك، التأمين عن الأضرار التي قد تصيب المسافرين وملاحي الطائرة دون النظر إلى المسؤولية القانونية الناجمة عن الحادث وتقوم شركات الطيران عادة بتأمين طياريتها بعقود جماعية بينما يؤمن المسافرون على حياتهم بعقود فردية".²

¹ بهاء بهيج شكري، التأمين البحري في التشريع والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص25.

² المؤتمرات العلمية لجامعة بيروت العربية، الجديد في مجال التأمين والضمان، الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص124.

3.3 التأمين البري:

"يقصد به التأمين لما يصيب الأشخاص في أجسامهم أو أموالهم، سواء كانت (الأموال) للمستأمن أو لغيره، ويمكن أن يقال بأن التأمين البري يشمل على كل عمليات التأمين المختلفة بإستثناء ما يتعلق منها بالتأمين البحري ولواحقه والتأمين الجوي".¹

4. التقسيم حسب القدرة على التغطية التأمينية

يقصد بها قدرة الشركة على تغطية ما يطلب منها من تأمينات، وتنقسم إلى:

1.4 التأمين المباشر :

"هو التأمين الذي تتولاه الشركة بنفسها لقدرتها المالية على تعويض المتضررين من عملائها، لكن إذا خشيت عدم القدرة على التغطية قامت بتأمين جزء من الأخطار التي تعهدت بتأمينها عند شركة أخرى أقدر منها مادياً، وهو ما يسمى بإعادة التأمين".²

2.4 إعادة التأمين :

"يمكن تعريفه بأنه تأمين التأمين، أو بأنه تأمين الأخطار التي سبق تأمينها أو تأمين جزء منها. كما يعرف عقد إعادة التأمين بأنه عقد عن طريقه يتخلص المؤمن من كل أو بعض الأخطار التي سبق له أن تحملها بتمريرها الى مؤمنين آخرين" ، "وفي جميع الحالات يجب أن لا يزيد غطاء إعادة التأمين

¹ عبد الهادي السيد محمد نقي الحكيم، مرجع سابق، ص ص 106 - 107.

² عبد القادر جعفر، الحسين بن محمد شواط، نظام التأمين الإسلامي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، لبنان، 2005، ص 304.

³ علي محمود بدوي، التأمين - دراسة تطبيقية -، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 160.

عن غطاء الوثائق الأصلية وذلك وفقا لمبدأ المصلحة التأمينية، ومبدأ التعويض وغيرها، معنى ذلك أنه

¹

يجب أن لا يكون التعويض المدفوع للشركة المتنازلة أكبر من خسائرها".

5. التقسيم حسب تحديد الخسارة وبالتالي التعويض

²

طبقا لهذا الأساس يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين:

1.5 التأمينات النقدية :

"تشمل كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق الخطر المؤمن منه، وذلك لوجود عنصر معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظرا لصعوبة القياس المشار إليه سابقا للأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق هذا الخطر ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين".

2.5 تأمينات الخسائر :

"تشمل كافة التأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسارة الفعلية الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن منه"

6. التقسيم حسب موضوع التأمين

يمكن تقسيم التأمين من حيث الموضوع إلى ثلاث أنواع وهي:

¹ نبيل محمد مختار، إعادة التأمين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 03.

² ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص ص 56-

1.6 تأمين الممتلكات :

"هو التأمين من المخاطر التقليدية أو الطبيعية الكارثية محله دائما مال أو ممتلكات المؤمن له دون شخصه، وهي تشمل كل ما يملكه من عقارات أو منقولات حسب مفهوم القانون المدني، لذلك أدرج ضمن عقود التأمين من الأضرار طبقا للقواعد العامة الواردة في قانون التأمينات، فهذا التأمين ينصب على الخطر الذي يهدد الشيء أو المال المملوك للمؤمن له، لذا فهو يندرج ضمن التأمين على الأشياء".¹

2.6 تأمينات المسؤولية المدنية :

"المقصود بالتأمين من المسؤولية، هو عقد بموجبه يؤمن له من الأضرار التي تلحق به من جراء رجوع الغير عليهم بالمسؤولية"، أي أن تأمين المسؤولية تكون غايته هو ضمان المؤمن له في حالة رجوع الغير عليه، وذلك بسبب ما تحقق لهم من ضرر نتيجة تحقق الخطر، والذي قد ينجر عنه المطالبة بالتعويض.²

3.6 تأمين على الأشخاص :

"يشمل التأمين هذا النوع من تأمين الأخطار التي يتعرض لها الأشخاص والتي تصيبهم مباشرة في حياتهم أو صحتهم، حيث يكون الشخص هو موضوع التأمين ويرتبط به مباشرة الخطر المؤمن ضده

¹ جمال بوشنافه، الزامية التأمين على الممتلكات من أخطار الكوارث الطبيعية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 05، العدد 01، المدية، 2011، ص04.

² نبي صالح العرابوي، علاقات التأمين بالمسؤولية المدنية وتأثير تأمين المسؤولية على نظام المسؤولية المدنية، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، المجلد 01، العدد 02، تلمسان، 2014، ص 133.

1

كالتأمين ضد المرض أو الحوادث الشخصية" ، وبالتالي فهو عقد يغطي المخاطر التي قد يتعرض لها الشخص في ذاته كالمريض، العجز، أو الوفاة وغيرها.

7. التقسيم من الناحية العلمية

يمكن تقسيم التأمين من الناحية العملية الى نوعين هما:

1.7 التأمين العام :

"يغطي هذا التأمين الممتلكات والتأمين من المسؤولية المدنية إتجاه الغير وينقسم الى: التأمين البحري، التأمين البري، التأمين الجوي، وتندرج تحت هذه الأنواع من التأمين التي لا ينطبق عليها وصف

2

التأمين على الحياة"

2.7 التأمينات على الحياة :

3

"تشمل كافة عمليات التأمين التي يكون الخطر المؤمن منه فيها متعلق بحياة أو وفاة الإنسان" ، والذي سوف نتطرق إليه بشكل أوسع في المطلب التالي.

¹ بن شيخ منال، طرق طرق وأساليب إدارة المخاطر في شركات التأمين على الأشخاص - دراسة حالة شركة أكسا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 02، المسيلة، 2018، ص220.

² حسان ناصف، مرجع سابق، ص 16 .

³ ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، التأمين ورياضيته، مرجع سابق ، ص 59.

المطلب الثاني: تعريف التأمينات على الحياة وخصائصه

سوف نتطرق من خلال مطلبنا هذا الى تعريف التأمينات على الحياة من عدة جوانب رئيسية، نذكر منها الجانب النظري، الجانب الفقهي، والإطار القانوني، إضافة الى أهم خصائص التأمينات على الحياة.

الفرع الأول: الجانب النظري

"التأمين على الحياة هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن، مقابل أقساط أن يؤدي الى المؤمن له، أو شخصا ثالثا، مبلغ التأمين أو إيرادا مرتبا عند موت المؤمن على حياته، أو بقاءه حيا عند حلول الأجل

¹

المتفق عليه في عقد التأمين"، وعليه فإن عقد التأمين على الحياة يتضمن ثلاث أطراف:

1- المؤمن (شركة التأمين على الحياة): أي الهيئة أو الجهة التي تتولى دفع مبلغ التأمين أو قيمة

²

التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه .

2- المؤمن له: جرى الفقه القانوني عند حديثه عن المؤمن له كطرف في عقد التأمين التفرقة بين

³

المصطلحات التالية :

¹ حسن حسين البراوي، التأمين على الحياة في نظام القانون القطري بين الواقع المأمول، مجلة الدراسات والبحوث القانونية،، المجلد 01، العدد 10، المسيلة، 2016، ص ص 10-11.

² مختاري زهر، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2011، ص-18.

³ احمد محمد لطفي احمد، نظرية التأمين " المشكلات العملية والحلول الاسلامية"، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2007، ص ص 99-100.

1.2 طالب التأمين : هو الشخص الذي يتعهد بتنفيذ الإلتزامات المقابلة للإلتزامات المؤمن، أي الشخص الذي يكون ممثلاً في العقد، سواء أبرمه بنفسه أو بواسطة نائب عنه، فهو الذي يلتزم بدفع الأقساط وإعلان بيانات الخطر.

2.2 المؤمن له : يطلق عليه كذلك إسم المؤمن عليه، وهو الشخص الذي يتهدهد الخطر المؤمن منه.

1

3- المستفيد: هو الشخص الذي يدفع إليه مبلغ التأمين، إذا ما تحقق الخطر المؤمن منه .

• كما يمكن أن تجتمع هذه الصفات الثلاثة في نفس الشخص.

"تغطي التأمينات على الحياة جميع الأخطار الشخصية التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان والتي قد تؤدي إلى نقص في قدرته على الحصول على دخل كاف له أو لأفراد أسرته وهو العجز الجزئي، أو تؤدي إلى القضاء تماماً على قدرته الإنتاجية وهو العجز الكلي، أو قد تؤدي به الى الوفاة في سن مبكرة

2

مما قد يعرض عائلته الى خطر الفقر والتشرد".

3

❖ كما تضمن لنا عملية التأمينات على الحياة ما يلي :

✓ دفع مبلغ من النقود لشخص معين عند بلوغه سن معينة؛

✓ دفع مبلغ من النقود للمستفيدين عند وفاة شخص معين؛

¹ كلثوم مرقوم، تأمينات الحياة في الجزائر، أي دور لصيرفة التأمين؟، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 11، العدد 02، الوادي، الجزائر، 2021، ص 393.

² طارق قندوز، بلال بن بتيش، جودة الخدمة التأمينية كمدخل للريادة والتفوق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 39.

³ كلثوم مرقوم، مرجع سابق، ص 392.

✓ ضمان مادي دوري يدفع مدى الحياة لشخص معين أو خلال فترة معينة من حياته.

الفرع الثاني: الجانب الفقهي

سوف نتطرق من خلال هذا الفرع الى نظرة الفقه للتأمين على الحياة من خلال:

1- القول الأول: حرمة التأمينات على الحياة

"لقد أكد غالبية فقهاء العصر على تحريم التأمينات على الحياة، وذلك من خلال المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر عام 1965، والمؤتمر العالمي الأول للإقتصاد الإسلامي بمكة عام 1976، والمجمع الفقهي الإسلامي بمكة عام 1404هـ، والفتوى الصادرة عن لجنة الفتوى بالأزهر الشريف سنة 14 أبريل 1968 ردا على رسالة من المعاهد الأزهرية، وقعها الشيخ المرحوم محمد عبد

1

المنطق السيكاني الذي كان رئيسها في ذلك الوقت، وفساد هذا العقد"

التأمينات على الحياة حرام، لا يجوز؛ لما فيها من الضرر والجهالة، وما فيه من الربا فهو أكل لأموال الناس بالباطل، والله يقول: " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون " [البقرة:188]، فالمؤمن يدفع أموالاً هي الأقساط الشهرية، ولا يدرى كم ستعوضه الشركة مقابلها، ثم إنه قد يدفع قسطاً أو قسطين فقط فتعوضه شركة التأمين. أي تدفع لورثته أموالاً أكثر مما دفع، وقد يكون العكس فيسدد الأقساط كلها فينتهي العقد ويموت

2

فلا تعوضه الشركة شيئاً.

¹ سعاد سطحي، التأمين الاجتماعي والتعاوني والتأمين على الحياة، مجلة العلوم الانسانية، العدد 34، قسنطينة، 2010، ص ص 220 - 221.

² <https://fiqh.islamonline.net/> ، تاريخ الاطلاع : 01-02-2022.

1

بهذا يمكن إيجاز العناصر التي تدل على حرمة التأمينات على الحياة فيما يلي:

- ✓ توفر علة المخاطر والجهالة والمقامرة؛
- ✓ استثمار احتياطي أموال شركات التأمينات على الحياة بطريقة ربوية؛
- ✓ توفر عنصر المضاربة والمتاجرة على حياة الإنسان (الموت والحياة) والذي يعتبر حراما في ديننا الحنيف، باعتبار أن الإنسان يؤمن بالقضاء والقدر.

2- القول الثاني: جواز التأمينات على الحياة

"ممن قال بذلك من الشيوخ: التأمينات على الحياة يفيد المؤمن كما يفيد الشركة التي تقوم بالتأمين أيضا، ورأى أنه لا بأس به إذا خلا من الربا، بمعنى أن المؤمن عليه إذا عاش المدة المنصوص عليها في عقد التأمين إسترد ما دفعه فقط دون زيادة، أما إذا لم يعيش المدة المذكورة، حق لورثته أن يأخذوا

2

من قيمة التأمين (التعويض) وهذا حلال شرعا"

وإستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

➤ حرص النبي صلى الله عليه وسلم على ترك الورثة أغنياء خير من تركهم فقراء، حيث لم يؤذن للصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص بأن يوصي بأكثر من الثلث حيث قال له: "الثلث والثلث كثير

3

إنك أن تذر ورثتك أغنياء، خير من أن تدعهم عالة، يتكففون الناس في أيديهم"

¹ سعاد سطحي، مرجع سابق ، ص221.

² مرجع نفسه، ص 222.

³ <https://islamqa.info/ar> ، تاريخ الاطلاع : 2022-04-03.

➤ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم

1

فمن مات وعليه دين ولم يترك وفاء فعلينا قضاؤه، ومن ترك مالا فلورثته"

- باعتبار أن المال من طرف المشتركين (مجموع الأقساط)، والشركة هي من تقوم بالتسيير والإستثمار، والربح لكلا الطرفين حسب ما تم الإتفاق عليه في العقد، فإن عقد التأمين على الحياة

2

يأخذ شكل عقد الشراكة.

الفرع الثالث: الإطار القانوني

المرسوم التنفيذي رقم 95-338 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1416 هـ الموافق ل:30 أكتوبر 1995 المتعلق بإعداد قائمة عمليات التأمين وحصرها، فقد تضمنت المادة 02 تصنيف عمليات التأمين في أصناف وفروع فرعية، تأمينية نذكر منها:

✓ التأمينات البرية؛

✓ تأمينات من الحريق والعناصر الطبيعية؛

✓ تأمينات النقل البحري؛

3

✓ تأمينات الأشخاص.

¹ <https://www.islamweb.net/ar/> ، تاريخ الاطلاع : 03-04-2022.

² سعاد سطحي، مرجع سابق، ص 222.

³ ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 95-338 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1416 هـ الموافق ل:30 أكتوبر 1995 المتعلق بإعداد قائمة عمليات التأمين وحصرها، الجريدة الرسمية، العدد 31،65 أكتوبر 1995، ص ص 07-08.

انطلاقاً من 2011/07/01 دخل قانون الفصل حيز التنفيذ إذ لم تعد شركات تأمين الأضرار قادرة على التعاقد فيما يتعلق بتأمينات الأشخاص، حيث تمت تصفية شركات تأمين الأضرار من عقود تأمينات الأشخاص ضمن ظروف وشروط جيدة لصالح شركات تأمين الأشخاص المعتمدة وفقاً لأحكام المادة 229 من الأمر 07/95 المعدل والمتمم بالقانون 04/06 والذي ينص: "على شركات تأمين الأضرار أن تنقل كل أو جزء من محفظتها من العقود المتعلقة بتأمينات الأشخاص والتزاماتها لشركة أو أكثر من شركات تأمين الأشخاص المعتمدة، مع الحفاظ على إمكانية إدارة الملف التي منحت في البداية لشركات تأمين الأضرار، حتى إنقراض آثار العقود مع نقل المزيد من من الملفات إلى الشركات الجديدة للتأمين الأشخاص المرخص لهم".¹

الفرع الرابع: خصائص التأمينات على الحياة

2

يمكن ذكر خصائص التأمينات على الحياة كالاتي:

- ✓ تصنف عقود التأمينات على الحياة ضمن العقود طويلة الأجل؛
- ✓ يعتبر عقد التأمين على الحياة وسيلة من وسائل نقل الخطر؛
- ✓ يعتبر عقد تأمين على الحياة أداة من أدوات الإستثمار المستقبلية بإعتبار أن المؤمن على حياته يستطيع تحديد مبلغ التأمين الذي سوف تقدمه له شركة التأمين، والذي يبنى على أساس قدرة المؤمن له على دفع الأقساط المحددة؛

¹ لبوزي ريم، فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار بين النتائج الواقعية وضعف الثقافة التأمينية في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، البليدة 02، جوان 2018، ص 36.

² ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص ص 106-107.

✓ في حالة ما إذا توقف المؤمن له عن دفع الأقساط الدورية المتفق عليها سابقاً، يحق له إسترجاع قيمة تلك الأقساط التي تم دفعها سلفاً.

المطلب الثالث: أهمية التأمينات على الحياة

تظهر أهمية التأمين على الحياة في نواحي عديدة نذكر منها:

1. "تساعد تأمينات الحياة على تسهيل عمليات الائتمان ومنح القروض، فقد يشترط المقرض ضماناً للقرض، أي أن يقوم المقرض بالتأمين على حياته لصالح المقرض؛"
2. "تعد التأمينات على الحياة وسيلة للحماية من الخسائر المالية الناتجة عن إنقطاع الدخل بسبب الوفاة، أو العجز، أو المرض، أو بلوغ سن المعاش؛"
3. "تحقق التأمينات على الحياة نوعاً من الضمان والأمان للمؤمن لهم والمستفيدين مما يساعد على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي"،
4. "تعتبر التأمينات على الحياة مكملاً لنظام التأمين الإجتماعي بما يحققه من مزايا إضافية للمؤمن عليهم"¹؛
5. "تساهم التأمينات على الحياة في مكافحة التضخم، عند قيام شركات التأمين بتحصيل الأقساط من جمهور المؤمن لهم، هذا يعني إمتصاص السيولة من أيدي الناس مما يؤدي الى إنخفاض في

¹ مختار محمود الهاندي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 267.

الأموال المتداولة بين أيدي الناس، وبالتالي تخفيض ميولهم الإستهلاكية وتقوم شركات التأمين

1

بإستثمار هذه الأموال في مشاريع تنموية وإنتاجية؛

6. "التأمين ضد طول البقاء أو تأمين الشيخوخة (التقاعد) يضمن للمؤمن عليه وذويه الحصول على

دخل مالي معين للتعويض من عدم إمكانية تكوين المال اللازم للإنفاق في حالة طول البقاء أو بعد

2

الشيخوخة؛

7. "تخدم التأمينات على الحياة الفرد والمجتمع على النحو سالف الذكر من حيث طبيعتها كوسيلة

لتجميع الأقساط ثم إستثمارها وسدادها عند الحاجة إليها حسب شروط وثائق التأمين. لذلك يمكن

القول بأن التأمينات على الحياة وسيلة للإدخار والإستثمار، فهي وسيلة للإدخار بالنسبة للمؤمن له،

ووسيلة للإستثمار بالنسبة لشركات التأمين، حيث تقوم شركة التأمين بتمويل الأعمال والصناعة

3

والتجارة بما يتجمع لديها من أقساط ولاشك أن ذلك يساعد على دفع عجلة التنمية الإقتصادية".

المبحث الثاني: عقود التأمينات على الحياة

"إن وثيقة التأمين على الحياة عبارة عن عقد تلتزم بمقتضاه شركة التأمين بسداد مبلغ التأمين إلى

المؤمن له، أو لورثته، أو للمستفيد، أو المستفيدين المحددين بالوثيقة، وذلك في حالة وفاة المؤمن على

حياته، أو حالة وصول المؤمن على حياته إلى عمر محدد في الوثيقة، وذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 93.

² ابراهيم النبي حمودة، مبادئ التأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 65.

³ مختار محمود الهاندي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص 268.

1

القسط" ، وبهذا سوف نتطرق من خلال مبحثنا هذا الى مجموعة من العناصر المتمثلة في أنواع عقود التأمينات على الحياة، ومركبات القسط الواجب دفعه من قبل المؤمن له، وأهم وسطاء التأمين على الحياة المرخص لهم توزيع منتجات التأمينات على الحياة.

المطلب الأول: عقود التأمينات على الحياة وشروطها

تنشأ عملية التأمين على الحياة بمجرد إبرام العقد الذي يتضمن مجموعة من البنود والشروط المحددة لحقوق وواجبات كل طرف تجاه الطرف الآخر، ويسمى هذا العقد بعقد التأمين على الحياة، أو بوليصة التأمين على الحياة، أو وثيقة التأمين على الحياة.

الفرع الأول: عقود التأمينات على الحياة

تنقسم وثائق التأمينات على الحياة الى عدة انواع: من حيث طريقة سداد الأقساط، أو من حيث

2

الإشتراك في الأرباح، أو من حيث الغرض من التأمين، ويمكن تقديدها في الجدول الآتي:

¹ <https://www.business4lions.com/life-insurance/> ، تاريخ الاطلاع: 2022-04-05.

² خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيق، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 55-56.

الجدول رقم (01): أنواع عقود التأمينات على الحياة

الغرض من التأمين	الإشتراك في الأرباح	طريقة سداد الأقساط
- وثائق التأمينات على الحياة المؤقتة: يحصل المستفيد على مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن عليه خلال مدة التأمين، والعكس في حالة إنتهاء مدة التأمين دون حدوث الوفاة "يسقط حق المؤمن له"؛ - وثائق التأمينات على الحياة الوقفية البحتة: في هذه الحالة يحصل المؤمن له على مبلغ التأمين في نهاية المدة المتفق عليها عند بقائه على قيد الحياة، والعكس في حالة الوفاة قبل إنتهاء المدة؛ - وثائق التأمين لمدى الحياة: حيث يتم سداد أقساط التأمين لمدة محددة مقابل حصول المستفيد على مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له؛ - وثائق تأمين حياة المختلط: وهذا النوع يجمع بين نوعين من التأمين، التأمين لمدى الحياة وتأمين الوقفية البحتة.	- وثائق التأمينات على الحياة دون الإشتراك في الأرباح؛ - وثائق التأمينات على الحياة التي لها الحق في الأرباح بنسبة معينة حسب ما هو منصوص عليه في عقد التأمين؛ - وثائق التأمينات على الحياة ذات الأقساط المتعددة و المتفاوتة القيمة؛ - وثائق التأمينات على الحياة ذات الأقساط المتعددة ولفترة محددة. شركة التأمين.	- وثائق التأمينات على الحياة ذات الأقساط المتعددة؛ - وثائق التأمينات على الحياة ذات الأقساط المتعددة و المتفاوتة القيمة؛ - وثائق التأمينات على الحياة ذات الأقساط المتعددة ولفترة محددة.

المصدر: خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيق، مرجع سابق، ص ص 55-56.

الفرع الثاني: شروط التعاقد في التأمينات على الحياة

تتضمن عقود التأمينات على الحياة عدد كبير من الشروط والأحكام وذلك بهدف تنظيم العلاقة

التعاقدية بين المؤمن (شركة التأمين على الحياة) والمؤمن له، ومن أهمها:¹

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 291-292.

1. الملكية: ونجد غالبا أنا طالب التأمين ومالك عقد التأمين على الحياة هم نفس الشخص، ويتضمن

العقد مجموعة من الحقوق وهي:

✓ حق تصفية العقد؛

✓ حق إستبدال المستفيد؛

✓ حق إستلام الأرباح؛

✓ حق إختيار خيارات التسوية؛

✓ حق تحويل نوع الوثيقة الى نوع آخر من وثائق التأمين على الحياة.

❖ علما أن هذه الحقوق لا تحتاج الى موافقة المستفيد.

2. العقد المكتمل: ويتكون من:

✓ وثيقة التأمين؛

✓ طلب التأمين.

❖ ويهدف شرط العقد المكتمل الى:

- منع القيام بالتعديلات أو التغيير في شروط عقد التأمين من طرف شركة التأمين دون موافقة مالك

العقد على ذلك؛

- توفير الحماية للمستفيد بعدم إبطال العقد إلا إذا كانت تصريحات المؤمن له تتضمن إخلال جوهري.

3. **عدم جواز الطعن:** لا يجوز للمؤمن (شركة التأمين) الطعن في صحة العقد بعد أن تصبح وثيقة التأمين على الحياة سارية المفعول لمدة تفوق سنتين، بمعنى إذا إكتشف المؤمن بعد مرور سنتين من تاريخ التعاقد خداع أو غش ليس له الحق في إلغاء أو إبطال العقد الذي تم إبرامه سابقا.

4. **الانتحار:** يتم الإشارة إلى شرط الانتحار في معظم عقود التأمينات على الحياة، وينص على أنه إذا قام المؤمن له بالانتحار خلال عامين من تاريخ إصدار بوليصة التأمين، فلا يتم دفع مبلغ التأمين ولكن يتم إرجاع الأقساط المدفوعة فقط للمستفيد.¹

5. **إعادة سريان العقد (وثيقة التأمين):** قد يؤدي عدم دفع الأقساط حسب ما تم الإتفاق عليه في العقد إلى إلغاء الوثيقة التأمينية، ويسمح شرط إعادة سريان الوثيقة للمالك من تقادي إلغائها وهذا طبعا بعد إستيفاء الشروط التالية:

- ✓ تقديم إثبات على القابلية للتأمين؛
- ✓ سداد جميع الأقساط المتأخرة مضافا إليها فوائد التأخير؛
- ✓ يجب أن لا يكون قد تم تصفية الوثيقة وتسديد قيمتها النقدية؛

¹ جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص

✓ يجب إعادة سريان العقد خلال مدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات من تاريخ إلغاء العقد (وثيقة

1

التأمين).

6. مهلة الدفع: تتضمن عقود التأمينات على الحياة شرط خاص يمنح من خلاله مهلة للسداد تصل

من: 31 إلى 61 يوم من تاريخ إستحقاق القسط، فإذا حدثت الوفاة خلال هذه الفترة فإن المستفيد يتحصل

2

على مبلغ التأمين حتى وإن لم يكن المؤمن له قد دفع القسط المترتب عليه.

7. المستفيد: هو الشخص المحدد سلفاً في عقد التأمين، وله الحق في الحصول على عوائد بوليصة

التأمين، وهو ينقسم للأنواع التالية:

- المستفيد الأساسي: هو المستفيد (المستحق) الأول لمبلغ التأمين في حالة وفاة المؤمن له.
- المستفيد المحتمل: هو المستفيد الذي يحل محل المستفيد الأساسي في حال وفاته قبل وفاة المؤمن له، وفي حالة ما إذا كان القسط يدفع على دفعات وتوفي المستفيد الأساسي قبل حصوله على المبلغ المضمون (مبلغ التأمين) بموجب العقد، فإن المستفيد المحتمل يتحصل على المبلغ المتبقي.
- المستفيد القابل للتغيير: أي أنه يحق لمالك الوثيقة تغيير المستفيد في العقد دون إستشارته أو موافقته.
- المستفيد الغير قابل للتغيير: أي أن مالك الوثيقة لا يمكن أن يغير المستفيد إلا بعد الحصول على موافقته، ومع ذلك فإن معظم الوثائق اليوم تقوم بإعطاء حق تعيين مستفيد آخر في حالة وفاة هذا المستفيد (الغير قابل للتغيير) قبل وفاة المؤمن له باعتبار أن جميع الحقوق المتعلقة بوثيقة التأمين تعود من جديد لمالك الوثيقة.

¹ مرجع نفسه، ص ص 528-533.

² أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 292.

➤ المستفيد المحدد بصفة خاصة: هو المستفيد الذي يتم تعيينه بالإسم، على عكس المستفيد المحدد ضمن مجموعة، فهو شخص لا يحدد بالإسم ولكنه عضو ضمن مجموعة مثل: أطفال الشخص المؤمن له.

8. **الإستثناءات:** تتضمن وثائق التأمينات على الحياة مجموعة من الإستثناءات والقيود مثل: شرط الإنتحار الذي تم التطرق إليه سابقا، وشرط الحرب عندما يكون عدد كبير من المؤمن عليهم عرضة لخطر الوفاة بسبب الحروب، وإستثناءات الطيران في بعض الوثائق (يستثنى المسافرين على الخطوط الجوية المنتظمة).¹

المطلب الثاني: أقساط التأمينات على الحياة

يعتبر قسط التأمين على الحياة هو أحد العناصر الأساسية في عقد التأمين على الحياة باعتباره المقابل الذي يجب أن يدفعه المؤمن له للحصول على التغطية.

الفرع الأول: تعريف قسط التأمين على الحياة

"هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن للإستفادة من الضمان الممنوح ويتم تعويضه وفقا للشروط التعاقدية في حالة إدراك الخطر المؤمن عليه، كما يعبر عن تكلفة الحماية التي يحصل عليها المؤمن من خطر محتمل الوقوع".²

¹ جورج ريجدا، مرجع سابق، ص ص 531-533 (بتصرف).

² مريم ايمان، بن طلحة صليحة، دراسة قياسية لأثر أقساط التأمين والتعويضات على الملاءة المالية في صناعة التأمين الجزائرية للفترة 1992-2018، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02، تندوف، 2020، ص190.

1

❖ عند تحديد القسط التأميني تأخذ شركة التأمين الشروط التالية بعين الاعتبار:

1. "أن يكون هذا القسط كافياً لتغطية التكاليف الناتجة عن الخسائر المتوقعة والمصاريف الإضافية

المختلفة التي تتحملها شركة التأمين، وكذا تحقيق هامش ربح مناسب للشركة؛

2. أن يكون القسط التأميني المستوصى المستوفى عادلاً ومتناسقاً، بمعنى أن يتناسب مع طبيعة ودرجة

الخطر المؤمن ضده؛

3. أن يكون القسط منافساً، وذلك حتى تستطيع شركة التأمين جذب أكبر عدد من العملاء وزيادة

مبيعاتها".

الفرع الثاني: مكونات القسط التأميني على الحياة

تتمثل عناصر القسط التأميني على الحياة فيما يلي:²

➤ "قسط الخطر: هو القسط الواجب سداً لتكوين مبلغ التأمين الذي سيصرف في حالة الوفاة.

➤ قسط رأس المال أو الإيداع: هو الذي يستعمل لتكوين المبلغ الذي سيصرف في حالة البقاء على

قيد الحياة عند إنتهاء مدة التأمين.

➤ القسط الصافي: في هذه الحالة هو مجموعة قسطين الخطر والإيداع وبديهي أن قسط الخطر هو

القسط الصافي للتأمين المؤقت، كما أن قسط الإيداع هو القسط الصافي لتأمين الوقفية البحث

(رأس مال المؤجل).

¹ فيروز جبار، أهمية استثمار أقساط التأمين في تحقيقه ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمين، مجلة

أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 10، العدد 20، بسكرة، 2016، ص ص 149-150.

² علي محمود بدوي، مرجع سابق، ص 48.

➤ أعباء القسط (التحميلات): تضيف شركات التأمين على القسط الصافي نسبة منه ومن مبلغ التأمين لمواجهة المصروفات التي تتحملها في إدارة محفظة التأمين (إدارية، إنتاجية، إعلانية وغيرها).

➤ القسط التجاري: هو القسط الوارد بتعريف الشركة، وهو مجموع القسط الصافي + التحميلات.

الفرع الثالث: العناصر الأساسية التي تحدد قسط التأمينات على الحياة

تقوم شركات التأمين على الحياة بتحديد القسط الواجب سداده بناء على مجموعة من المحددات والعوامل التي ترتكز على درجة المخاطر المرتبطة بالشخص ذاته، ويمكن التركيز على أربعة عناصر رئيسية لتحديد القسط وهي:¹

1. إحتمال الحياة وإحتمال الوفاة: يتوجب على شركة التأمين وضع تقديرات وإحتمالات الوفاة والحياة

لطالب التأمينات على الحياة، وكلما كان تحديد الإحتمال أدق كلما أمكن تحديد إلزام الشركة أثناء التعاقد بصورة دقيقة، ويعتمد لذلك على جداول الحياة أو جداول الوفاة أو الجدولين معا.

2. سعر الفائدة الفني: تقوم شركة التأمين بإستثمار الإحتياطي في مجالات مختلفة، وتستخدم جانبا

من عوائد هذه الإستثمارات في تخفيض مقدار القسط الواجب سداده من قبل العملاء، وهذا ما يطلق عليه بإسم: "معدل الفائدة الفني".

3. مبلغ التأمين: يحق للمتعاقد طلب مبلغ التأمين على الحياة الذي يناسبه بإعتبار أن هناك علاقة

طردية بين مبلغ التأمين والقسط المتوجب دفعه، كما تصنف التأمينات على الحياة ضمن التأمينات النقدية.

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 297-299.

4. **المصروفات الإدارية:** إن تحديد القسط الصافي يكفي فقط لتغطية الخطر المؤمن ضده، إلا أنه لا يغطي بعض المصروفات الأخرى منها: مصاريف تحصيل الأقساط والمصاريف الإدارية الثابتة وعمولة الإنتاج، والمصاريف المتعلقة بالإعلانات وغيرها.

لهذا فإن هناك إضافة تكون في شكل نسبة مئوية تضاف إلى القسط الصافي والتي تعطي لنا القسط التجاري الواجب سداده من طرف المتعاقد.

الفرع الرابع: طرق سداد أقساط التأمينات على الحياة

من خلال التعاريف السابقة لعقد التأمين على الحياة، والتي تشير فيها أنا المؤمن له يقوم بسداد قسط معين تحدده شركة تأمين الأشخاص مقابل الاستفادة من التغطية التأمينية، وتتحصر طرق دفع هذه الأقساط في ما يلي:

1

➤ **القسط الوحيد:** من التسمية يمكن إستنتاج أن القسط يدفع مرة واحدة عند إبرام عقد التأمين على الحياة، ويسمى بعقد التأمين على الحياة ذات القسط الوحيد.

➤ **القسط السنوي:** يسمى بالقسط السنوي العادي، وهذا حسب إذا كان القسط يدفع دوريا بداية كل سنة طول فترة العقد.

يمكن أن تكون الأقساط السنوية متساوية وثابتة طوال مدة سداد القسط، كما يمكن أن تكون غير ثابتة خلال نفس هذه الفترة (بالنقصان، أو بالزيادة)، وإن كان الأغلب والشائع هو تساوي قيمة الأقساط خلال فترة سداد القسط في العقود المختلفة.

¹ ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص ص 121-122.

خلافًا لعقود التأمين الأخرى، فإن الأقساط في عقود التأمينات على الحياة الجماعية تدفع على فترات دورية تكون أقل من سنة (أسبوعية أو شهرية)، والتي تؤدي إلى زيادة مصروفات تحصيل الأقساط والمصروفات الإدارية الأخرى، والتي تسمى بنسبة الإضافة أو علاوة التجزئة التي تضيفها شركة التأمين عند تحديد قيمة القسط الواجب سداؤه. علما أنها تتناسب مع مدة تجزئة القسط، حيث تقل بزيادة طول فترة سداد القسط وتزيد بإنخفاض مدة سداد القسط.

المطلب الثالث: وسطاء التأمينات على الحياة

تسعى شركات التأمين للوصول إلى كافة فئات المجتمع وذلك من خلال الإستعانة بهيئات متخصصة أو أشخاص، تكون مهمتهم الإتصال بالأفراد الذين هم معرضون لنفس المخاطر (مشاركة)، ومحاولة إقناعهم بالتحوط من هذه المخاطر عن طريق التأمين، ويطلق عليهم إسم "الوسطاء"، وهم:¹

1. وكلاء التأمين:

يكون إما شخص طبيعي أو معنوي، يمارس مهنة الوكالة نيابة عن المؤمن (شركة التأمين) من خلال عقد وكالة تحدد فيها جميع الشروط، وكذلك الحقوق والواجبات الناشئة عن هذا العقد والمواد القانونية التي تنظم العلاقة بين الطرفين.

2. السمسار:

هو الشخص الذي يقوم بعملية التوسط بين المؤمن والمؤمن له، فهو ممثل عن طالب التأمين، ينبوّه في تنظيم إستمارة طلب التأمين من خلال الإدلاء بالبيانات المطلوبة والتفاوض مع المؤمن حول الشروط الملائمة، كما يتابع السمسار الإجراءات اللازمة لتسوية التعويضات، وكل تلك الأعمال التي

¹ بهاء بهيج شكري، التأمين في التطبيق والقانون والقضاء، دار الثقافة، عمان، الاردن، 2007، ص ص 32-35.

يقوم بها السمسار تسهل مهمة المؤمن، ولهذا فإن هذا الأخير (المؤمن) يقوم بتقديم عمولة للسمسار نظيرة خدماته.

3. خبراء التسوية:

قد يكون فردا أو هيئة متخصصة بتسوية الخسائر، حيث يلجأ المؤمن للخبراء بهدف الكشف إذا كان الحادث المتسبب في الضرر ناجم عن تحقق أحد الأخطار المؤمن عليها في العقد، ومن ثم يتم تحديد درجة الضرر والتعويضات (مبلغ التأمين) الواجب تقديمها من قبل المؤمن للمؤمن له حسب ما إتفق عليه سابقا في عقد التأمين.

كما نصت المادة 252 من المرسوم التنفيذي رقم 95-340 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1416 هجري الموافق ل 30 أكتوبر سنة 1995، "يحدد شروط منح وسطاء التأمين، الإعتماد والأهلية

¹

المهنية وسحبه منهم ومكافأتهم ومراقبتهم".

المبحث الثالث: التأمينات على الحياة في الجزائر ومدى تطوره مقارنة بنظيره في تونس والمغرب

تصنف التأمينات على الحياة كفرع من فروع التأمين على الأشخاص باعتباره فرع أساسي، وتتضمن هي الأخرى مجموعة من المنتجات التأمينية المتعددة والمتنوعة، والتي سوف نتطرق إليها من خلال هذا المبحث، إضافة إلى مقارنة التأمينات على الحياة مع التأمينات العامة، وكذلك دراسة مقارنة لفرع التأمينات على الحياة في الجزائر مع نظيره في تونس والمغرب.

¹ ج.ج.د.ش، المادة 252 من المرسوم التنفيذي رقم 95-340 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1416 هجري الموافق ل 30 أكتوبر سنة 1995، "يحدد شروط منح وسطاء التأمين الإعتماد، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 65، 31 أكتوبر 1995، ص11.

المطلب الأول : مقارنة بين التأمينات على الحياة والتأمينات العامة

تتضمن التأمينات على الحياة والتأمينات العامة مجموعة من النقاط المختلفة والمتشابهة في نفس

الوقت، نذكر كل منها على حدى كالآتي:

الفرع الأول: جوانب الاختلاف بين التأمينات على الحياة والتأمينات العامة

يمكن ذكر هذه الجوانب كالآتي:

1. الخطر المؤمن ضده:

"لا شك أن الخطر المؤمن ضده في التأمينات على الحياة هو خطر وفاة المؤمن عليه، ونحن نعرف أن خطر الوفاة مؤكد الوقوع لكل الناس، وحقيقة الأمر أن التأمين يكون ضد احتمال حدوث الوفاة أثناء مدة سريان وثيقة التأمين على الحياة، أما في التأمينات العامة فالخطر غير مؤكد الوقوع أصلاً وقد

¹

تتقضي مدة سريان وثيقة الحريق مثلاً دون وقوع الحادث المؤمن ضده".

2. قسط التأمين:

"يتحدد قسط التأمين على الحياة من خلال عدة عناصر أهمها: معدل الفائدة الفني، احتمالات الحياة أو احتمالات الوفاة، مبلغ التأمين، عمر المؤمن له، ويتم هنا تطبيق أسلوب التوقع الرياضي.

أما بالنسبة للتأمينات العامة فيحدد القسط أساساً بناء على مجموعة من العناصر أهمها درجة الخطر وتكرار الحوادث ومتوسط التعويضات عن نفس الخطر خلال فترة زمنية سابقة، وهنا تلعب

¹ علي محمود بدوي، مرجع سابق، ص 11.

البيانات التاريخية والمؤشرات الإحصائية والخبرة العملية لشركات التأمين دورا هاما في تحديد ذلك،

1

ويستخدم عادة أسلوب مدى "معدل" الخسارة في تحديد القسط الواجب سداؤه".

3. مبلغ التأمين:

يتحدد مبلغ التأمين في التأمينات على الحياة حسب قدرة الشخص على سداد قسط التأمين باعتباره العامل الأساسي في تحديده، أما التأمينات العامة فلا يمكن أن يزيد مبلغ التأمين عن القيمة الفعلية للشئ المؤمن عليه أثناء التعاقد مع شركة تأمين.

4. مدة التأمين:

تصنف التأمينات على الحياة ضمن التأمينات طويلة الأجل، وقد يكون التأمين لمدى الحياة مادام المؤمن له ملتزم ومداوم على سداد الأقساط، أما التأمينات العامة فإن مدة التأمين فيها غالبا لا تتجاوز سنة واحدة.

2

5. من حيث الحلول:

يختلف مبدأ الحلول في التأمينات على الحياة، حيث أن الورثة هم من لهم الحق في الرجوع على الغير - المتسبب في وقوع الخطر المؤمن ضده - وليس شركة التأمين مع حصول المستفيدين على مبلغ التأمين المتفق عليه في العقد، والعكس في التأمينات العامة نجد أن شركة التأمين لها حق الرجوع على

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 285-286.

² علي محمود بدوي، مرجع سابق، ص ص 11-12.

الغير - وهو المتسبب في حدوث الخطر المؤمن عليه، والذي أدى بالمؤمن إلى دفع التعويض اللازم- والحلول في الحقوق والدعاوى الخاصة بالمؤمن له.¹

6. من حيث التعويض:

يلتزم المؤمن في التأمينات على الحياة بدفع مبلغ التأمين حسب ما تم تحديده في إتفاقية عقد التأمين على الحياة عند تحقق الخطر المؤمن عليه، وعلى العكس في التأمينات العامة فإن مبلغ التأمين يتحدد حسب قيمة الخسارة وحسب قيمة الشيء المؤمن عليه.

7. من حيث المشاركة:

لا ينطبق هذا المبدأ في التأمينات على الحياة إذ يحق للمؤمن له أو المستفيد الحصول على مبالغ التأمين المتفق عليها من كل شركات التأمين -كل واحدة على حدى- عند تحقق الخطر المؤمن ضده، باعتبار أن مسؤولية كل شركة تكون مستقلة عن بقية الشركات المؤمنة.

أما بالنسبة للتأمينات العامة، فإن مبدأ المشاركة يعتبر من الشروط الأساسية للعمل التأميني، فلا

2

يسمح للمؤمن له في الحصول على التعويض يفوق الخسارة الفعلية ، مثلا: قام شخص بتأمين سيارته ضد خطر معين لدى ثلاث شركات تأمين، وقد تحقق الخطر المؤمن ضده، حيث قدرت الخسارة ب:30000 دينار جزائري، هنا تكون الثلاث شركات مطالبة بتغطية نفس الخطر، وهذا من خلال دفع مبالغ التأمين(التعويض) التي يجب أن لا تتعدى وهي مجموعة قيمة الخسارة التي حددت ب 30000 دينار جزائري.

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 286-287.

² مرجع نفسه، ص ص 286-287.

الفرع الثاني: جوانب التشابه بين التأمينات على الحياة والتأمينات العامة

يمكن ذكر أوجه التشابه بين التأمينات على الحياة والتأمينات العامة كالآتي:¹

➤ تشترك التأمينات العامة والتأمينات على الحياة من حيث الدوافع والأهداف، إذ يقوم كلا النوعين من التأمين على حماية الأفراد من الأخطار التي قد تلحق بهم الخسائر، فالأفراد أو المؤسسات تتجه للتأمين لتحوط مما يخفيه المستقبل، والدافع الأكبر لمعظم هذه التأمينات هو التعاون الى أقصى درجة، حيث يتم توزيع الخسائر بين الأفراد، وبهذا تصبح تلك الخسائر محتملة الحدوث في شكل خسارة صغيرة- قيمة القسط- مؤكدة الحدوث.

➤ تتطابق التأمينات على الحياة والتأمينات العامة من حيث النظام العام، لأن كل العمليات التأمينية يجب أن تكون في إطار النظام العام للدولة، ولا يجب أن تسبب تلك العمليات أي ضرر للمصالح العام، ولا أي تجاوزات للتقاليد والعادات القائمة وخاصة ماتعلق منها بالآداب العامة، فلا يجوز مثلاً تأمين أي عمل نشاطه مخالف للقانون مهما كان نوع التأمين.

➤ كما تشترك عمليات التأمينات على الحياة والتأمينات العامة في تطبيق المبادئ التأمينية نذكر منها : مبدأ منتهى حسن النية، فيتوجب على المتعاقد تقديم معلومات صحيحة وصادقة الى المؤمن، أما فيما يتعلق بالمصلحة التأمينية فلا بد من وجود هذه المصلحة في إتفاقية التأمين.

¹ مختار محمود الهانسي، التأمين التجاري والإجتماعي، مؤسسة روية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص 201-203.

المطلب الثاني : منتجات التأمينات على الحياة

تسوق اليوم مجموعة كبيرة ومتنوعة من منتجات التأمينات على الحياة، فقد تم تصميم هذه المنتجات لتلبية مختلف إحتياجات العملاء، والتي تتسم بالتغير والتطور وهذا بهدف تحقيق رضا العميل وكسب ولائه، وقبل التطرق إلى منتجات التأمين على الحياة نقوم بتقديم تعريف مختصر للمنتج التأميني.

الفرع الأول : تعريف المنتج التأميني

يعرف المنتج التأميني بأنه: "مجموعة من المنافع الملموسة وغير الملموسة المرتبطة التي تحتويها

¹ وثيقة التأمين، والتي تؤدي إلى إشباع حاجات ورغبات المؤمن لهم وكذا الخدمات المرتبطة بها". نستنتج من ذلك أن المنتج التأميني هو عبارة عن مجموعة من الخدمات التي تقدمها شركة التأمين لطالب هذه الخدمة، والمتمثلة في توفير منفعة الحماية والأمان للمؤمن له من خلال دفع مبلغ التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

الفرع الثاني : منتجات التأمينات على الحياة

يتضمن فرع التأمينات على الحياة مجموعة متنوعة من المنتجات، وكل منتج يتضمن أشكال متعددة، تصنف ضمن ثلاث مجموعات نذكرها كالاتي:

1. المجموعة الأولى: التأمين لحالة الوفاة

¹ بن عمروش فائزة، دراسة أثر تسويق خدمات التأمين على سلوك المستهلك، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2017، ص33.

التأمين لحالة الوفاة، أو التأمين من الوفاة هو: "التأمين الذي يتعهد فيه المؤمن في مقابل الأقساط

1

أن يدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن على حياته، فالخطر المؤمن منه في هذه المجموعة هو الموت".

كما عرفت المادة 65 من قانون التأمين هذا النوع من التأمين بما يلي: "التأمين في حالة الوفاة

عقد يتعهد بموجبه المؤمن بدفع مبلغ معين للمستفيد أو المستفيدين عند وفاة المؤمن له، مقابل قسط

2

وحيد أو دوري"، ويندرج تحت هذه المجموعة ثلاث صور وهي:

1.1 التأمين العمري:

"هنا يلتزم المؤمن للمؤمن له أو المستفيد بأن يدفع مبلغ التأمين عند وفاة الشخص المؤمن على

حياته في أي وقت تحصل الوفاة، يتضح من ذلك أن إلزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين لا يكون مستحقا

إلا بوفاة المؤمن على حياته، فالأمر مرهون بواقعة الوفاة مهما طال عمر الأخير، لذلك يطلق على هذا

3

النوع "التأمين العمري" لأنه يبقى طوال عمر المؤمن على حياته".

2.1 التأمين المؤقت:

"يدفع فيه المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد إذا مات المؤمن له في خلال مدة معينة متفق عليها، وإلا

4

برئت ذمة المؤمن (إذا لم يموت في هذه المدة) وإستبقى أقساط التأمين التي قبضها".

¹ حسن حسين البراوي ، مرجع سابق، ص 11.

² لكبير علي، التأمين على الحياة والتشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، خنشلة، جوان 2017، ص 476.

³ غازي خالد ابو عرابي، احكام التامين - دراسة مقارنة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 2019.

⁴ عبد القادر جعفر، مرجع سابق، ص 301.

"يرتاد هذا النوع من التأمين عادة من كان معرضا خلال مدة معينة من عمره لأخطار إستثنائية وغيرها، ويدفع أقساط دورية طوال هذه المدة فإذا إنقضت دون أن يموت، إنتهى التأمين وبرئت ذمة المؤمن وإحتفظ بالأقساط التي قبضها، أما إذا مات المؤمن على حياته في خلال هذه المدة فإن التأمين أيضا ينتهي وينقطع إلزام المؤمن له بدفع الأقساط، ويستحق المستفيد (أو ورثة المؤمن له) مبلغ التأمين".¹

3.1 تأمين البقايا:

"يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد إذا بقي حيا بعد موت المؤمن على حياته، فإذا مات المستفيد قبل موت المؤمن على حياته إنتهى التأمين وبرئت ذمة المؤمن وإستبقى الأقساط التي قبضها. فبقاء المستفيد حيا بعد موت المؤمن على حياته هو الذي يجعل مبلغ التأمين مستحقا للمستفيد، وبالتالي كان هذا التأمين هو تأمين بقيا للمستفيد".²

2. المجموعة الثانية: التأمين لحالة الحياة

"يلتزم بمقتضاه المؤمن في مقابل أقساط بأن يدفع مبلغ التأمين في وقت معين، إذا كان المؤمن على حياته قد ظل حيا الى ذلك التاريخ، وهذا النوع من التأمين غالبا ما يكون المؤمن على حياته هو المستفيد، فيتلقى مبلغ التأمين عند حلول الأجل المعين في العقد، ويحدد هذا الأجل إما بعدد من السنين مثلا 10، 15، 20 سنة، أو يحدد ببلوغ سن معين للمؤمن له، كأن يحدد ببلوغ سن 60 أو 70 سنة

¹ عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، مرجع سابق، ص 166.

² سعاد سطحي، مرجع سابق، ص 2019.

مثلاً، وبحلول هذا الأجل يبدأ بالاستفادة من مبلغ التأمين وإذا توفي هذا المؤمن له قبل حلول هذا التاريخ

1

ينتهي العقد بهذه الواقعة، ويحتفظ المؤمن بالأقساط المدفوعة"

1.2 تأمين الرأسمال المرجأ:

"يدفع المؤمن للمؤمن على حياته إذا كان هو المستفيد رأس مال دفعة واحدة بشرط بقاءه حياً عند حلول الأجل المعين، فمبلغ التأمين إذا هو رأس مال أرجئ (أجل) دفعه الى حلول الأجل مع بقاء المؤمن على حياته حياً، يلجأ إلى هذا التأمين شخص في مقتبل العمر يدفع أقساط لمدة معينة يكون فيها قادراً على الكسب فإذا بقي حياً وحل به الكبر وإنقضت المدة المعينة حصل من المؤمن على الرأسمال الموعود

2

يستعين به في شؤون معاشه بعد أن قل كسبه أو إنعدم".

2.2 التأمين بإيراد مرتب:

"يدفع المؤمن للمستفيد بدلاً من رأس مال، إيراداً مرتباً مدى الحياة أو لمدة معينة، فإذا عاش المؤمن على حياته بعد حلول الأجل المعين أو كان هو المستفيد، فإنه يتقاضى من المؤمن إيراداً مرتباً شهر فشهر أو سنة فسنة أو في مواعيد دورية أخرى، الى أن يموت إذا كان الإيراد مدى الحياة أو الى إنقضاء المدة المعينة إذا كان الإيراد لمدة معينة على أن يبقى حياً عند إستحقاق كل قسط من أقساط

3

الإيراد، ويسمى هذا التأمين كذلك بتأمين المعاش".

¹ قميري حبيله، اوكيل نسيمه، واقع تأمينات الأشخاص في الجزائر في ظل انتشار وباء كوفيد 19، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 138.

² عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون (07) المدني الجديد، عقود الغرر وعقد التأمين، المجلد 02، الطبعة 03، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 1998، ص 1396.

³ مرجع نفسه، ص 1397.

3.2 التأمين المضاد:

"يسمى كذلك بالتأمين الأول، يلجأ المؤمن على حياته عادة لعقد تأمين مضاد بقسط إضافي يضاف إلى القسط الأصلي، وبمقتضى عقد التأمين المضاد هذا يكون لورثة المؤمن على حياته أن يستردوا الأقساط التي دفعت إذا توفي قبل حلول الأجل المحدد لإستحقاق مبلغ التأمين ولولا هذا التأمين المضاد لترتب على وفاة المؤمن على حياته إنقضاء إلتزام المؤمن وإحتفاظه بالأقساط".¹ أي أن التأمين المضاد يضمن لورثة المؤمن له في حالة وفاته قبل حلول الآجال المتفق عليها الحق في الحصول على مبلغ متمثل في مجموع الأقساط التي إستلمها المؤمن من قبل المؤمن عليه.

كما أشارت الفقرة الثانية من المادة 64 من قانون التأمين الجزائري إلى هذه الصورة كما يلي: "إن ضمان التأمين الأول شرط يسمح بإسترجاع مبلغ الأقساط المدفوعة المرتبطة بالتأمين في حالة الحياة إذا توفي المؤمن له قبل الأجل المحدد في العقد لدفع المبالغ المؤمن عليها. ويكتب ضمان التأمين الأول هذا مقابل قسط خاص يدرج في القسط الرئيسي".²

3. المجموعة الثالثة: التأمين المختلط

يجمع التأمين المختلط بين نوعين من التأمين، التأمين لحالة الوفاة والتأمين لحالة البقاء، فهو عقد يتضمن مزايا التأمين لحالة البقاء والتأمين لحالة الوفاة، أي إتفاقية واحدة تضم نوعين من التأمين، لهذا كان القسط فيه أعلى مقارنة بـ سابقه، وهو يضم صور مختلفة أهمها:

³

¹ حسن حسين البراوي، مرجع سابق، ص ص 12-13.

² <http://virtuelcampus.univ-msila.dz/> ، ص 31، تاريخ الاطلاع: 2022-05-01.

³ قميري حجيبة، اوكيل نسيمه، مرجع سابق، ص ص 138-139.

1.3 التأمين المختلط العادي :

يلتزم المؤمن في هذا النوع من التأمين بدفع مبلغ التأمين، إما للمؤمن له عند حلول الأجل المتفق عليه، أو للمستفيد إذا توفي المؤمن له قبل تلك الآجال، وبهذا فإن إلتزام المؤمن متوقف على تحقق شرط الوفاة، فبتحقق هذه الواقعة ترتب على المؤمن دفع مبلغ التأمين المتفق عليه للمستفيد.

2.3 التأمين لأجل محدد :

يتوجب على المؤمن هنا دفع مبلغ التأمين بمجرد حلول الأجل المحدد، سواء أكان المؤمن على حياته حيا أو ميتا، بمعنى أنه إذا توفي المؤمن على حياته قبل الأجل المتفق عليه لا يسقط على المؤمن دفع مبلغ التأمين، بل يتم الوفاء بالإلتزام في الأجل المحدد والمتفق عليه في العقد، وتتوقف فقط عملية

1

تحصيل الأقساط. وللتأمين المختلط لأجل محدد صور كثيرة أيضا نذكر منها:

1.2.3 تأمين المهر:

يكون الهدف من هذا النوع من التأمين هو الكفالة- يكفل له مهرا- أي أن الشخص يؤمن على حياته لمصلحة ولده، فإذا بقي الولد حيا الى غاية الأجل المتفق عليه، إستحق مهرا (مبلغ التأمين)، وينقطع سداد الأقساط بوفاة الأب المؤمن على حياته، أما في حالة وفاة الولد قبل حلول الأجل المعين فإن التأمين ينتهي، ويسقط إلتزام المؤمن تجاه المؤمن له من خلال إحتفاظه بالأقساط المقبوضة وعدم دفعه للمهر (مبلغ التأمين)، ولهذا عادة ما نجد أن المؤمن له يلجأ إلى التأمين المضاد لكي يضمن

2

إسترداد الأقساط التي قام بدفعها في حالة وفاة الإبن قبل وصول الأجل المتفق عليه.

¹ غازي خالد ابو عرابي، مرجع سابق، ص 82.

² لكبير علي، مرجع سابق، ص 482.

2.2.3 تأمين الأسرة:

يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمؤمن على حياته إذا بقي حيا أو للمستفيد الذي عينه، فإذا مات المؤمن على حياته قبل حلول الأجل المتفق عليه في العقد، وتوقف تسديد الأقساط، يدفع المؤمن للمستفيد إيرادا دوريا إلى غاية حلول الأجل المتفق عليه، ثم يستلم مبلغ التأمين، وبهذا يكفل رب العائلة لأفراد عائلته بعد وفاته مدخولا مرتبا ثم رأس مال (مبلغ التأمين) عند حلول التاريخ المتفق عليه في وثيقة

¹

التأمين.

4. المجموعة الرابعة: التأمين على الحياة الجماعي

قد يتخذ التأمين على الحياة صورة التأمين الجماعي وذلك على النحو التالي:

1.4 التأمين الجماعي:

"هو التأمين الذي تقوم به المؤسسة أو هيئة أو شخص إعتباري ما مع شركة تأمين، الغاية منه التأمين على حياة العاملين أو الموظفين، فهذا التأمين يكون لصالح كل من يعمل لدى الشخص الإعتباري، ومثال ذلك التأمين الذي تبرمه الجامعة على حياة العاملين لديها".²

المطلب الثالث: مقارنة فرع التأمينات على الحياة في الجزائر مع نظيره في تونس والمغرب

سيتم في هذا المطلب مقارنة فرع التأمينات على الحياة في الجزائر مع نفس الفرع في كل من تونس والمغرب، وهذا من خلال عرض وتحليل أهم مؤشرات فرع التأمينات على الحياة في هذه الدول،

¹ مرجع نفسه، ص 483.

² غازي خالد ابو عرابي، مرجع سابق، ص 84.

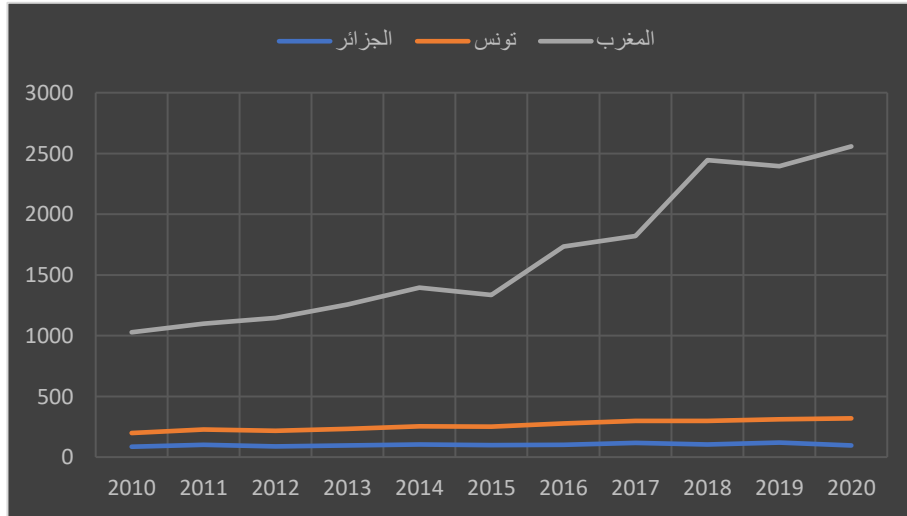
والمتمثلة في إجمالي الأقساط المكتتبة لفرع التأمينات على الحياة، الحصة السوقية من إجمالي قطاع التأمين، معدل الإخترق التأميني، والكثافة التأمينية لنفس الفرع.

الفرع الأول: تطور رقم أعمال التأمينات على الحياة في الجزائر، تونس والمغرب

تختلف مجموع الأقساط المكتتبة من سنة لأخرى ومن بلد لآخر، والشكل التالي يظهر إجمالي أقساط التأمينات على الحياة المكتتبة في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2020.

الشكل رقم (01): تطور رقم أعمال التأمينات على الحياة في الجزائر، تونس والمغرب (2020-2010)

الوحدة: مليار دولار



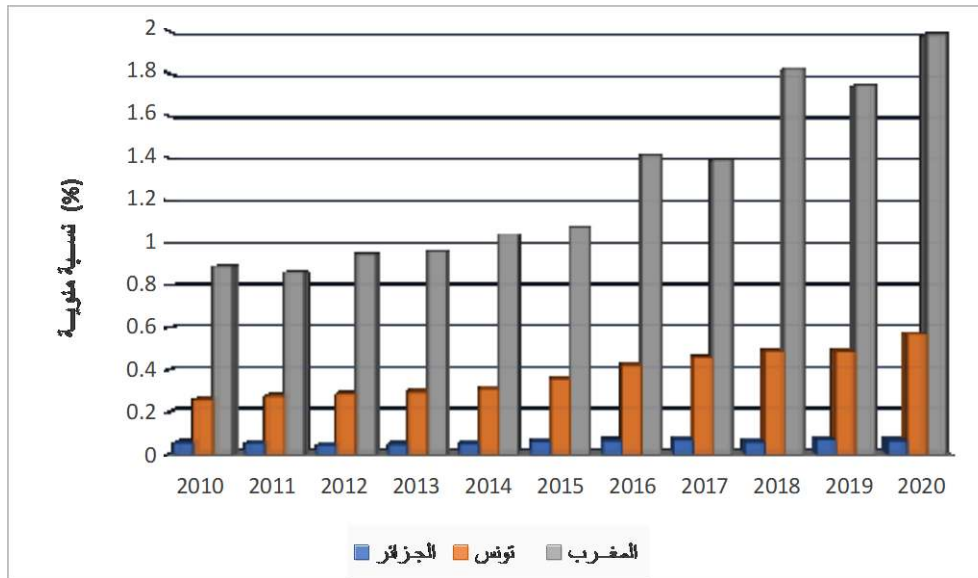
المصدر : مجموعة تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين، تونس <https://www.cga.gov.tn>، 17-07-2022.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن فرع التأمينات على الحياة في الجزائر ضعيف مقارنة بتونس والمغرب، حيث قدرت أقساط التأمينات على الحياة في الجزائر سنة 2019 والتي تمثل أحسن قيمة خلال فترة الدراسة ب: (120) مليون دولار مقابل (220.8) دولار سنة 2020 بالنسبة لتونس، و

(2239) مليون دولار من نفس السنة بالنسبة للمغرب، وبذلك فإن فرع التأمينات على الحياة في الجزائر يعرف تذبذب وركود مقارنة بنظيره في سوق التأمين التونسي، والمغربي.

الفرع الثاني: تطور معدل الإخترق التأميني لفرع التأمينات على الحياة في الجزائر، تونس، والمغرب
يعد مؤشر معدل الإخترق التأميني من بين أهم المؤشرات التي تقيس فرع تأمين، والشكل الآتي يقدم لنا تطور معدل الإخترق التأميني لفرع التأمينات على الحياة في كل من الجزائر، تونس، والمغرب، على طول الفترة الممتدة من 2010-2020.

الشكل رقم (02): مؤشر معدل الإخترق التأميني لفرع التأمينات على الحياة في الجزائر، تونس والمغرب (2010-2020)



المصدر : من أعداد الطالبة بالاعتماد مجموعة تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين، تونس <https://www.cga.gov.tn>، وبيانات البنك الدولي <https://datatopics.worldbank.org>، 2022-07-17.

نلاحظ من الشكل رقم (02) أن معدل إخترق فرع التأمينات على الحياة في الجزائر ضعيف جدا إذا تم مقارنته مع الدول المجاورة، حيث بلغ هذا المعدل سنة 2019 نسبة (0.070%) وهي أعلى نسبة طول فترة الدراسة، بينما قدرت أحسن نسبة في تونس سنة 2020 ب: (0.567%)، أما المغرب فقدرت

ب(1.983%) من نفس السنة، وبهذا يمكن القول أن فرع التأمينات على الحياة في الجزائر هو الأضعف مقارنة بنظيره في تونس والمغرب، وأن مساهمة فرع التأمينات على الحياة في الإقتصاد الجزائري هو تقريبا شبه منعدم.

الفرع الثالث: مؤشر الحصة السوقية (%) للتأمينات على الحياة في الجزائر، تونس والمغرب

الجدول التالي يقدم لنا الحصة السوقية لفرع التأمينات على الحياة من إجمالي الحصة السوقية لقطاع التأمين في الجزائر، مع دراسة مقارنة لنفس المؤشر مع تونس والمغرب من سنة 2010 الى غاية سنة 2020.

جدول رقم (02): مؤشر الحصة السوقية (%) للتأمينات على الحياة (2010-2020)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	7.5	8.6	7.1	6.8	6.6	7.9	8.4	9.6	8.8	9.6	9.0
تونس	14.5	15	15.6	15.7	16.1	18.0	20.3	21.2	22.5	23.2	24.3
المغرب	31.9	30.5	32.6	32.2	33.6	34.7	40.9	41.0	46.9	44.9	44.1

المصدر : مجموعة تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين، تونس مرجع سابق، تاريخ الاطلاع: 2022-07-17

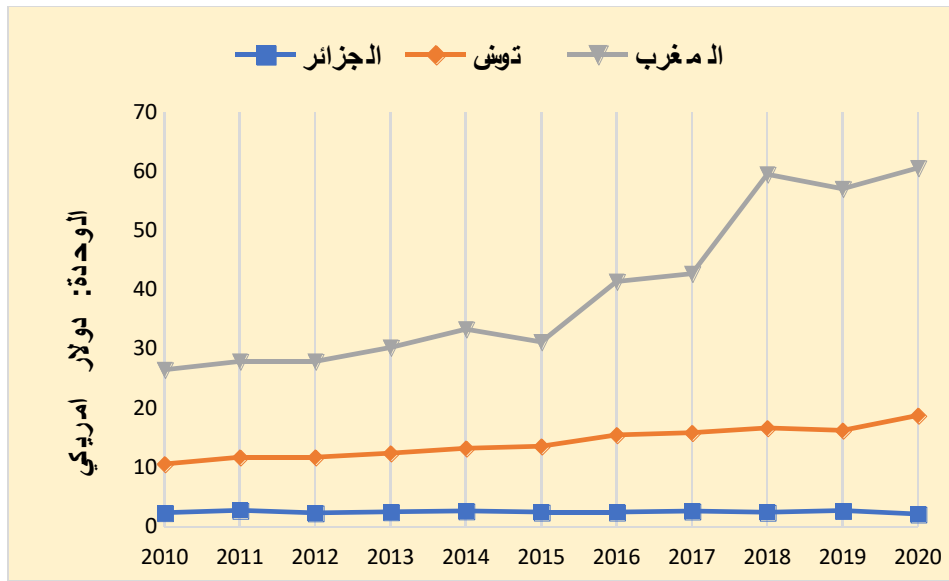
يتضح من الجدول أعلاه أن الحصة السوقية لفرع التأمينات على الحياة من إجمالي الحصة السوقية لقطاع التأمين تختلف من بلد لآخر، فكانت حصة الجزائر محصورة بين (6.6% - 9.6 %)، أما تونس فكانت حصتها محصورة بين (14.5% - 24.3%)، والمغرب محصورة كذلك بين (30.5% - 44.1%)

- 46.9%، فنلاحظ أن حصة فرع التأمينات على الحياة في الجزائر من إجمالي قطاع التأمين هو الأقل مقارنة باتونس، والمغرب، أي أن مجموع أقساط التأمينات على الحياة أقل مقارنة بباقي أقساط التأمين على غير الحياة (التأمين على الأضرار).

الفرع الرابع: مؤشر الكثافة التأمينية لفرع التأمينات على الحياة في الجزائر، تونس والمغرب

الشكل التالي يقدم لنا مؤشر الكثافة التأمينية لفرع تأمينات الحياة في الجزائر مع دراسة مقارنة لنفس المؤشر مع تونس و المغرب من سنة 2010 الى غاية سنة 2020.

الشكل رقم (03): مؤشر الكثافة التأمينية لفرع التأمينات على الحياة في الجزائر، تونس والمغرب (2020-2010)



المصدر : من أعداد الطالبة بالاعتماد مجموعة تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين، تونس، و بيانات البنك الدولي، مرجع سابق، تاريخ الاطلاع: 2022-07-17

نلاحظ من الشكل رقم(03) أن الكثافة التأمينية لفرع التأمينات على الحياة في الجزائر منخفضة جدا، وخاصة إذا تم مقارنتها بنظيرتها في كل من تونس والمغرب، بمعنى آخر أن إنفاق الفرد على منتجات تأمينات الحياة منخفض إذا ما تم مقارنته بإنفاق الفرد على نفس المنتجات في تونس والمغرب، حيث كانت أعلى قيمة إنفاق للفرد في الجزائر سنة 2019 والتي قدرت ب: (2.49) دولار أمريكي، و

(18.85) دولار أمريكي سنة 2020 ب تونس، أما المغرب فقد قدر إنفاق الفرد ب: (60.66) دولار أمريكي من نفس السنة، وما يمكن ملاحظته أن الإقبال على منتجات التأمينات على الحياة في الجزائر هو الأدنى في مستوياته مقارنة ب: تونس والمغرب.

من خلال ما تم تقديمه والتطرق إليه من مؤشرات: (معدل الإختراق، الكثافة التأمينية)، وإجمالي الأقساط المكتتبة، والحصة السوقية، فإننا نستنتج أن فرع التأمينات على الحياة هو فرع يشهد ركود وتذبذب طوال فترة الدراسة مقارنة بنظيره التونسي والمغربي، وهذا راجع لضعف إقبال الفرد على منتجات التأمينات على الحياة في الجزائر.

خلاصة الفصل:

لم يكن التأمين خدمة حديثة العهد، ولكنها تطورت بتطور حياة الإنسان الى أن وصلت الى الصورة التي هي عليها في عصرنا الحديث، إضافة الى أنها توفر خدمة الراحة والطمأنينة، ووسيلة للحماية من الأخطار المادية أو المعنوية، بمعنى آخر أن الفرد قد يتعرض لخطر يهدد ممتلكاته أو خطر يهدد حياته، وبهذا فإن التأمين ينقسم الى نوعين هما: التأمينات على غير الحياة (الأضرار)، والتأمينات على الحياة.

كما نجد أن عملية التأمين على الحياة تبدأ مباشرة عند إبرام العقد، الذي يعتبر إتفاقاً بين شخصين فأكثر، حيث يقوم الوسيط بملاقة طالب وعارض هذه الخدمة (الحماية)، وبمجرد إنشاء العقد تنشأ العلاقة القانونية التي تنظم وتحدد واجبات وحقوق كلا الطرفين تجاه الآخر.

وقد توصلنا من خلال مقارنة فرع التأمينات على الحياة في الجزائر مع نظيره في كل من تونس والمغرب، من خلال دراسة لمجموعة من المؤشرات وتحليلها خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020، والتي أظهرت أن فرع التأمينات على الحياة في الجزائر هو فرع يشهد ركود وتذبذب مقارنة بنظيره في تونس والمغرب، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ضعف إقبال الأفراد على منتجات التأمينات على الحياة في الجزائر.

الفصل الثاني:

التأصيل النظري للقروض الإستهلاكية في البنوك
التجارية

تمهيد:

لقد عرفت البنوك بصفة عامة تطورا هاما عبر التاريخ، وكان هذا التطور نتيجة للتغيرات والتطورات السياسية والمالية والإقتصادية وحتى الإجتماعية والثقافية، كل ذلك ساهم في ظهور أنواع مختلفة من البنوك، وبروز وظائف متعددة لها، فهي تعتبر شريان الإقتصاد وعصبه.

تعتبر عملية الإقراض البنكي من بين أهم الوظائف التي يقوم بها البنك، إذ يسمح التمويل عن طريق القروض بتوفير عنصر المال الذي يتم إستغلاله للحصول على المستلزمات والسلع وغيرها من المتطلبات.

كما تختلف القروض المقدمة باختلاف الجهة الطالبة لها، وباختلاف مجال إستغلالها، فنجد أن القروض الإستهلاكية، والتي هي نوع من أنواع القروض الموجهة للأفراد ، يكون التمويل فيها موجها لإقتناء السلع الإستهلاكية، والذي يسعى من خلاله الى تحقيق الإكتفاء الذاتي للفرد من المنظور الضيق، والتنمية الإقتصادية والإجتماعية من المنظور الواسع.

ففي الجزائر ، مر القرض الإستهلاكي بمجموعة من المراحل حتى وصل إلى ما هو عليه حاليا.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل الذي قسمناه لثلاث مباحث إلى:

المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للقروض البنكية.

المبحث الثالث: رؤية للقروض الإستهلاكية في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

تحتل البنوك التجارية مكانة وأهمية بالغة في مختلف المنظومات الإقتصادية، كما تقوم هاته الأخيرة بمواكبة التطورات الحاصلة في شتى المجالات وهذا ما زاد من أهميتها، خاصة أنه يعتمد عليها في تمويل المشاريع والقطاعات المختلفة بصفة خاصة والإقتصاديات بصفة عامة.

المطلب الأول: نشأة البنوك ومفهومها

تحتل البنوك منذ القدم مكانة هامة في مختلف المنظومات الإقتصادية، وزادت أهميتها نتيجة للتطورات التي تطرأ على إقتصاديات مختلف الدول، وإرتبطت أهمية البنوك بالدور الفعال الذي تقوم به وهو توفير السيولة اللازمة عند الطلب عليها.

الفرع الأول: نشأة البنوك

"إن كلمة بنك إشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام، فمن حيث الأصل اللغوي للكلمة، هو الكلمة الإيطالية "بانكو" والتي تعني مصطبة، ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود".¹

"كانت البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي الى عهد بابل، بلاد ما بين النهرين في الألف الرابع قبل الميلاد. أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك

¹ عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات وتقنيات وتطبيقات، دون بلد نشر، دون سنة نشر، ص

المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض. أما فكرة الإتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية".¹

"أما البنوك، بشكلها الحالي، فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى - القرن الثالث عشر والرابع عشر - بعد إزدهار المدن الإيطالية، خاصة جنوة وفلرونسة، على إثر الحروب الصليبية. فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش. كما أن العائدين منها، من المحاربين، قد جلبوا معهم خيرات كثيرة سواء عن طريق النهب أو الشراء".²

"كما يرتبط ظهور البنوك التجارية تاريخياً بتطور نشاط الصيرافة والصاغة. فمنذ وقت بعيد كان الصيرافة يحتفظون بالنقود المعدنية التي يودعها لديهم التجار وكل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع والسرقة، فيقوم الصاغة والصيرافة بوضع هذه الأموال في خزائهم. مع تسليم المودع إيصالاً يتضمن مقدار وديعته ويتسلم الصيرفي هذا الإيصال (الذي حرره سابقاً) عند تسليمه الوديعة حين طلبها من صاحبها. ويحصل الصيرفي على رسم من المودع لقاء خدماته في المحافظة على الوديعة".³

"في بداية الأمر كانت هذه الشهادات تصدر اسمية وكان يتم تداولها عن طريق التنازل (التظهير) ولكن مع مرور الوقت وتزايد ثقة المتعاملين في المودع لديهم (مصدري هذه الشهادات) أصبحت هذه الشهادات شهادات لحاملها يتم تداولها بمجرد التسليم (دون الحاجة لتنازل أو تظهير). وشيئاً فشيئاً لاحظ

¹ شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 25.

² مرجع نفسه ، ص:25.

³ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص: 142.

المودع لديهم (الصاغة والصيارفة وبعض التجار) أن قدرا ضئيلا فقط من شهادات الإيداع التي يصدرونها يعود حاملوها عليهم مطالبين باستردادها (سواء كانت نقودا أو معادن نفيسة أو أية أشياء قيمة)¹.

"من هنا بدأت فكرة استثمار الودائع حيث قام الصياغ والصيرافة في المقابل بإقراض تلك الودائع أو جزء منها لأشخاص معروفين لديهم مقابل فائدة تحدد وعند الإتفاق وبإيصالات تثبت عملية الإقتراض"². وهذا مقابل نسبة من الفوائد تدفع للمودعين (أصحاب الأموال).

الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية

للبنك التجاري عدة تعاريف فهناك من يعرفه على أساس لغوي وهناك من يعرفه حسب أنشطته، ولاكن قبل التطرق لهاته التعاريف نقوم أولا بتعريف البنك.

البنك: هو مكان لإلتقاء عرض الأموال بالطالب عليها، حيث تتجمع الأموال على شكل ودائع لدى البنك.³

1. البنوك التجارية: هي مؤسسات مصرفية، موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها (وسيط للمبادلة - أداة الدفع - مخزن للقيمة - ومقياس لها). وغالبا ماتكون هنا النقود ذات نوعية خاصة: "نقود الودائع".⁴

¹ نعمة الله نجيب وآخرون، اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص ص: 148-149.

² جميل الزيدانين/السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطبعة والنشر، الأردن، 1999، ص 122.

³ انس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك، دار المستقبل للنشر، مصر، 2009، ص 110.

⁴ مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ص ص-125-126.

2. "كذلك يمكن تعريفها بأنها عبارة عن منشأة إقتصادية ذات جدوى إقتصادية تهدف الى الربح، متخصصة وموثوق بها تعمل في إدارة الأموال حفظا وإقراضا بيعا وشراء بإعتبارها أماكن إلتقاء عرض الأموال والطلب عليها. وهو عبارة عن كل شخص طبيعي أو إعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تحت الطلب أو بعد أجل".¹

3. كما تعرف بأنها تلك المنشآت المالية التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الإيداع والإستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية.² نستخلص من هذا التعريف أن للبنك صنفين من العمليات:³

✓ "خلق النقود المصرفية عن طريق توزيع القروض تشكل ودائع إضافية: يكون البنك بذلك "وسيط نقدي".

✓ "وضع عدة طرق لتوزيع القروض، أي إبتكار تقنيات التمويل البنكي، كتحويل الودائع الجارية الى إيداعات سائلة: فيكون "وسيط مالي".

من خلال ماسبق يمكننا أن نستخلص التعريف التالي:

البنك التجاري هو مؤسسة مالية نقدية تهدف الى تحقيق الربح، تقوم بعملية قبول الودائع وكذلك التمويل من خلال تقديم القروض عند الطلب عليها.

¹ سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص76.

² فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك، الطبعة 02، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 33.

³ بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 62.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وأسسها

رغم أن جل البنوك التجارية تشترك في وظيفة تلقي الودائع وتقديم القروض، إلا أنها تنقسم إلى مجموعة من الأنواع يمكن تحديدها من عدة زوايا وهي: حسب النشاط، حسب الفروع، وحسب حجم النشاط. كما يقوم نشاط البنك التجاري على مجموعة من الأسس الرئيسية وهي: الأمان، السيولة، والربحية.

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إليها، وذلك على النحو التالي:

1. من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

تضم البنوك التجارية من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية نوعين من البنوك وهما:

1.1 البنوك التجارية العامة:

" يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية من قبول الودائع ومنح القروض، إلى تمويل عمليات التجارة الخارجية وغيرها من العمليات المصرفية".¹

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 32.

2.1 البنوك المحلية:

هذا النوع من البنوك ينشط في منطقة جغرافية محددة، ويخضع لقوانين تتحدد حسب نظام الحكم المحلي في الدولة، فمثلا في الولايات المتحدة يمنع على هذا النوع من البنوك ممارسة نشاط خارج نطاق الولاية بصفة عامة، وعكس ذلك إذ يسمح للبنك بفتح فروع له داخل نفس الولاية.¹

2. من حيث حجم النشاط

تنقسم البنوك التجارية من حيث حجم النشاط إلى:²

1.2 بنوك الجملة: والتي ينحصر تعاملها مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2.2 بنوك التجزئة: وهي البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، وهي عكس

بنوك الجملة.

3. من حيث عدد الفروع

تنقسم حسب نشاطها، وتنظيمها الإداري، وملكيته إلى:

1.3 البنوك ذات الفروع:

هي عبارة عن شركات مساهمة في غالب الأحيان، وتتفرع إلى مجموعة من الفروع عبر الوطن، ويسمح لهاته الفروع بتسيير شؤونها دون الرجوع للمركز الرئيسي للبنك، وهذا فيما يتعلق بالمسائل الهامة مثل: رسم السياسات والمسائل الإدارية المركزية، كما تخضع للقوانين العامة للدولة.

¹ محمد سعيد أنور السلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 19.

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 33.

يمنح هذا النوع من البنوك قروض قصيرة الأجل، تكون فترة إستحقاقها بين ستة أشهر وسنة، كما يشترط أن تستخدم هذه القروض في تمويل رأس المال العامل، وهذا بهدف ضمان إسترداد القروض.¹

2.3 بنوك السلاسل:

ظهرت هذه البنوك نتيجة نمو حجم الأعمال التي تقوم بتمويلها، كما أنها تزاوّل نشاطها من خلال فتح سلسلة من الفروع تكون منفصلة إداريا عن بعضها البعض، وتحت إشراف مركز رئيسي واحد مهمته رسم السياسات العامة، والتي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة، وهذا النوع من البنوك موجود فقط في الولايات المتحدة الأمريكية.²

3.3 بنوك المجموعات:

يتميز هذا النوع من البنوك بالطابع الإحتكاري، حيث يكون جزء من رأسمالها أو معظمه ملك للبنك، كما يقوم هذا الأخير بالإشراف على سياستها، وقد عرفت إنتشارا في كل من الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا.³

4.3 البنوك الفردية:

ينصب نشاط هذا النوع من البنوك في توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل: الأوراق المالية والتجارية المخصوصة لما تتميز به من سرعة في تحويلها إلى نقود مع تقادي الخسائر. كما تتجنب

¹ محمد سعيد أنور السلطان، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص 17. و، زياد رمضان، محفوظ حودة، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة 03، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 11.

² كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، الجزائر، 2018، ص 34.

³ مرجع نفسه، ص 34.

القروض المتوسطة وطويلة الأجل، وهذا بسبب صغر حجم مواردها. وتكون هذه المنشآت ملك للأفراد أو شركات أشخاص، وهي منتشرة في الدول الرأسمالية فقط.¹

الفرع الثاني: أسس العمل البنكي

تتميز البنوك التجارية بمميزات تميزها عن غيرها من مؤسسات الأموال، وهي:

1- الأمان:

"درجة الأمان هي مدى ملائمة رأس المال لإجمالي الودائع وإجمالي الموجودات، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء المباني والعدة اللازمة لعمل المصرف، تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر الغير متوقعة، ومواجهة الطلب الغير متوقع على السيولة".²

2- السيولة:

تعني ضرورة توافر إحتياطات نقدية لمواجهة إلتزامات السحب النقدي من قبل المودعين، دون الحاجة إلى تحويل الأصول الأخرى إلى نقود وتقادي الخسارة، وذلك بهدف الحفاظ على ثقة المودعين والدائنين، فالسيولة هي صمام الأمان للوفاء بالإلتزامات، ومجرد شائعة صغيرة قد تدفع البنك للإفلاس بسبب سحب كل المودعين والدائنين لأموالهم في نفس الوقت.³

¹ محمد سعيد أنور السلطان، مرجع سابق، ص 18. و، زياد رمضان ، محفوظ حودة، مرجع سابق، ص 11.

² خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر، عمان، 2009، ص 48.

³ عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة 02، الكرك: مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006، ص 220.

3- الربحية:

"يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثراً بالتغيير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى، لذا يقال أن البنوك التجارية تعد أكثر تعرضاً لآثار الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك إذا إنخفضت الإيرادات".¹

"إن مقدرة البنك على تحقيق الأرباح لا مناص من أن يكون محل إعتبار من السلطات القوامة على البنوك في مجال الحكم على مدى كفاءته في مزاوله النشاط المصرفي بالقياس مع البنوك الأخرى، ومن هنا يتداخل إعتبار جني الأرباح مع إعتبار السيولة في توجيه سياسة البنك الواحد في توزيع موارده على مختلف الأصول".²

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تفادي الخسائر وتعظيم الأرباح وهذا من خلال قيامها بمجموعة من الوظائف المتعددة، منها ما هو تقليدي يرتبط بظهورها، ومنها ما هو حديث جاء مصاحباً لتطورات العمل البنكي وتوسع نطاقه.

1. الوظائف التقليدية:

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

¹ منير ابراهيم هندي، ادارة البنك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات-، الطبعة 03، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2002، ص ص 10-11.

² محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة 07، دار النهضة العربية، بيروت، ص 234.

1.1 قبول الودائع:

"تعتبر الودائع أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية وهي تحرص دائماً على تنميتها"¹، ويتم ذلك من خلال تحفيز المودعين على إيداع أموالهم في البنك بدلاً من الاحتفاظ بها وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة على الودائع المودعة في البنك.

2.1 تقديم الخدمات الإستثمارية:

"مثل الخدمات التي يقدمها بنك الإستثمار، وهو التعهد بإصدار الأسهم وتصريفها للشركات المصدرة لها، أو شرائها ثم إعادة بيعها"².

3.1 القيام بخدمات التجارة الخارجية:

"يشمل ذلك إصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء والتي يشترطها المصدرون بالخارج قبل شحن بضائعهم، وكذلك تسديد طلبات المصدرين الأجانب خصماً مع حسابات فروع أو مراسلي البنك بالخارج، وذلك مقابل سداد المستورد المحلي بقيمة ما إستورده إلى البنك بالعملة المحلية، والعكس يحدث في حالة التصدير"³.

¹ احمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي اقتصادي عالمي جديد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989، ص 57.

² محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية والبنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1997، ص 2016.

³ مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 197.

4.1 خلق الودائع:

"أي تقديم قروض تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديهم التي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية".¹

5.1 منح الائتمان:

"تقوم البنوك التجارية بمنح إئتمان قصير ومتوسط الأجل، للهيئات والمنشآت والأفراد على أن يقوموا برد هذه القروض وفوائدها عند حلول الأجل المتفق عليه، أو يتم تحديدها لفترة أخرى".²

6.1 "منح التسهيلات بأنواعها؛

7.1 خصم الكمبيالات؛

8.1 المساهمة في القروض للبنوك العربية والدولية ذات الطبيعة التجارية؛

9.1 التسليف لقاء رهن البضاعة والأسهم والسندات"³؛10.1 " خلق الأوراق التجارية".⁴

2. الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

1.2 " تقديم خدمات إستشارية للمتعاملين؛

2.2 تأجير الخزائن الحديدية للجمهور؛

¹ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص 274.

² محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ص 348.

³ جميل البديري، البنوك، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2003، ص 17.

⁴ محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 216.

3.2 تحويل نفقات السفر والسياحة: شيكات المسافرين والإعتمادات الشخصية¹؛

4.2 "بيع العملات الأجنبية الذين يطلبون ذلك سواء للسفر للخارج أو للعلاج الى غير ذلك، فضلا عن

شراء هذه العملات من العائدين من الخارج والأجانب"²؛

5.2 "إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق

المال"³؛

نستنتج مما سبق أن البنوك التجارية يمكن أن تقوم بوظائف متعددة تجعلها مصدر لخلق النقود

الداخلية، ووسيلة لجمع المدخرات، إضافة إلى تقديم التمويل اللازم للاستثمارات.

المبحث الثاني: ماهية القروض البنكية

لقد تطرقنا في المبحث السابق على وظائف البنوك التجارية المتعددة، والمتمثلة في تلقي الودائع

بهدف إستغلالها في العمليات التمويلية، وذلك من خلال منح القروض (الإئتمان)، وتعتبر عملية الإقراض

من الوظائف التقليدية الأساسية التي وجد من أجلها البنك.

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم القروض البنكية وعناصرها، خصائص هذه

القروض ووظائفها، إضافة إلى أنواع هذه القروض ومزايا وعيوب التمويل بها.

¹ زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد حوده، إدارة البنوك، الطبعة 02، دار صفاء للنشر، الأردن، 1996، ص 16.

² فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عافر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 252.

³ النهيم مبارك، احمد التاقية، النقود والبنوك، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1995، ص 150.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وعناصرها

تعتبر عملية الإقراض في البنوك التجارية من الخدمات الأساسية والمهمة، باعتبارها مجالاً خصباً يتم من خلاله استثمار وتوظيف الودائع، والتي تتمثل عوائدها في الربح (مجموع الفوائد) وهو أحد أهم أسس العمل البنكي "الربحية".

الفرع الأول: مفهوم القروض

تتعدد تعريفات القروض بتعدد الزوايا المنظور لها منها، فنجد هناك تعريف لغوي، تعريف إقتصادي وتعريف قانوني، يمكن ذكرها كالاتي:

1. التعريف اللغوي:

1.1 لغة: إذا أخذنا معنى القرض باللغة الانجليزية "Crédit" نجد أنه ناشئ من عبارة "Credo"

في اللاتينية، وهي تركيب لإصطلاحين:¹

Crédit : ويعني باللغة السنسكريتية "ثقة"؛

Do : ويفهم باللغة اللاتينية "أضع"، أي: "أضع الثقة".

"الإئتمان: الثقة والطمأنينة، أي هو عد الشخص أميناً، والأمانة ضد الخيانة، وإئتمنه وإستأمنه،

فهو أمين ومأمون به: ثقة المؤتمن والمؤتمن ضد، وهو مؤتمن على كذا، وقد إئتمنه عليه".²

¹ عبد المصطفى رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 31.

² عادل عبد الفضيل عيد، الإئتمان والمداينات في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجماعي للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 07.

باعتبار أن القرض هو الإئتمان في اللغة العربية يعرف كالاتي: "هو أن يعتبر المرء أمينا، أي جديرا برد الأمانة الى أهلها، أي جدير بالثقة"¹

2.1 إصطلاحا: "هي كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع مباشرة بين هيئة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية والمقترض"²، على أن يدفع البنك مبلغا نقديا للعميل أو لشخص يعينه هذا العميل، والمقصود بدفع المبلغ هو أن يضعه البنك تحت أمر العميل الذي يملك حق التصرف فيه".³

2. التعريف الإقتصادي:

"هي إقراض رأس المال الضخم هذا بمعدلات منخفضة من الفائدة بكميات تناسب ظروف المشروعات المختلفة وأحوال المقرضين"⁴، "كما يتم فيه تسليم النقود مباشرة الى العميل أو تقييده في الجانب الدائن لحسابه، والعقد هو عقد قرض عادي يتضمن بيان الفوائد والعمولة وميعاد الرد".⁵

3. التعريف القانوني:

عرف المشرع الجزائري القرض من خلال الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض من خلال المادة (66): "أن العمليات البنكية تمثل في قبول الودائع والقيام بعمليات الإقراض، وكذا توفير وسائل الدفع

¹ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992، ص90.

² بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 108.

³ علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، ص 465.

⁴ سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء دراسة تطبيقية تحليلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 124 .

⁵ مصطفى كمال طه، عمليات البنوك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص73.

للزبائن".¹

أما المادة (68) من نفس الأمر فقد قدمت تعريفاً أكثر تفصيلاً إذاً إعتبرت عملية القرض حسب الأمر رقم 03-11 " هو كل عمل مقابل عوض يوفر بموجبه شخص ما أو يعد بتوفيره لصالح شخص آخر".²

مما سبق تقديمه يمكننا تعريف القرض على أنه: عملية قائمة بين طرفين أساسها الثقة، حيث يقوم الطرف الأول بتقديم الأموال المطلوبة للطرف الثاني (وهو طالب القرض) مقابل عمولة (الفائدة) يتلقاها نظير هذه الخدمة، بشرط إعادة هذه الأموال في التاريخ المتفق عليه.

الفرع الثاني: عناصر القرض

يتضمن القرض مجموعة من العناصر نوجزها كالاتي:³

- **علاقة مديونية:** هي العملية القائمة بين مانح القرض وطالب القرض، القائمة على أساس الثقة.
- **وجود دين:** هو العنصر الذي يجمع بين الطرفين المقرض والمقترض أي مبلغ الدين (القرض).
- **المخاطرة:** هو ما يمكن أن يتعرض له الدائن نتيجة تقديم القرض وإنتظار إسترداده من المقترض، مع إحتمال عدم إسترداد ذلك المبلغ (القرض)، والذي يتحدد على أساسه المبلغ الإضافي (الفائدة) المتوجب سداذه من طرف المقترض (طالب القرض).

¹ ج.ج.د.ش، المادة 66 من الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، 27 أوت 2003، ص 11.

² مرجع نفسه، المادة 68، الأمر رقم 03/11، ص 11.

³ نعمة الله النجيب، وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، 2001، ص 100.

المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية ووظائفها

من خلال هذا الجزء سنتعرف على خصائص القروض، إضافة إلى الوظائف التي تقوم بها.

الفرع الأول: خصائص القروض البنكية

تتخصر تلك الخصائص فيما يلي:

- ✓ **الجهة المقترضة:** أي الجهة الطالبة للقرض، سواء كانوا أشخاص، هيئات، مؤسسات أو حكومات.
- ✓ **المجال الذي يستعمل فيه القرض:** هو المجال الذي يتم فيه إستغلال تلك الأموال المقترضة بهدف الإستثمار أو الإستهلاك.

✓ **ضمانات القروض:** هي الضمانات التي يقدمها المدين (طالب القرض) للمقرض.

✓ **فترة القرض:** ويشترط أن يكون هناك فترة زمنية بين تقديم الأموال وإستردادها.¹

✓ **العائد:** هو العائد الذي يتلقاه المقرض (البنك) لقاء منح القرض للمقرض من أرباح وعمولات.²

الفرع الثاني: وظائف القروض البنكية

تتعدد وظائف القروض البنكية حسب مجال إستعمال هذه القروض، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1. وظيفة تمويل الإنتاج:

يعتمد الإقتصاد في عملية الإنتاج على رؤوس أموال كبيرة، والتي يتعذر توفرها لدى الأفراد أو المؤسسات في أغلب الأحيان، هذا ما دفعهم إلى اللجوء للبنوك والمؤسسات المالية للحصول على القروض بهدف تمويل النشاط الإنتاجي والإستثماري، كما تعتبر السندات المصدرة من قبل المنتجين

¹ صبري مصطفى حسن السبك، القرض المصرفي كصورة من صور الائتمان وأداة للتمويل - دراسة مقارنة بين التعامل المصرفي والفقہ الإسلامي -، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2001، ص44.

² محمد كمال عفانه، ادارة الائتمان المصرفي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص 18.

أحد الطرق التي تمكنهم من الحصول على الأموال وهذا من خلال بيعها للأفراد والمؤسسات، وتلعب المؤسسات المالية دور الوسيط بين المقرضين (المدخرين) والمقترضين (المستثمرين)، إذ تساهم هذه العملية في تطوير الإستثمار والإنتاج وإزدهار الإقتصاد الوطني.¹

2. وظيفة تمويل الإستهلاك:

مكننت هذه الوظيفة الأفراد من الحصول على السلع الإستهلاكية المتنوعة حتى وإن تعذر الحصول عليها من الدخل الجاري، أي أنه يقوم بالإقتراض لسداد قيمة تلك السلعة، ومن ثم يقوم بإرجاع مبلغ القرض مضافا إليه الفوائد بشكل مجزأ على فترات مستقبلية يراعى فيها مجموعة من العناصر: السن، الدخل، وسعر السلعة، ويسمى هذا النوع من القروض "بالقروض الإستهلاكية".²

3. وظيفة تسوية المبادلات:

تسمح هذه الوظيفة بتسوية المبادلات وكذلك تبرئة الذمم، إذ تساهم في التقليل من حجم النقد المتداول والمعروض، ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو إعتداد النقود المصرفية في الدول المتقدمة إقتصاديا.³

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية، مزايا وعيوب التمويل بها

تتنوع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية بتنوع إستخداماتها والجهة المقترضة للقرض، فيختلف التمويل في الإستثمار عن التمويل في الإستهلاك، وتختلف القروض الممنوحة للأفراد

¹ زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر، القاهرة، 2008، ص 69.

² ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 129.

³ زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 70.

عن القروض الممنوحة للمؤسسات، إلا أن البنك يسعى جاهدا لتلبية رغبات زبائنه وكسب ولاء العملاء له.

الفرع الأول: أنواع القروض البنكية

يمكن تقسيم القروض البنكية إلى عدة تقسيمات، تتحدد حسب أجل القرض، شخصية متلقي القرض، ومن حيث ضمان الدين من عدمه، ومن حيث القطاعات الإقتصادية وكذلك من حيث الغرض منه.

1. أقسام القروض البنكية من حيث الأجل

تنقسم القروض البنكية من حيث الأجل إلى ما يلي:

1.1 قروض قصيرة الأجل:

يعتبر هذا النوع من القروض الأكثر منحا من قبل البنوك التجارية عند الطلب عليه، إذ لا تتجاوز مدته سنة، وقد تتجدد هذه القروض بمجرد وصول تاريخ إستحقاقها.¹

2.1 قروض متوسطة الأجل:

يستعمل هذا النوع من القروض في تمويل الإستثمارات التي لا تتعدى مدتها سبع سنوات، مثل: المعدات، وسائل النقل، الآلات وغيرها.²

¹ محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، دون سنة نشر، ص 168.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك - دراسة في طريق استخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة الى التجربة الجزائرية - الطبعة 06، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 74.

3.1 قروض طويلة الأجل:

هذا نوع من القروض تقدمه في معظم الأحيان البنوك المتخصصة، حيث تتعدى مدة القرض فيه خمس سنوات، كما يوجه هذا النوع من القروض لتمويل المشاريع العقارية ومشاريع الإسكان، تشييد المصانع و إقتناء الآلات.¹

2. أقسام القروض البنكية من حيث شخصية متلقي القرض

تنقسم القروض البنكية من حيث شخصية متلقي القرض إلى قسمين هما:

1.2 قروض بنكية للقطاع الخاص:

تكون هذه القروض موجهة لأي شخص طبيعي (الأفراد)، أو معنوي (المؤسسات الخاصة والشركات)، ويعتمد منح هذا النوع من القروض على مدى قوة المركز المالي لطالب القرض.²

2.2 قروض بنكية للقطاع العام :

هو إلزام الدولة بتسديد مبلغ القرض حسب ما هو متفق عليه مضافا إليه قيمة الفائدة على القرض المحدد في العقد لصالح الأفراد أو المؤسسات أو الشركات المقرضة لمبلغ القرض.³

3. أقسام القروض البنكية من حيث القطاعات الإقتصادية

تتضمن القروض البنكية من حيث القطاعات الإقتصادية مجموعة من الأقسام وهي:

¹ محمد سعيد أنور سلطان ، مرجع سابق، ص 406.

² زياد رمضان، محفوظ جودة ، مرجع سابق، ص 111.

³ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة نشر، ص 397.

1.3 القروض التجارية:

يوجه هذا نوع من القروض عادة لتمويل التجارة بنوعها الداخلية أو الخارجية ولمدة لا تتجاوز سنة، حيث يلجأ الى هذا النوع من القروض بهدف زيادة مخزونهم أو لدفع إلتزاماتهم.

2.3 القروض الصناعية:

تمثل القروض الصناعية نسبة قليلة من أصولها، وتكون مدتها متوسطة أو طويلة الأجل، تتطلب من فئة معينة تنحصر عموماً في الحرفيين والمصانع.¹

3.3 القروض الزراعية:

هي القروض التي يتم منحها للمزارعين لإقتناء الأسمدة والبذور والآلات، ومعدات الزراعة وما الى ذلك.

4.3 القروض العقارية:

توجه هذه القروض لتمويل إنشاء أو شراء المباني، وعادة ما تكون هذه القروض من النوع الذي يتجاوز إستحقاقها (30) سنة، حيث يتم تسديد هذه القروض عن طريق مجموعة من الأقساط، أو التسديد بدفعة واحدة، يكون ذلك العقار محل ضمان (يرهن) بالنسبة للبنك، وبسبب كبر حجم هذه القروض وطول مدتها، تكون عادة من حظ البنوك الكبيرة.²

4. أقسام القروض البنكية من حيث ضمان الدين من عدمه

¹ عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 107.

² منير ابراهيم هندي ، مرجع سابق، ص 214.

تنقسم القروض البنكية من حيث ضمان الدين من عدمه إلى:

1.4 القروض بدون ضمان:

تسمى بالقروض الشخصية بسبب إكتفاء المصارف بتعهد المقترض بسداد القرض دون الحاجة إلى ضمان، حيث لا يكون مبلغ هذا القرض كبيراً وذلك لتفادي إلحاق الضرر بالمركز المالي للبنك، وهاته القروض تمنح للمقترضين الذين يتميزون بسمعة جيدة ومركز مالي قوي.¹

2.4 القروض بضمان:

هي الحالة التي يعزف فيها البنك عن تقديم القرض لطالبه إذا لم يقدم ضمان، والذي قد يكون ضماناً شخصياً أو عينياً، وأغلبية البنوك لا تحبذ الضمان الغير منقول مثل: الأراضي والعقار وغيرها، وهذا تجنباً للخسارة في قيمة الضمان في حالة بيعه، لذلك تفضل الضمانات العينية المنقولة مثلها مثل: الأوراق التجارية والبضائع التي تتميز بسهولة بيعها.²

5. أقسام القروض البنكية من حيث الغرض

تتضمن أقسام القروض البنكية من حيث الغرض ثلاثة أقسام وهي:

¹ زياد رمضان، محفوظ جودة ، مرجع سابق، ص 106.

² انس البكري، وليد الصافي، مرجع سابق، ص 121.

1.5 القروض الإستثمارية:

تسمى كذلك بالقروض الإنتاجية يتم الطلب على هذه القروض في حالة عدم توافر الأصول اللازمة لتغطية نفقات الإنتاج، ولهذا فإن هذا النوع من القروض موجه لتمويل المشاريع الإنتاجية ذات الأهداف الربحية.¹

2.5 القروض التجارية:

يكون هدفها تمويل مجالات التجارة والزراعة والصناعة والخدمات، سواء كان الطلب على هذه القروض من قبل أشخاص طبيعيين (الأفراد) أو معنويين (مؤسسات وشركات)، وعادة ما تكون هذه القروض قصيرة الأجل.²

3.5 القروض الإستهلاكية:

تقدم هذه القروض للأفراد بهدف تمكينهم من إقتناء السلع أو القيام بشراء معدات وأدوات المطبخ أو أجهزة كهربائية، أو أجهزة منزلية مختلفة وغيرها، وغالبا ما يتم دفع هذه القروض من دخل الفرد (أجر المقترض) في شكل دفعات شهرية أو بتصفية بعض ممتلكاته وهذا في حالة عجزه عن السداد.³

الفرع الثاني: مزايا وعيوب التمويل بالقروض البنكية

إن عملية التمويل التي تتم عن طريق القروض البنكية تتضمن مجموعة من المزايا والعيوب سوف نقدم كل منها على حدى.

¹ صبري مصطفى حسن السبك، مرجع سابق، ص ص 142-143.

² محمد سويم، مرجع سابق، ص 169.

³ عزيزة بن سميثة، الإئتمان في البنوك التجارية - المخاطر وأساليب تسييرها -، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 41.

1. مزايا التمويل عن طريق القروض البنكية

تتمثل مزايا التمويل عن طريق القروض البنكية فيما يلي:¹

- ✓ "تجنب المؤسسة تكاليف اللجوء الى الإصدار العام للجمهور"؛
- ✓ "عملية الحصول على القروض لا تستغرق وقتا طويلا مقارنة بالوقت الذي تتطلبه إجراءات عملية الإصدار العام للجمهور".

2. عيوب التمويل عن طريق القروض البنكية

تتمثل هذه العيوب فيما يلي:

- ✓ تعتبر الدفعات السنوية التي يتم سدادها لتصفية القرض عبئا على المؤسسة باعتبارها نفقات إضافية لها، ولهذا يفضل التمويل من خلال الأسهم التي تتميز بعدم محدودية تاريخ الإستحقاق؛
- ✓ تتضمن عقود الإقراض مجموعة من النصوص التي تحصر المؤسسات المقترضة (تقليل من حريتها في التعامل)، وهذا بهدف حماية حقوق الدائنين، على عكس ذلك في المصادر الأخرى للتمويل؛
- ✓ تتطلب القروض طويلة الأجل ضمانات قد تعجز المؤسسات الطالبة للقرض عن تقديمها، وهذا قد يحرمها من الحصول على التمويل وقد يكون ذلك التمويل مسقفا، أي محدد المبلغ.²

¹ صبيدة ايناس، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة القرض السندي لمؤسسة سوناطراك-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 47.

² مبارك لسلوس ، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 191.

المبحث الثالث: رؤية للقروض الإستهلاكية في الجزائر

تقدم البنوك مجموعة من القروض المختلفة تتحدد حسب مجال إستخدام هذه القروض وطالبتها، ومن بين هذه القروض نجد "القروض الإستهلاكية" التي لا تقل أهمية عن باقي القروض، ولهذا سوف نتطرق من خلال مبحثنا هذا إلى مفهوم القرض الإستهلاكي وما يتضمنه من خصائص مع ذكر أنواع القروض الإستهلاكية ومراحل تطورها في الجزائر إضافة الى أهم أهداف تقديم هذا النوع من القروض ونطاق ممارستها في نفس البلد.

المطلب الأول: القروض الإستهلاكية في الجزائر وأهم أنواعها

سوف نقوم بتقديم تعريف للقروض الإستهلاكية مع الإشارة الى المواد القانونية التي تنظم هذا النوع من العمليات حسب القانون الجزائري والتطرق لأهم الخصائص، ولكن قبل ذلك نقوم بتقديم تعريف للعملية الإستهلاكية.

• تعريف الإستهلاك:

"الإستهلاك هو قرار إقتصادي يتخذه المستهلك لإشباع حاجاته من السلع والخدمات التي يحتاجها، ويلجأ الى تمويل إستهلاكه لتلك السلع والخدمات في حالة عدم توفر أو كفاية موارده الذاتية، أو الرغبة في التوسع في الإستهلاك لرفع مستوى معيشته"¹، ومن خلال هذا التعريف فإن عملية الإستهلاك تضم عنصرين هما: المستهلك وهو القائم بعملية الإستهلاك، والخدمة أو السلعة محل الإستهلاك.

¹ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي التمويل الإستهلاكي في المملكة العربية السعودية - تقويم شرعي - ، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 05.

الفرع الأول: تعريف القروض الإستهلاكية

يمكن تعريف القروض الإستهلاكية من حيث الفقه الإقتصادي، والفقه القانوني كالآتي:

1. تعريف القروض الإستهلاكية:

"هي القروض التي تمكن الأفراد من الحصول على السلع والخدمات بسهولة ويسر بما يتناسب مع دخولهم الجارية، باعتبار أن دفعهم لائتمان السلع الإستهلاكية التي سيحصلون عليها سيكون مؤجلاً وبالتقسيم لفترات زمنية مستقبلية، وعادة ما تكون هذه السلع الممولة من السلع المعمرة".¹

كما يمكن تعريف القرض الإستهلاكي من جانبين آخرين هما:

1.1 تعريف الفقه الإقتصادي للقروض الإستهلاكية:

"انتشرت هذه الوسيلة في إطار نمو مجتمع الإستهلاك وبذل المجهود من أجل البيع، إزاء إنخفاض الدخل الفردية وعجزها عن مواجهة الإحتياجات الإستهلاكية المتزايدة، مثل السيارات والثلاجات وأجهزة الإتصال والإعلام وغيرها، فیلجأ الأفراد إلى ما يسمى "بالدخل الإفتراضي" وهو شراء قوة شرائية حالية من البنوك مقابل بيع قوتهم الشرائية المستقبلية، مضافاً إليها سعر الفائدة".²

2.1 تعريف الفقه القانوني للقروض الإستهلاكية:

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 124.

² منير اسماعيل ابو شاور، امجد عبد الهدى مساعده، نقود بنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص 204.

لقد عرف المشرع الجزائري قرض الإستهلاك في المادة 450 في القانون المدني الجزائري على أنه: "هو عقد يلتزم به المقرض أن ينقل الى المقترض ملكية مبلغ من النقود أو أي شيء مثلي آخر، على أن يرد إليه المقترض عند نهاية القرض نظيره في النوع، والقدر، والصفة"¹.

كما عرفه كذلك المشرع الجزائري في المادة 03 من الفقرة الأخيرة من القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش على أنه "قرض الإستهلاك كل عملية بيع للسلع أو الخدمات يكون فيها الدفع مقسطا أو مؤجلا أو مجزءا"².

في حين حدد المشرع الجزائري فترة إنتهاء القرض الإستهلاكي من خلال المادة 457 من القانون المدني الجزائري التي نصت على: "ينتهي قرض الإستهلاك بانتهاء الأجل المتفق عليه"³.

بناء على ذلك ومن خلال ما سبق يمكن تعريف القرض الإستهلاكي بأنه : العقد الذي يلتزم بمقتضاه المقرض(البنك) بتمويل (مبلغ القرض) المقترض، لسداد مبلغ السلع والخدمات الإستهلاكية في الوقت الحاضر مقابل أقساط مستقبلية محددة سلفا في العقد.

الفرع الثاني: خصائص القروض الإستهلاكية

يتضمن القرض الإستهلاكي مجموعة من الخصائص نوجزها كالاتي:

¹ ج.ج.د.ش، المادة 450 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1395هـ الموافق ل 26 سبتمبر 1975، تعريف المشرع الجزائري لقرض الإستهلاك، الجريدة الرسمية، العدد 78، 30 سبتمبر 1975، ص 1017.

² ج.ج.د.ش، المادة 03 من القانون رقم 09-03 المؤرخ في 29 صفر 1430هـ الموافق 25 فبراير سنة 2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية، العدد 15، 08 مارس 2009، ص 14.

³ ج.ج.د.ش، المادة 457 من الأمر رقم 75-58، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 1017.

- هو قرض موجه لشراء السلع والخدمات الإستهلاكية المعمرة نوعا ما، كما حدد في المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 15-114 مدة القرض بـ "03 أشهر ولا تتعدى 60 شهرا"¹، أي خمس سنوات على الأكثر لإستيفاء قيمة القرض؛
- يتميز القرض الإستهلاكي بصغر حجم الائتمان (القرض) الممنوح، بإعتبار أن التمويل موجه للسلع الإستهلاكية؛
- يعتبر القرض الإستهلاكي من القروض القائمة على الإعتبار الشخصي؛
- يشترط في القرض الإستهلاكي توفر نفس أركان باقي العقود من: رضا، ومحل، وسبب²؛
- معدل الفائدة: إن البنوك لها الحرية في تحديد مدة القرض وسعره وشروطه وذلك حسب نوعية المنتج المعني بالقرض وقيمته، أما فيما يتعلق بمعدل الفائدة فقد ذكرت جريدة الشروق الإلكترونية أنها تلقت نسخة من التعلية رقم 02-2021، المحددة للحد الأقصى لنسبة الفائدة المطبقة للبنوك، وتؤكد هذه التعلية الصادرة عن المديرية العامة للقرض والتنظيم المصرفي "أنه تطبيقا للتعلية رقم 08-16 الصادرة بتاريخ 1 سبتمبر 2016 المتعلقة بكيفية تحديد نسبة الفائدة، لاسيما ما يتعلق بالمادتين 13 و14 القائمة على التصريح بالنسبة الحقيقية الإجمالية بعنوان السداسي الثاني لسنة 2021، من طرف المؤسسات المالية، يحدد بنك الجزائر باسم السداسي الأول لسنة 2022 الحد الأقصى للفائدة لمختلف أصناف القروض ومتوسط الفائدة المعتمد خلال السداسي الثاني من السنة الجارية.

¹ ج.ج.د.ش، المادة 03 من الرسوم التنفيذية رقم: 15-114، المؤرخ في 23 رجب 1436هـ الموافق 12 مايو 2015، المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الإستهلاكي، الجريدة الرسمية، العدد 24، 12 ماي 2015، ص 11.

² جريفي محمد، بحماوي شريف، حماية المستهلك في عقد القرض الإستهلاكي في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 11، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، 2017، ص 28.

بالنسبة لصنف القرض الإستهلاكي عادل متوسط الفائدة المعتمد خلال السداسي الثاني لسنة 2021 (9.98%) في حين أن الحد الأقصى المسموح للفائدة خلال سنة 2022 خلال السداسي الأول فسيعادل (10.97%) وبالنسبة لصنف القروض قصيرة المدى فتعادل نسبة الفائدة خلال السداسي الثاني لسنة 2021 (8.19%)، لتصل خلال السداسي الأول للسنة المقبلة كحد أقصى (9.1%).

فيما يتعلق بصنف القروض المتوسطة المدى، فقد وصل متوسطها سنة 2021 في السداسي الثاني (7.51%)، ليسقف حدها الأقصى خلال السداسي الأول للسنة المقبلة (8.26%).

في حين وصل متوسط فوائد القروض طويلة المدى خلال السداسي الجاري الى (7.48%)، وحدد أقصى حد لها خلال السداسي المقبل ب(8.22%)¹.

➤ مبلغ القرض الإستهلاكي ومدته: تختلف قيمة القرض الذي يتم تقديمه في القروض الإستهلاكية من بنك لآخر، مثلا حدد البنك الوطني الجزائري مبلغ القرض بين 1000000 دج دون أن يقل مبلغه عن 100000 دج، ومدته محددة بين 12 شهر 36 شهر، أما بنك "ا بي سي" فقد حدد مبلغ القرض فيه ب: 50000 دج كحد أدنى و 1000000 دج كحد أقصى، في حين حددت فيه مدة القرض بين (06 إلى 36) شهر، أما بنك التنمية المحلية فقد حدد المبلغ المالي الممكن الحصول عليه ما بين 50000 دج و 1500000 دج ومدة القرض تتحدد حسب المبلغ المالي الذي يتم الحصول عليه، مع إمكانية وصول هذه المدة الى 60 شهرا.

¹ <https://www.echoroukonline.com/> ، تاريخ الإطلاع : 2022/07/01.

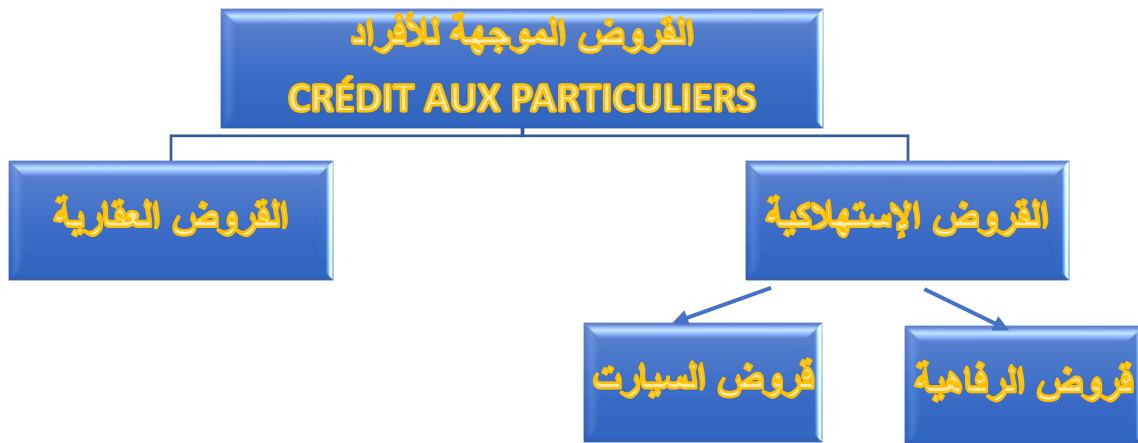
هذا في ما يتعلق بقروض الرفاهية، أما قرض السيارة تصل نسبة تمويله في البنك الوطني الجزائري إلى (85%) من ثمن السيارة وفترة التسديد تتراوح ما بين (12 و 60) شهرا، أما بنك "بي سي" فوصل تمويل قرض السيارة لديه إلى (90%)، على أن لا تقل مدة القرض فيه عن 24 شهرا ولا تفوق 60 شهرا.¹

بهذا نستنتج أن مبلغ القرض الإستهلاكي يختلف قيمته من بنك لآخر، كما أن مدته تتحدد بحسب المنتج المراد تمويله، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضعية المالية لطالب القرض الإستهلاكي.

الفرع الثالث: أنواع القروض الإستهلاكية في الجزائر

القروض الإستهلاكية هو نوع من أنواع القروض الموجهة للأفراد "crédit au particulier"، تتيح من خلالها مؤسسة الإقراض (البنك) للأفراد الحصول على مبالغ للقيام بالعملية الإستهلاكية من خلال التمويل المقدم في شكل قرض إستهلاكي²، وللتوضيح أكثر نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم (04): فروع القرض الإستهلاكي



المصدر: من إعداد الطالبة إيماداً على معلومات أعوان البنوك

¹ <https://www.bdl.dz/arabe/Credit> ، <https://www.bank-abc.com/> ، <https://www.bna.dz/ar> تاريخ الإطلاع : 2022/07/02.

² <https://particuliers.banque-france.fr/> ، تاريخ الإطلاع : 2022/08/01.

1. **قروض الرفاهية:** هو قرض ليس مخصص للإستثمارات بل هو موجه لتحسين المستوى المعيشي، وللحصول على الكماليات والرغد من العيش.

2. **قروض السيارات:** قرض السيارة هو قرض مخصص لشراء سيارة سياحية كما يدخل تحت هذا

النوع كذلك قرض الدراجات النارية. والذي سوف نتطرق إليه بشكل أوسع في المطلب التالي.

كما تختلف المنتجات المقدمة في القرض الإستهلاكي من بنك لآخر، فليست كل البنوك مجبرة على تقديم كل تلك المنتجات السالفة الذكر، فنجد مثلا البنك الوطني الجزائري يقدم قرض لإقتناء السيارات، وقرض لإقتناء الأجهزة الكهرومنزلية، أو الأثاث، وقرض لإقتناء الأجهزة الإلكترونية.¹

المطلب الثاني: مراحل تطور القروض الإستهلاكية في الجزائر

يعود ظهور القروض الإستهلاكية في الجزائر إلى فترة الستينات من القرن الماضي، إلا أن الظروف الإقتصادية حالت دون إستمرار هذا النوع من القروض منذ سنة 1970، وقد سمحت الحكومة الجزائرية العمل بالقروض الإستهلاكية وذلك تماشيا مع تطورات السوق من جهة، وتطور الثقافة الإستهلاكية من جهة أخرى.

كما قد عرفت القروض الموجهة للأفراد، خاصة القروض الموجهة لتمويل شراء السيارات والعقارات نموا ملحوظا خلال السنوات الثلاث (2005-2007)، فقد تجاوزت 220 مليار دج سنة 2007، منها 160 مليار دج كقروض عقارية، و60 مليار دج قروض لشراء السيارات في حين لم تتجاوز القروض البنكية 70 مليار دج سنة 2006.²

¹ <https://www.bna.dz/ar> ، تاريخ الإطلاع : 2022/08/07.

² عميرة اسماعيل، أثر القروض البنكية على المستوى المعيشي للفرد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2017، ص 141.

رغم الإقبال الملحوظ على هذا النوع من القروض إلا أن الدولة قامت سنة 2009 بتوقيف منح هذه القروض الإستهلاكية.

1. مرحلة منع منح القروض الإستهلاكية في الجزائر سنة 2009:

رغم الإقبال والطلب المتزايد على القروض الإستهلاكية، إلا أن الدولة سنة 2009 قامت بمنع منح هذا النوع من القروض وذلك بمقتضى المادة 75 من قانون المالية التكميلي، وأنه مسموح للبنوك والمؤسسات المصرفية تقديم فقط القروض التي تم الموافقة عليها قبل 30 جويلية 2009.¹

يعود سبب إلغاء وتوقيف منح القروض الإستهلاكية الذي دخل حيز التنفيذ في 29 يوليو 2009،

إلى:

✓ إرتفاع فاتورة الواردات، حيث وصل الإستيراد الى رقم قياسي بلغ 35 مليار دولار عام 2008، الذي صاحبها إنخفاض وتراجع في أسعار النفط العالمية من 147 دولار للبرميل في يوليو 2008 الى نحو 70 دولار للبرميل سنة 2009، وكذلك إنخفاض الفائض التجاري الجزائري من 75 مليار دولار الى 19 مليار دولار؛²

✓ تقلص السيولة المتوفرة لدى البنوك بسبب تراكم القروض المتعثرة لديها؛

✓ عرقلة السلطات النقدية عن ممارسة رقابة فعالة على عمليات الإئتمان بسبب عدم تفعيل آلية مركزية المخاطر التي جاء بها قانون النقد والقرض في النظام المصرفي الجزائري؛

¹ عثمانى مرابط حبيب، براك طاهر، الرؤية الجديدة والفعالة لعرض قرض الاستهلاك في الجزائر - دراسة في ضوء المرسوم تنفيذي رقم 15-114، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 09، العدد 01، الجلفة، 2016، ص 381.

² <https://www.reuters.com/article> ، تاريخ الاطلاع : 2022/08/13.

✓ وجود فراغات قانونية تجعل المقترض عرضة للشروط التعسفية للبنوك والمؤسسات المالية، بسبب غياب أحكام تشريعية وتنظيمية متعلقة بمنح القروض الإستهلاكية، مثل عدم تحديد نسبة الفوائد ومدة القرض، وعدم تسقيف مبلغ القرض الإستهلاكي.¹

نتيجة للأسباب السالفة الذكر فإن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أوقف منح القروض الإستهلاكية بحجة أنها لم تخدم الإقتصاد الوطني، وفي نهاية سنة 2014 عاد النقاش حول إعادة بعث هذا النوع من القروض ولاكن بشروط معينة.

2. مرحلة إعادة إطلاق القروض الإستهلاكية في الجزائر:

من خلال التعديلات التي قام بها المشرع الجزائري والتي سمحت للبنوك والمؤسسات المالية بإعادة منح القروض الإستهلاكية، وذلك حسب المادة 88 جاءت معدلة ومتممة للمادة 75 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لنفس السنة، كما يأتي "يرخص للبنوك بمنح قروض إستهلاكية موجهة حصريا لإقتناء السلع من طرف العائلات، فضلا عن تلك التي تمنحها لإقتناء العقارات، وذلك في إطار تنمية الأنشطة الإقتصادية. تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم".²

وفقا للمادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 15-114 المؤرخ في 24 رجب 1436 هـ الموافق 13 ماي 2015³، الذي يتعلق بشروط وكيفيات العروض المتعلقة بالقروض الإستهلاكية، حصر

¹ عثمانى مرابط حبيب، برايك طاهر، مرجع سابق، ص 384.

² ج.د.ش، المادة 88 معدلة ومتممة للمادة 75 من الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009، الجريد الرسمية، العدد 78، 31 ديسمبر 2014، ص 32.

³ ج.د.ش، المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 15-114، الجريد الرسمية، العدد 24، مرجع سابق، ص 11.

القروض الموجهة للإستهلاك على إقتناء المواد المنتجة محليا¹، وذلك بهدف تشجيع ورفع القدرة الشرائية للأفراد، وتشجيع الإستهلاك المحلي والإنتاج الوطني.

3. تأخر انطلاق العمل في القروض الإستهلاكية:

أثر تأخر البنك المركزي في إنشاء ما يسمى بمركزية المخاطر، والذي يعمل كهيئة إستشارية للحصول على المعلومات اللازمة حول المقترض من أجل إتخاذ قرار منح القرض من عدمه، وكانت نشأته القانونية ضمن المادة 98 من الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض والتي تنص على "ينظم بنك الجزائر ويسير مصلحة مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر العائلات و مركزية المستحقات غير المدفوعة"²، فهي تتضمن قاعدة البيانات والمعطيات التي تمكن البنوك من الحصول على مجموعة من المعلومات التي تساعده في إتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه، وتقدير درجة المخاطر التي قد يتعرض لها مع إمكانية تسييرها بأفضل الطرق.

المطلب الثالث: أهداف القروض الإستهلاكية في الجزائر ونطاق ممارستها

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق نمو إقتصادي وإجتماعي وهذا اعتمادا على مجموعة من الوسائل والطرق، نذكر من بينها القروض الإستهلاكية الموجهة للأفراد، والتي يجب أن تتوفر على مجموعة من الشروط الرئيسية ليتم تصنيفها ضمن هذا النوع من القروض، ويمكن ذكرها كالآتي:

¹ قول زواويه ايمان، وآخرون، الصيغة الجديدة للقرض الإستهلاكي وسياسة التجارة الخارجية في الجزائر - دراسة ميدانية -، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 13، سيدي بلعباس، ديسمبر 2016، ص 81.

² فلة عاشور، القروض الإستهلاكية في الجزائر بين منعها وإعادة إطلاقها، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، بسكرة، جوان 2015، ص 122.

الفرع الأول: أهداف القروض الإستهلاكية في الجزائر

تحقق القروض الإستهلاكية الممنوحة للأفراد مجموعة من الأهداف من بينها أهداف إقتصادية وأهداف إجتماعية، وهي:

1. الأهداف الإقتصادية

يمكن تقديم الأهداف الإقتصادية للقروض الإستهلاكية في الجزائر كما يلي:¹

- ✓ حماية القدرة الشرائية للموظفين والأفراد؛
- ✓ تشجيع وسائل الدفع الكتابية أو الإلكترونية (بطاقة قرص - بطاقة الدفع)؛
- ✓ تشجيع الإنتاج الوطني من خلال تفعيل القرض الإستهلاكي لفائدة المنتجات المحلية؛
- ✓ تحقيق أكبر قدر من الإشباع؛
- ✓ تطوير المنافسة وتعزيزها مع مراقبة أسواق المنتجات والخدمات وأثرها على القدرة الشرائية للمستهلكين.

2. الأهداف الإجتماعية:

باعتبار أن القروض الإستهلاكية هي قروض موجهة للأفراد لتوفر لهم مجموعة من السلع والمنتجات التي تكون موجهة للإستهلاك، والذي يساهم في توسيع القدرة الشرائية للفرد و تلبية متطلباتهم وإحتياجاتهم، فهو يمنحهم الشعور بالإنتماء والراحة والطمأنينة مما ينشأ عنها ظروف إجتماعية ملائمة للفرد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

¹ عثمانى مرابط، برايك الطاهر، مرجع سابق، ص 386.

الفرع الثاني: نطاق ممارسة القروض الإستهلاكية في الجزائر

للقرض الإستهلاكي مجال محدد فهو يظم متعاملين محددين، ومنتجات محددة، ومجال معين، والتي سوف نتناولها في العناصر الآتية.

1. المتعاملين الذين تكون منتجاتهم مؤهلة للقرض الإستهلاكي:

من خلال المرسوم التنفيذي للقرض الإستهلاكي رقم 15-114 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القروض الإستهلاكية، تم فيه تحديد الفئة الموجه إليها هذا النوع من القروض والمتمثلة في "الأفراد" الذين يريدون شراء سلع إستهلاكية.

أما المادة رقم 04 من نفس المرسوم التنفيذي السابق الذكر، فقد حددت المتعاملين الذين تكون منتجاتهم مؤهلة للقروض الإستهلاكية، وهم الذين:¹

- ✓ يمارسون نشاط إنتاج على الإقليم الوطني؛
- ✓ ينتجون أو يركبون سلع موجهة الى الأفراد؛
- ✓ يمكن أن تستجيب السلع المؤهلة الى معدل إدماج يحدد عند الحاجة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بحماية المستهلك والوزير المعني.

2. المنتجات المؤهلة للقروض الإستهلاكية:

نصت المادة الأولى من القرار الوزاري المشترك والذي يحدد فيه الشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الإستهلاكي على أنه "تعد مؤهلة للإستفادة من القرض الإستهلاكي المنتجات التي تصنعها

¹ ج.ج.د.ش، المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم: 15-144 ، الجريدة الرسمية، العدد 24، مرجع سابق، ص

المؤسسات الممارسة للنشاط الإنتاج فوق التراب الوطني، التي تقوم بإنتاج وتركيب السلع الموجهة للخواص في الجزائر".¹

كما تضمن القرار قائمة السلع المؤهلة لقرض الإستهلاك، إذ تنص المادة 04 من القرار الوزاري المشترك السابق الذكر أنه "يرفق هذا القرار بقائمة السلع المؤهلة للقرض الإستهلاكي".²

في حين يتم تحيين قائمة السلع المؤهلة للقرض الإستهلاكي، وهو ما ذكره المشرع الجزائري في المادة رقم 05 من القرار الوزاري المشترك السابق، حيث تنص أنه "يتم تحيين قائمة السلع المؤهلة للقرض، عند الحاجة، بناء على الطلبات التي تقدمها المؤسسات، وتصادق عليها لجنة وزارية مشتركة (المالية والصناعة والمناجم والتجارة) يتم إنشاؤها لهذا الغرض وتتضمن قائمة النشاطات المؤهلة للقرض الإستهلاكي سبع شعب صناعية محلية موضحة في الجدول التالي.

¹ المادة الأولى من القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1437هـ الموافق 31 ديسمبر 2015، والذي يحدد فيه الشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الإستهلاكي قرار وزاري مشترك، الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 06 جانفي 2016، ص ص 19-20.

² مرجع نفسه، ص 20.

جدول رقم (03): قائمة المنتجات المعنية بالقرض الإستهلاكي

المنتج	نوع المواد
السيارات والدراجات النارية	- السيارات السياحية؛ - الدراجات النارية و ثلاثية الأبعاد.
الأجهزة المكتبية و معالجة المعلومات	- الحواسيب وباقي العتاد المعلوماتي وملاحقه.
الهواتف والألواح الإلكترونية والهواتف الذكية	- الهواتف والهواتف الخلوية والألواح الإلكترونية.
الأجهزة الإلكترونية ومختلف الأجهزة الكهرومنزلية	- أجهزة التلفزيون، الفيديو، الصوت، آلات التصوير، الكاميرات الرقمية، وأجهزة التدفئة، المكيفات الهوائية، المبردات، معدات المطبخ المنزلي، الأجهزة الكهرومنزلية الصغيرة.
الأثاث الخشبي للإستعمال المنزلي	- جميع الأثاث الخشبي وملحقاته.
النسيج والجلود	- صناعة أغطية المفروشات والسجاد والأغطية والبساط.
مواد البناء	- الخزف والخزف الصحي.

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 01، الصادر 06 جانفي 2016، مرجع سابق، ص 20.

3. مجال تطبيق القرض الإستهلاكي من حيث المدة:

كما تطرق المشرع الجزائري إلى تحديد مدة القروض الموجهة للإستهلاك والتي تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات، وهو ما نصت عليه المادة 03 من المرسوم التنفيذي 15-114 السابق الذكر والتي تنص على أنه¹ "تطبق أحكام هذا المرسوم على القروض الممنوحة للخواص والتي تكون مدتها أكثر من ثلاثة أشهر ولا تتعدى ستين شهرا".

من خلال تحديدنا لمجال تطبيق القرض الإستهلاكي، فقد توصلنا أن المشرع الجزائري ضيق في مجال تطبيق القرض الإستهلاكي، حيث حدد المتعاملين الذين تكون منتجاتهم مؤهلة للقرض الإستهلاكي،

¹ ج.د.ش، المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم : 15-144 ، الجريدة الرسمية، العدد 24، مرجع سابق، ص 11.

ونفس الشيء بالنسبة للمنتجات التي إشتراط فيها أن تكون مصنعة أو مركبة محليا في الجزائر، وذلك بهدف تشجيع الإستهلاك المحلي وتقليل الواردات، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، ودعم النشاط الإستثماري الوطني من خلال زيادة الطلب الإستهلاكي على السلع والمنتجات المحلية.

خلاصة الفصل:

يتضح لنا من خلال ما سبق أن البنوك تقوم بوظيفة أساسية وهي الوساطة المالية، أي جمع الأموال الفائضة وإستثمارها، وذلك عن طريق عملية الإقراض التي تشكل المصدر الأساسي لرفاهية البنوك، ولهذا تطرقنا الى نشأة البنوك وتطورها مع تقديم مجموعة من التعاريف، وذكر الأنواع المختلفة للبنوك وأسس عملها ووظائفها الرئيسية.

كما سلطنا الضوء على أهم وظيفة من وظائف البنك وهي عملية التمويل من خلال الإقراض، فهي عملية تنشأ عنها إلتزامات لكلا الطرفين المقرض والمقترض، ولدراسة القرض توجب علينا تقديم تعريف له يشمل مجموعة من الجوانب مع تحديد عناصره وخصائصه ووظائفه، وذكر أنواع ومزايا وعيوب التمويل به.

وبإعتبار أن القروض الإستهلاكية هي موضوع فصلنا فقد تطرقنا إلى مفاهيم القرض الإستهلاكي وخصائصه، أنواع القروض الإستهلاكية المقدمة من قبل البنوك التجارية في الجزائر، مع الإشارة الى مراحل تطور هذا النوع من القروض في الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية يومنا هذا، مع تحديد الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للقروض الإستهلاكية، ونطاق ممارستها في الجزائر.

الفصل الثالث:

التأمينات على الحياة كألية لضمان القروض
الإستهلاكية في البنوك التجارية

تمهيد:

حازت المخاطر الإقراضية على أهمية كبيرة باعتبارها جزء هام من طبيعة النشاط البنكي والتي تنشأ أساسا من الوظيفة الإقراضية، وتعتبر من المعاملات الملتصقة بنشاط البنك، وهو ما يمنحها ميزة الخطورة لذلك وجب على البنك قبل تقديم أي تمويل أن يقوم بدراسة متأنية لطلب القرض من خلال إتباع مجموعة من المراحل التي تمكنه من الحصول على نظرة مستقبلية عن مدى قدرته على إسترجاع مبلغ القرض، مع الإعتماد على عنصر الإحتياط المتمثل في مجموعة من الضمانات يقدمها العميل (المقترض) عند طلب القرض.

كما سعى البنك الى البحث عن خدمات أخرى يقدمها تضمن له عائد دون تعرضه لأي خطر، والذي تجسد في نشاط التأمين البنكي، وهو نوع من التعاون بين البنوك وشركات التأمين، حيث بدأ هذا النوع من التعاون من خلال تقديم البنوك لمنتجات التأمين عن طريق دمج التأمينات على الحياة ضمن بعض المنتجات البنكية المتكاملة معها ثم تطور ليشمل تأمين الممتلكات وغيرها من التأمينات.

الجزائر كغيرها من الدول التي تشجع كل القطاعات على التطور، فقد هيأت قاعدة تسمح من خلالها للبنوك التجارية بممارسة هذا النوع من النشاط من خلال نص وتشريع قوانين تنظم المعاملات بين كلا طرفين (البنك وشركات التأمين).

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل الذي قسمناه لثلاث مباحث إلى:

المبحث الأول: مخاطر القروض البنكية وتقنيات التعامل معها.

المبحث الثاني: أساسيات منح القروض الإستهلاكية وضماناتها.

المبحث الثالث: التأمين البنكي وواقعه في الجزائر.

المبحث الأول: مخاطر القروض البنكية، تقنيات وأساليب التعامل معها

عادة ما ينتج عن العلاقة التي تربط البنك مع الجهة الطالبة للقرض مجموعة من المخاطر، فالبنك يتعامل بأموال ليست ملك له، وباعتبار أن نشاطه يركز على قبول الودائع وإستثمارها في القروض، لذلك فهو يسعى الى تعظيم العوائد والأرباح، وتجنب أو تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها خلال قيامه بعملية الإقراض.

المطلب الأول: مخاطر القروض البنكية وخصائصها

تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف، وذلك بصفة مستمرة ومنتتالية، وهذا بهدف تحقيق عوائد وأرباح للبنك، ومن بين هذه الوظائف هو تقديم القروض، والتي تكون عرضة لمجموعة متعددة من الأخطار.

الفرع الأول: تعريف مخاطر القروض البنكية

سوف نحاول من خلال التعاريف التالية تقديم تعريف للمخاطر المتعلقة بالعملية الإقراضية، ولاكن نقوم أولاً بتعريف "الخطر".

1. تعريف الخطر

1.1 تعريف الخطر لغة: "يعبر عن كلمة لاتينية "rescass" تعني حدوث تغيير ما مقارنة بالحالة

المستقرة أو التوازنية، أو حدوث إنحراف عن النتائج المتوقعة، فهي تصف مفهوم الانفصال لحالة

منتظرة".¹

¹ الحمداني زهره، اشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، وهران، 2012، ص 09.

أو "نعني بالخطر لغويا الإشراف على الهلاك"¹.

2.1 تعريف الخطر إصطلاحا: هو "إحتمال تحقق خسارة مستقبلا، أو إحتمال النقص في الأصل. كما

يضيف بعض الباحثين الى ذلك أيضا إحتمال إنخفاض الأرباح المتحققة من الأرباح المتوقعة"².

2. تعريف خطر القرض:

تبعاً لتعريف مصرف التسويات الدولية، "تشير للخسائر المباشرة والغير مباشرة والناجمة عن

وضعية غير مواتية، أو لفشل في الإجراءات أو الأشخاص أو النظم، أو من حوادث خارجية"³.

تعرف كذلك بأنها "مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم

بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض من الطرف المقابل"⁴.

"كما توجد علاقة موجبة بين المخاطر والبعد أو الأفق الزمني، فكلما طالت الفترة الزمنية لتحقيق

التدفقات النقدية، تزداد درجة المخاطرة والعكس صحيح"⁵.

مما سبق يمكن تعريف خطر الإقراض بأنه: هو إحتمال عجز المقرض عن سداد دينه (مبلغ

القرض+الفوائد) لأسباب متعددة ينجر عنها خسارة للجهة المقرضة(البنك).

¹ المؤتمر العلمي الدولي الأول، التحوط وإدارة الخطر،الوراق للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2017، ص 149.

² عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمدابينات في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 147.

³ محمد سليم وهبه، كمال حسين كلاكش، المصارف الإسلامية - نظرة تحليلية في تحديات التطبيق-، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص 55.

⁴ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر - أفراد - إدارات - شركات - بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 197.

⁵ محمد مطر، ادارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية-، الطبعة 03، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 23.

الفرع الثاني: خصائص مخاطر القروض البنكية

يمكن ذكرها كالآتي:¹

- يركز خطر القرض على عنصري الخسارة والمستقبل؛
- لا يتحدد خطر القرض بنوع محدد من القروض، إنما كل نوع من القروض يشكل خطر للبنك ويكون ذلك بدرجات متفاوتة، ولا ينحصر الخطر في تقديم القرض بل يمتد الى غاية التحصيل الكلي للمبلغ المتفق عليه سلفاً؛
- قد ينشأ خطر القرض بسبب خلل يظهر بعد إنجاز عقد الإقراض، سواء كان في مبلغ الدين أو في فترة السداد.
- يتحمل خطر القرض المقرض في حال تحقق الخسارة المحتملة في حين يتجنبها المقرض، ولهذا فهذا النوع من الخطر يتضرر منه مانح القرض سواء كان بنك أو مؤسسة مالية؛
- يعود سبب نشوء خطر القرض الى المقرض وهذا لعدة أسباب منها: عدم قدرته أو عدم التزامه أو عدم سدادده للقرض الممنوح له مضافاً إليه الفوائد؛
- وجود خطر القرض قائم حتى وإن كانت الجهة المقرضة شخصاً حكومياً أي منشآت تابعة للدولة، رغم إشارة البعض أن الحكومة لا تمتنع عن دفع المبلغ المقرض.

المطلب الثاني: أنواع مخاطر القروض البنكية

تتعدد وتتنوع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك أثناء قيامه بالعملية الإقراضية، ويمكن ذكرها كالآتي:

¹ كمال رزق، فريد كورتل، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 4-5 جويلية 2007، ص 3-4.

1. مخاطر الائتمان:

"تعرف المخاطر الائتمانية على أنها الخسائر المحتملة نتيجة رفض العملاء، أو عدم قدرتهم على سداد الدين في الوقت المحدد".¹

كما أنها تمثل المخاطر التي تنشأ بسبب عجز المقرض عن سداد جزء أو كل الدين متضمن الفوائد عند تاريخ الإستحقاق، والذي يلحق خسائر مالية بالبنك.²

2. مخاطر السيولة:

"هي نتيجة للمعاملات القياسية التي تحدث فجوة إستحقاق بين الأصول والخصوم"³، أي أن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب حدوث إختلال بين ما يملكه البنك من موارد لمواجهة الإلتزامات وبين ما قام بإستثماره (كالقروض الممنوحة)، خاصة الإستثمارات ذات الفترة الزمنية الطويلة.⁴

3. مخاطر معدل الفائدة:

"تعد إحدى أهم المخاطر التي تتأثر بها إيرادات البنك لأنها تؤثر مباشرة على حجم العوائد"⁵، أي أن التغيرات التي قد تحدث في سعر الفائدة مستقبلا سوف تؤثر على عوائد البنك، فإذا إرتفع معدل

¹ راغب الغضين، احمد العلي، اثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية -، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 01، العدد 04، المدينة، 2013، ص 34.

² عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف - السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 371.

³ عزيزه بن سمينه، الائتمان في البنوك التجارية - المخاطر وأساليب تسييرها-، عمان، الاردن، 2017، ص ص 113-114.

⁴ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - منهج علمي وتطبيق عملي-، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 152.

⁵ دريد كمال آل شبيب، ادارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، 2015، ص 159.

الفائدة في السوق مقارنة بمعدل الفائدة المتفق عليه في القرض فإن عائد البنك سوف يكون أقل من عائد السوق.

4. مخاطر السوق:

"هو احتمال وقوع بعض الأحداث الهامة محليا أو عالميا، مثل إحتمال إجراء تغييرات جوهرية في النظام الإقتصادي أو السياسي في الدولة ذاتها أو في دولة أخرى تربطها بها علاقة وثيقة"¹، ويقوم تقييم المخاطرة السوقية على عدم إستقرار مؤشرات السوق: أسعار الفائدة، مؤشرات بورصات الأسهم وأسعار الصرف"²، والتي سوف تؤثر على قدرة العميل المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

5. مخاطر سعر الصرف:

إن رغبة البنك في توسيع نشاطه وتعظيم أرباحه تدفعه لمواجهة مخاطر "لا تظهر إلا عندما تكون هناك عملية إقراض للعملاء في الخارج وأن يكون القرض قد تم بعملة البلد الموجود فيه المقترض، ففي حالة إنخفاض أسعار صرف عملة تلك الدولة، فإن ذلك لا بد أن يعني خسارة أكيدة للبنك المقرض، حيث أن القيمة الشرائية للأموال التي يحصلها سوف تكون أقل"³، والعكس في حالة ما إذا إرتفعت أسعار الصرف، ومنه يمكن القول أن هذا النوع من الأخطار يمكن أن يحدث بسبب تغير سعر صرف عملتين خلال فترة منح القرض و موعد إستحقاقه.

¹ منير ابراهيم هندی، إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات-، الطبعة 03، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص227.

² مهند حنا نقولا عيسى، إدارة المخاطر - المحافظ الائتمانية-، دار الراهية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص81.

³ عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد حودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، ص214.

6. مخاطر تعثر الدين:

يصنف من بين أهم المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ويسمى كذلك بخطر عدم القدرة على السداد، "ويتمثل في عجز المدين جزئياً أو كلياً عن مواجهة إلتزاماته، ومنبع هذا الخطر قد يكون داخلياً (خاصاً بالزبون)، وقد يكون خارجياً (خارج نطاق الزبون)"¹، ومنه نستنتج أن هذا الخطر يترتب عنه إلحاق ضرر بالبنك بسبب عدم وفاء المقترض بالتزاماته، والتي تكون إما لعزوف الزبون عن ذلك بصفة إرادية، أو لأسباب خارج عن نطاق إرادته.

7. المخاطر التشغيلية:

عرفتها لجنة بازل بأنها: "مخاطر الخسائر المباشرة أو الغير مباشرة الناتجة عن فشل الأنظمة الداخلية أو الخارجية للبنك".²

كما جاء في التقرير المراجع لاتفاقية بازل 2 حول الرقابة المصرفية أن خطر التشغيل هو: "خطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو نقص الإجراءات والأفراد والأنظمة الداخلية والخارجية"³

¹ حسين بالعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية - دراسة مقارنة-، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 88.

² فخاري فاروق، سعدي يحيى، تسيير المخاطر التشغيلية في بيئة الأعمال البنكية وفقاً لمقررات لجنة بازل الدولية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 03، المسيلة، جانفي 2017، ص 129.

³ مصداق راضية، إدارة المخاطر التشغيلية وفقاً لاتفاقية بازل 02 في البنوك التجارية الجزائرية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 07، والعدد 13، مستغانم، جوان 2017، ص 11.

"إن إحتتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، يتسبب في إنخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة، وهكذا فإن مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب باعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين فيه".¹

المطلب الثالث: أسباب وتقنيات التقليل من مخاطر القروض البنكية

بعد التطرق لمفهوم مخاطر القروض البنكية، وذكر أنواعها، سوف نشير إلى أهم مسببات هذه الأخطار وتقنيات معالجتها أو التقليل منها.

الفرع الأول: مسببات مخاطر القروض البنكية

تتعدد مسببات مخاطر القروض البنكية فمنها ما يتعلق بالبنك، ومنها ما يتعلق بالمقترض، وهناك أسباب أخرى تساهم في حدوث تلك المخاطر.

1. الأسباب المتعلقة بالبنك

هنا يكون المتسبب في تحقق هذه المخاطر هو البنك، وهي:²

- ✓ عدم قيام البنك بدراسة معمقة عند منح القرض؛
- ✓ تعظيم قيمة الضمانات المقدمة من قبل المقترض في تغطية القرض؛
- ✓ تمكين المقترض من إستغلال القرض وهذا حتى قبل إتمام الإجراءات الرسمية له؛

¹ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 73.

² مصطفى سميرة، البنوك في مواجهة آليات التوريق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016، ص 75.

✓ عدم التأكد من إستخدام القرض بالطريقة المطلوبة وحسب ما هو متفق عليه في العقد، وهذا راجع

لغياب المتابعة من قبل البنك بعد منح القرض؛

✓ عدم تحميل المقرض جزء من المخاطر، من خلال غياب شرط المساهمة ضمن بنود عقد القرض،

والذي يتمثل في التمويل من أمواله وممتلكاته الخاصة في حالة العجز عن السداد.

هناك من يضيف:¹

✓ التركيزات في منح القروض، أي أن البنك يمنح قروضا في مناطق معينة، دون أخرى؛

✓ انخفاض التنوع في عملية المحفظة الائتمانية؛

✓ إرتفاع درجة المخاطر نتيجة إرتفاع نمو المحفظة الائتمانية.

2. أسباب متعلقة بالمقرض (العميل)

هنا يكون المتسبب في تحقق هذه المخاطر هو المقرض، وهي:²

✓ غياب الخبرة اللازمة وعدم تمكن المقرض من إدارة المشروع الممول من قبل البنك،

✓ تظليل البنك من خلال تقديم معلومات وبيانات مغلطة وغير صحيحة؛

✓ عوامل مرتبطة بالمقرض منها: الوضع الإجتماعي وشخصية المقرض (أخلاق وأمانة العميل).

3. أسباب أخرى:

هنا يكون سبب تحقق هذه المخاطر ناجم عن عوامل أخرى ، وهي:

¹ محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك -دراسة على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008، ص 17 .

² مصطفى سميرة، مرجع سابق، ص ص 75-76.

- ✓ تدخل الدولة الذي يؤثر على نشاط المقرض سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛
- ✓ قيام المقرض بالبيع لآجل (أي التسديد يكون في المستقبل)، دون مراعاة تغيرات الظروف مثل حدوث كساد في الإقتصاد أو تدهور معدل النمو؛
- ✓ الكوارث الطبيعية التي لا يكون للإنسان يد فيها مثل: الزلازل والفيضانات وغيرها.

الفرع الثاني: أساليب وتقنيات التعامل مع مخاطر القروض البنكية

يتم الإعتماد على مجموعة من التدابير المختلفة للتعامل مع مخاطر القروض البنكية، وهي كالآتي:

1. تجنب المخاطر:

هو عدم الرغبة في مواجهة الخسارة في حالة تحقق خطر معين، وتتجسد من خلال رفض البنك القيام بعملية التمويل (الإقراض)، والتي ينتج عنها ضياع الفرص التي يمكن من خلالها تحقيق أرباح كبيرة.

2. نقل المخاطر:

هي عملية يتم من خلالها نقل الخطر إلى طرف ثاني مقابل ثمن معين، وهي الطريقة الأكثر إعتقاداً من طرف البنوك، نذكر منها شراء التأمين، بمعنى أنه يتم نقل الخطر من البنك إلى شركة التأمين.¹

¹ فاطمة بشيرقره فلاح، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا ، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2018، ص 25 .

3. تقليل المخاطر:

يتم ذلك من خلال البحث في أسباب حدوث الخطر والعلامات الظاهرة له، وهذا عن طريق مراقبة ودراسة عملية الإقراض بهدف معرفة أسباب التوقف عن الدفع، والذي يساعد البنك مستقبلا في تجنب المخاطر قبل حدوثها، أو القدرة على السيطرة عليها في حالة تحققها.¹

4. تحديد قدرات البنك التمويلية:

يتم ذلك عند قيام البنك بتحديثات مستمرة تمكنه من معرفة قدراته التمويلية التي تساعد في تحديد قيمة القروض التي يستطيع منحها مع مراعاة كل الظروف السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية، والطبيعية.²

5. عدم التوسع في منح القروض:

تهدف البنوك من خلال عمليات منح القروض الى تحقيق الأرباح التي تقابلها مجموعة من المخاطر، ولهذا يعمل البنك جاهدا على عدم التوسع في منح القروض لتجنب إنسياقه وراء الرغبة في تعظيم الأرباح، وعدم تقدير المخاطر المحيطة به.

لهذا نجد أن البنك مطالب عند قيامه بمنح القروض أن يأخذ بعين الاعتبار هيكله المالي، وقدرته على إسترداد القروض الممنوحة.³

¹ بوعزيز الشيخ، مدخل الى التأمين وإدارة الخطر، دار التنوير، الجزائر، 2014، ص 91.

² عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 56.

³ مرجع نفسه، ص ص 55-56 .

6. التنوع في القطاعات والأنشطة الممولة:

يمكن التغلب على مشكلة المخاطر العالية من خلال التنوع في القروض الممنوحة، فلا يجب أن تركز على قطاع معين دون سواه، بل على العكس من ذلك، ونفس الشيء بالنسبة لتمويل النشاطات، فكلما زاد التنوع في المحفظة الائتمانية صاحبه انخفاض في حجم المخاطر.

7. تسعير القرض:

يتم تحديد المبلغ الواجب على المقترض سداذه حسب ماهو متفق عليه في العقد، والذي يتضمن مبلغ القرض مضافا اليه: سعر الفائدة، وعلاوة المخاطر، والمصاريف والأعباء الإدارية.¹

8. تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط البنكي:

إن توفر اليد العاملة المؤهلة في النشاط البنكي بصفة عامة، ومنح القروض بصفة خاصة، يسمح باتخاذ القرارات الائتمانية الصحيحة واكتشاف العقبات والتنبؤ باحتمال عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته، وذلك من خلال الدراسة الدقيقة والمتابعة المستمرة لكل مراحل منح القرض إلى غاية تحصيله، بهدف المحافظة على إستقرار المركز المالي للبنك وتجنب إفلاسه.²

إضافة الى إجراءات أخرى يمكن إعتماها وهي:³

– أن يكون سعر الفائدة المتفق عليه مع المقترض متحرك أي يغير بتغير السعر في السوق؛

¹ صادق راشد الشمري، ادارة المصارف - الواقع والتطبيقات العملية -، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص196.

² شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة 02، تعرف الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص 110.

³ فرح خير الله، إدارة الائتمان بالمصارف - الأسس، المفاهيم، المعايير -، دار امجد للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص ص 64-65.

- أن يضع البنك مجموعة من الشروط عند منح القرض من بينها التدخل في الخطة الإستثمارية وطريقة إستخدام القرض؛

- عدم إكتفاء البنك بالرهونات العقارية بل يطالب بإضافة الضمانات الشخصية.

إضافة الى الإجراءات والتدابير التي يعتمدها البنك بهدف تجنب أو التقليل من المخاطر المحتملة الحدوث، نجد أن هذه الإجراءات السالفة الذكر تركز أساسا على الدراسة والتقييم الصحيح طوال مراحل منح القرض، والذي سوف نتطرق اليه بشكل أوسع وأدق في المبحث القادم.

المبحث الثاني: أساسيات منح القروض الإستهلاكية، مخاطرها وضماناتها

يقوم البنك بإستثمار الأموال المودعة لديه من خلال عملية الإقراض التي تقابلها مجموعة كبيرة من المخاطر أهمها خطر تعثر الدين، والذي ينشأ بسبب عدم قدرة المقترض على مواجهة التزاماته تجاه البنك، اذ يعتبر من بين أهم أسباب تحقق هذا النوع من الخطر مما ألزم على البنك القيام بدراسة عميقة قبل منح القرض.

المطلب الأول: مراحل منح القروض الإستهلاكية

يتضمن منح القرض الإستهلاكي مثله مثل باقي القروض مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها، والتي يمكن تقسيمها على أربع مراحل كالآتي:

❖ المرحلة الأولى: تحليل طلبات القرض الإستهلاكي

1. المقابلة مع العملاء (المقترض):

هي مقابلة شخصية يقوم بها البنك مع طالب القرض، يحصل من خلالها على مجموعة من المعلومات (حول المقترض وحول القرض الذي يرغب فيه).

2. العميل المستهدف:

إن رغبة البنك في زيادة حصته من الائتمان من خلال منح القروض تدفعه إلى وضع خطة تسويقية، يقوم من خلالها بدراسة السوق والعملاء حسب القطاعات الإقتصادية التي يهدف البنك من خلالها إلى زيادة حصته فيها، ومن ثم يقوم بتقديم تسهيلات جديدة لعملائه، أو يقوم بإستهداف فئة جديدة من العملاء من خلال الزيارات الميدانية.¹

يتجلى الفرق بين العمليتين أن الأول هو من يبحث عن القرض، أما الثاني فالبنك هو من يعرض عليه القرض، ومن أمثلة ذلك العروض الإشهارية التي تقوم بها البنوك لتمويل القروض الإستهلاكية المتعلقة بالسيارات مثل عرض البوراق الذي تقدمه حالياً بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC "BANQUE".

❖ المرحلة الثانية: دراسة ملف طلب القرض الإستهلاكي

1. مكونات ملف القرض:

يطلب البنك من العميل أن يقدم ملف يتضمن مجموعة من الوثائق، وهي:

- ✓ طلب الحصول على قرض إستهلاكي وفق نموذج البنك؛
- ✓ وثائق خاصة بطالب القرض: شهادة ميلاد، نسخة من بطاقة التعريف، شهادة إقامة؛

¹ محمد كمال عفانه، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص 46.

- ✓ نسخة عن أول صفحتين من دفتر التوفير للمدخرين؛
- ✓ شهادة عمل حديثة، وكشوفات الرواتب لثلاث أشهر الأخيرة للعمال الأجراء مصادق عليها من قبل صاحب العمل، أو شهادة دخل صادرة عن الصندوق الوطني للتقاعد بالنسبة للمتعاقدين؛
- ✓ كشف الدخل السنوي للعمال غير الأجراء (المستخرج الضريبي).¹
- ✓ تقديم فاتورة محررة بإسم المستفيد، مصحوبة بشهادة صادرة عن الشركة التي تمارس نشاطا إنتاجيا على التراب الوطني، تثبت أن السلعة الإستهلاكية موضوع طلب القرض منتجة أو مجمع في الجزائر.²

كما أن هناك وثائق أخرى ترفق مع الطلب والتي تختلف باختلاف الجهة المانحة للقرض، ونوع الإستهلاك المراد تمويله، مثل: شراء سيارة، أجهزة إلكترونية، أجهزة كهربومنزلية، أثاث وغيرها.

2. جمع المعلومات:

يسعى البنك من خلال عملية جمع البيانات الى التوصل والتحري عن كل المعطيات والمعلومات التي تساعد في الدراسة الدقيقة، وهذا لتفادي الأخطار المحتملة الوقوع، إذ تسمح هذه العملية بتقييم طالب القرض والبحث عن مدى قدرته على السداد، وتتعدد مصادر الحصول على هذه المعلومات، نذكر منها:³

¹ <https://www.bna.dz/ar/> و <https://khedmanews.com/> ، تاريخ الإطلاع : 2022.06.13.

² <https://khedmanews.com/> ، تاريخ الإطلاع : 2022.07.01.

³ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 167.

1.2 السجلات الخاصة بالبنك:

يملك البنك مجموعة من السجلات تخص المودعين والمقترضين، وهي تتضمن المعاملات السابقة لهم، فإذا كان طالب القرض هو أحد عملائها القدامى، سمح ذلك للبنك البحث في الوضعية السابقة للعميل والتحري عن مدى إلتزامه في سداد دينه في تاريخ إستحقاقه، ومدى تقيده بشروط الإلتفاق، وهل يقوم بإيداع مدخراته بالبنك، فإذا لم تتوفر هذه البيانات في سجل البنك يتوجه هذا الأخير للمركز الرئيسي باعتباره فرع تابع له للحصول على المعلومات إن وجدت، وإلا يلجأ للبنوك الأخرى.

2.2 إجراء مقابلة مع طالب القرض:

يمكن للبنك أن يقوم بإجراء مقابلة مباشرة مع طالب القرض تمكنه من جمع مجموعة من المعلومات تتعلق بالقرض والعميل.

3. الشروط الأساسية التي يجب توفرها في العميل(المقترض)

يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط الأساسية في طالب القرض، وهي:¹

✓ أن يكون المقترض حامل للجنسية الجزائرية؛

✓ أن يكون سن المقترض ما بين 19 سنة و70 سنة؛

✓ أن يتحصل على دخل مالي منتظم؛

✓ أن لا يكون من أصحاب العقود التشغيلية المحددة المدة.

مع العلم أن هناك بنوك تضيف شروط أخرى وهذا حسب نظام كل بنك، مثلاً: توطين الدخل أي

يشترط أن يصب دخل طالب القرض على مستوى بنكها، والذي يعتبر كأحد الضمانات بالنسبة لها.

¹ <https://www.bna.dz/ar/> و <https://www.bdl.dz/ar/> ، تاريخ الإطلاع : 2022.06.14.

4. الغرض من القرض الإستهلاكي:

يتقدم المقرض (العميل) بطلب قرض إستهلاكي بهدف إشباع حاجاته، وتختلف هذه الحاجات من مقرض لآخر لكنها تشترك في عنصر واحد وهو أن كل هذه التمويلات تكون موجهة للإستهلاك من أمثلة ذلك¹: القروض الإستهلاكية الموجهة لشراء سيارة، تأثيث البيت، شراء أجهزة الكترونية، شراء أجهزة كهربومنزلية، وغيرها.

5. دراسة طلب القرض الإستهلاكي:

هي العملية التي تلي جمع المعلومات، حيث يتكون لدى البنك صورة واضحة حول القرض المطلوب، وطالب القرض (العميل)، هنا ينتقل الى قياس درجة الخطورة المحتملة والتي على أساسها تتحدد قيمة القرض، ومدته، وشروطه، وطريقة سداذه.

من خلال ما سبق، فإن البنك يقوم بدراسة متأنية لطلب القرض الإستهلاكي عبر كل مراحله سعيا منه إلى:²

- المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح؛
- حسن إستخدام أموال عملاء البنك المودعين؛
- ضمان عائد مناسب للبنك حتى يستطيع البقاء والإستمرار في نشاطه.

¹ <https://www.bna.dz/ar/> ، تاريخ الإطلاع : 2022.06.14.

² محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية - البورصة والبنوك التجارية-، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 280.

❖ المرحلة الثالثة: منح القرض الإستهلاكي ومتابعته

هي المرحلة التي تلي مرحلة البحث وجمع المعلومات اللازمة والدراسة الدقيقة لطلب القرض، هنا يكون المقترض مستوفي للشروط المطلوبة وبهذا ينتقل البنك في هذه المرحلة الى إجراءات أخرى وهي:

1. التفاوض مع المقترض:

"بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها، يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي يستخدم فيه، وكيفية صرفه، وطريقة سداذه، ومصادر السداد والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة"¹، هنا يبدأ الإتفاق على تلك العناصر من خلال طرحها على العميل والتفاوض معه على العناصر التي لم تخدمه للوصول الى إتفاق يرضي ويحقق مصلحة الطرفين البنك (المقرض)، والعميل (المقترض).

2. إتخاذ القرار:

بعد قبول الطرفين (البنك والعميل) لبنود الإتفاق وكل ما تضمنه العقد، يصدر القرار النهائي بموافقة السلطة الإدارية المختصة التابعة للبنك على منح القرض الإستهلاكي للمقترض.²

3. صرف القرض: بمجرد التوقيع على العقد بين العميل وممثل البنك، تبدأ أولى مراحل التنفيذ بشرط

أن يكون قد قدم كل الضمانات المطلوبة وإستوفى الشروط المذكورة في العقد، ومن ثم يتم إعلام

كل الجهات التنظيمية التابعة للبنك بأهم عناصر القرض، وهي:³

¹ مرجع نفسه، ص 280.

² محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي - دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني أهم محدداته - ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، ص 234.

³ مرجع نفسه، ص 234.

➤ مبلغ القرض؛

➤ سعر الفائدة؛

➤ تاريخ تسديد مبلغ القرض والفوائد؛

➤ الضمانات المقدمة وقيمتها السوقية.

4. متابعة القرض الإستهلاكي:

يحدد البنك نظام مشدد لمتابعة القروض، وهذا ضمانا لتحصيل مستحقاته من أقساط وفوائد، و لإكتشاف المخاطر مسبقا خاصة خطر عدم السداد، لإتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتجنبها أو التقليل منها في حالة تحققها.

لهذا يتم تعيين مصلحة خاصة لمتابعة القروض الممنوحة إذ تتضمن يد عاملة مؤهلة، إضافة الى الإعتماد على التكنولوجيا كوسيلة هامة من خلال إستخدام أجهزة الحاسوب التي تقيد فيها كل المعلومات المتعلقة بالقرض من حيث: الأقساط والفوائد، تاريخ سداد الأقساط، والضمانات المقدمة، وكل المعلومات الخاصة بالعميل.¹

❖ المرحلة الرابعة: تحصيل القرض الإستهلاكي

يعتبر الكثير أن عملية منح القرض تنتهي بمجرد حصول العميل على القرض، بل على العكس من ذلك، إذ تعتبر مرحلة التحصيل من بين أهم مراحل القرض، والتي يقوم فيها المقرض بسداد الأقساط بصفة كلية أو جزئية مضافا إليه الفوائد، وهذا حسب ما إتفق عليه في مرحلة التفاوض، وقد تظهر

¹ سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر، ص 113، و: منير ابراهيم هندی، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 164.

ظروف مفاجئة تعرقل العمل عن سداد ديونه، فيتدخل البنك عن طريق إجراءات أولية للبحث مع العميل عن طريقة لسداد مستحقته، وبذلك تبرز أهمية الضمانات بكل أشكالها سواء كانت ضمانات حقيقية أو

شخصية.¹

المطلب الثاني: معايير منح القروض الإستهلاكية

إن الدراسة الدقيقة والجيدة لمعايير منح القرض تسمح بتقييم العميل من حيث القدرة على السداد، ودرجة المخاطر التي قد يتحملها البنك، وتتمثل هذه المعايير في:

1. الشخصية (شخصية المقترض):

"تتمثل في تحديد شخصية العميل بدقة فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له"²، أي أن الأمر يتعلق برغبة العميل في سداد ديونه حتى وإن كانت هناك ظروف تمنعه من ذلك.

2. القدرة:

"تعني الخصائص التي تظهر مدى إستعداداه في الوفاء بالتزاماته"³، ويقصد بذلك قدرة العميل على سداد القرض وفوائده وكل المصروفات والعمولات المتفق عليها في العقد.

¹ حسين بالعجوز، مرجع سابق، ص 75.

² محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق، ص 272.

³ فرح خير الله، مرجع سابق، ص 12.

3. الدخل:

يعتبر الدخل أحد أهم أسس منح القرض وعنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر، فهو يمثل الملاءة المالية للمقترض، وكل مكان الدخل مرتفعا كلما إرتفعت نسبة موافقة البنك على منح القرض الإستهلاكي.

4. الضمان:

"يقوم البنك بقبول الضمان كمصدر إحتياطي للسداد في حالة تعثر العميل وعدم قدرته على سداد إلتزاماته تجاه البنك، لذلك فهذا المؤشر لا يتم تقييمه بمعزل عن المؤشرات الأخرى للجدارة الائتمانية"¹، والذي سوف نتطرق إليه بشكل أوسع في المطلب التالي.

5. الظروف الإقتصادية:

للظروف الإقتصادية تأثير كبير على قدرة العميل في سداد إلتزاماته، فقد تتوفر فيه المعايير الأربعة السابقة ولكن الظروف الإقتصادية المتوقعة تجعل منح الائتمان (القروض) والتوسع فيه من غير المنطقي، ولهذا توجب على البنك التنبؤ المسبق بهذه الظروف.²

¹ محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، ادارة المصارف، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص ص 236-237.

² عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم و إدارة البنوك -السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية وقياس الفاعلية- الجوانب التنظيمية والإدارية-، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 158.

المطلب الثالث: ضمانات القروض الإستهلاكية

"يعتبر الضمان كمحسن لأوضاع القرض الممنوح من قبل البنك، وهو حماية له من بعض المخاطر"¹، وينقسم الضمان في القروض الإستهلاكية إلى:

1. الضمان الشخصي:

"الضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضمان"²، وهذا من خلال: "الكفالة"

فقد عرفته المادة 644 من القانون المدني الجزائري، "الكفالة عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه"³، ويعني ذلك تدخل طرف ثالث سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا يقوم بتكفل دفع أقساط الدين في حالة ما إذا عجز المقرض عن الوفاء بالتزاماته.

2. الضمان الحقيقي:

يكون ذلك من خلال رهن أشياء عينية⁴، وتقدم كضمان للبنك ولا ينتج عنها نقل الملكية إلا في حالة العجز عن السداد، وبالنسبة للقروض الإستهلاكية فالضمان الحقيقي هنا يكون على الأصول المشتراة، من أمثلة ذلك قرض شراء سيارة⁵، أي أنه يتم رهن الأصل الممول إلى غاية إتمام سداد المبلغ

¹ محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق، ص 273.

² منية خليفة، القروض البنكية ومشكلة عدم السداد - حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 54.

³ <https://www.Driot.Dz.com/frorum/threads> ، تاريخ الإطلاع 2022.06.14.

⁴ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 112.

⁵ محمد سعيد أنور السلطان، مرجع سابق، ص 421.

الممول به (القرض)، مع العلم أن هناك بعض الأصول المشتراة التي لا يقوم البنك بتطبيق الرهن عليها مثلها مثل الأدوات الكهرومنزلية والأجهزة الإلكترونية وغيرها.¹

3. قروض بدون ضمان:

هذا النوع من القروض يقتصر فقط على العملاء الذين تتوفر فيهم مجموعة من المميزات، وهي:²

✓ قوة مراكزهم المالية؛

✓ الانضباط في سداد إلتزاماتهم؛

✓ الذين يدخرون و يودعون أموالهم بصفة دائمة ومستمرة لدى البنك المقرض.

4. التأمين:

يعتبر التأمين من بين أهم الضمانات التي يتم من خلالها تحويل خطر القروض الإستهلاكية من البنك إلى شركة التأمين، فنجد أن أغلب البنوك تشترط تأمين الشيء الذي سوف يتم تمويله، علما أن العميل هو من يتحمل تكاليف التأمين.

5. التأمينات على الحياة:

هنا يكون التأمين على الحياة كتغطية للعميل من خطر الوفاة أو العجز، وهذه العملية توفر الحماية والضمان للبنك في حالة ما إذا تحقق خطر عدم السداد بسبب وفاة العميل أو عجزه، فتحل شركة تأمين الأشخاص محل العميل للوفاء بالتزاماته وتسديد دين القرض.

¹ معلومة محصل عليها عبر مجموعة من البنوك.

² طارق طه، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 45.

❖ شروط الضمان:

- إن الضمانات التي تم ذكرها يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط، وهي:¹
- أن يكون لضمانات وثيقة قانونية تثبت حيازتها من قبل المدين (لطالب القرض)؛
 - أن تكون سهلة التنازل عنها؛
 - أن تكون لها قيمة ثابتة ومتزايدة؛
 - أن تكون سهلة التقييم.

المبحث الثالث: التأمين البنكي وواقعه في الجزائر

تسعى البنوك التجارية وشركات التأمين إلى حذف الحدود فيما بينها، بهدف دمج النظام التأميني في نظام التسويق البنكي، باعتبار أن المنتجات التأمينية تكمل المنتجات البنكية، فهي تعود بالفائدة لكلا الطرفين، والجزائر كغيرها من الدول التي شجعت تعامل شركات التأمين مع البنوك التجارية من خلال توفير الخدمات التأمينية على مستوى شبابيك البنوك.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التأمين البنكي

التأمين البنكي هو تجسيد لسياسة التقارب بين البنوك وشركات التأمين هدفها خلق شبكة توزيع للمنتجات التأمينية عبر البنوك، ولقد حدد المشرع الجزائري المنتجات التأمينية المسموح توزيعها عبر الشبابيك البنكية وكذلك العمولة المستحقة على كل منتج تأميني تم توزيعه.

¹ مرجع نفسه، ص 45.

الفرع الأول: تعريف التأمين البنكي والمنتجات الموزعة عبر البنوك التجارية في الجزائر

يعتبر نشاط التأمين البنكي من بين الأنشطة التي تسعى البنوك التجارية الى تطويرها، لهذا سنحاول من خلال هذا الفرع تقديم تعريف للتأمين البنكي، وكذلك المنتجات التأمينية التي يخول للبنك توزيعها عبر وكالته التجارية في الجزائر.

1. تعريف التأمين البنكي:

يمكن تعريفه على أنه "إشتراك ومشاركة البنوك ومصارف الإيداع و التسليف ومنظمات القروض العقارية في صناعة تسويق وتوزيع منتجات التأمين"

كما أن قاموس التأمين يعرفه "على أنه تقديم منتجات وخدمات التأمين على الحياة من قبل البنوك ووكالات الإئتمان الإيجاري".¹

إجمالاً يمكن تقديم التعريف التالي: التأمين البنكي هي عملية يتم من خلالها توزيع منتجات التأمين وذلك عبر قنوات التوزيع المتوفرة على مستوى البنوك، والذي يوفر من خلاله مجموعة من الخدمات المالية التي تلبي إحتياجات عملاء البنك من الخدمات المصرفية والتأمينية في نفس الوقت.²

2. المنتجات التأمينية الموزعة عبر البنوك التجارية في الجزائر:

¹ قميري حبيبة، موقع التأمين من الأزمة المالية العالمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014، ص08.

² مرجع نفسه، ص 08.

إن المنتجات التأمينية الممكن توزيعها عبر البنوك والتي أقرها القرار المؤرخ في 2007.08.06

في المادة 02 تتمثل فيمايلي¹:

➤ فروع تأمين الأشخاص : حوادث، مرض ، إعانة، حياة-وفاة رسملة؛

➤ تأمين القروض؛

➤ تأمين الأخطار البسيطة للسكن: تعدد أخطار السكن ، التأمين الإلزامي لأخطار الكوارث

الطبيعية؛

➤ الأخطار الزراعية.

الفرع الثاني: الإطار القانوني لممارسة التأمين البنكي في الجزائر

يمكن توزيع منتجات التأمين عبر البنوك التجارية للمتعاملين والزبائن لحساب شركة التأمين، والذي

أصبح ممكنا ممارسته بموجب المادة: 53 من القانون 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل

والمتمم للأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمين والتي تنص على: "يمكن لشركات

التأمين توزيع منتوجات التأمينات عن طريق البنوك و المؤسسات المالية وما شابهها، وغيرها من شبكات

التوزيع".²

¹ ج.د.ش، المادة 02 من القرار المؤرخ في 22 رجب عام 1428 هـ الموافق 06 أوت 2007، الذي يحدد منتوجات التأمين التي يمكن توزيعها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها، الجريدة الرّسميّة، العدد 59، 23 سبتمبر 2007، ص17.

² ج.د.ش، المادة 53 من القانون 04-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 هـ الموافق 20 فيفري 2006، المعدل والمتمم للأمر 95-07 و المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 15، 12 مارس 2006، ص 12.

كما جاء المرسوم التنفيذي رقم 07-153، مكملًا للمادة السابقة ليحدد شروط هذا التوزيع والمتضمن لمايلي¹: "يمكن لشركات التأمين المعتمدة تقديم عمليات التأمين بواسطة بنوك أو مؤسسات مالية أو هيئات متشابهة، على أساس إتفاقية أو عدة إتفاقيات توزيع"

➤ مضمون الإتفاقية؛

➤ يلزم شركة التأمين بتقديم تكوين مدته (96) ساعة على الأقل حول عمليات التأمين وهذا

لفائدة الوكلاء المكتتبين؛

➤ خضوع نشاط الهيئات المذكورة سابقا في مجال توزيع التأمينات إلى مراقبة لجنة الإشراف على التأمينات.

الفرع الثالث: أسباب توجه البنوك التجارية (المؤسسات المالية) لتبني التأمين البنكي

تكمن أهم الأسباب التي شجعت البنوك التجارية على إكتساح مجال التأمين سواء من حيث الإستثمار كإشراء حصص أو المشاركة في شركات التأمين الخاصة بها، أو من حيث تقديم المنتجات التأمينية كما يلي:

- ✓ لقد شجع توفر بيئة قانونية مناسبة سواء من حيث القوانين أو التشريعات أو اللوائح التنظيمية المتعلقة بنشاط التأمين البنكي، على تقديم تلك الخدمات التأمينية؛
- ✓ نظرا للصورة الجيدة التي يتمتع بها البنك والثقة المتبادلة بين الطرفين، فقد شجع ذلك العملاء على الإقبال على منتجات التأمين على الحياة؛

¹ ج.ج.د.ش، المادة(03)، (05)،(06)و(09) من المرسوم التنفيذي 07-153، المؤرخ في 05 جمادي الاولى عام 1428هـ، الموافق 22 ماي 2007، يحدد كفيات وشروط توزيع منتوجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وماشابهها وشبكات التوزيع الأخرى، الجريدة الرسمية ، العدد35، 23 ماي 2007، ص 18.

- ✓ لقد سمح تعدد وكالات البنوك التجارية الموزعة عبر التراب الوطني في الوصول الى أكبر عدد من العملاء الذي يسمح بزيادة نسبة بيع وتسويق منتجات التأمين البنكي؛¹
- ✓ الطبيعة التكاملية للمنتجات المالية للبنوك وشركات التأمين؛
- ✓ إدخال وتوسيع حجم المنتجات المعروضة؛
- ✓ التقارب بين البنوك وشركات التأمين وظهور البنوك الشاملة؛²
- ✓ حاجة البنوك لتغطية تأمينية لحياة المستفيد من القرض، فقد كان لإرتفاع حجم القروض الموجهة للأفراد تأثير إيجابي على نمو التأمين البنكي، بعد ما أجبرت البنوك حصول المستفيد على التأمين لتغطية مبلغ القرض.³

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للتأمين البنكي في الجزائر

سوف نتطرق من خلال مطلبنا هذا الى إتفاقيات الشراكة بين شركات التأمين (الأشخاص/ الأضرار) والبنوك التجارية في الجزائر، إضافة الى العمولة المستحقة لموزع الخدمة التأمينية.

¹ شرطي نسيم، التأمين المصرفي كنموذج للابتكار في الخدمات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 04، المدينة، سبتمبر 2015، ص ص 82-83.

² سامية معزوز، تحليل أثر التأمين البنكي في دعم نشاط البنوك، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 33، العدد 03، قسنطينة، الجزائر، 2019، ص 824.

³ منال منصور، التأمين البنكي أحد توجهات الحديثة في قطاع التأمين الجزائري - حالة تأمين لايف الجزائر وبنك الجزائر الخارجي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، أم البواقي، ديسمبر 2019، ص 281.

الفرع الأول: إتفاقيات الشراكة بين شركات التأمين والبنوك التجارية في الجزائر

من خلال الجدول الأدنى سوف نشير إلى مجموعة من البنوك وعلاقة الشراكة التي تربطهم مع شركات التأمين وهذا حسب كل فرع من فروع التأمين (التأمينات على الحياة/ التأمينات على غير الحياة -تأمين الأضرار-).

الجدول (04) : إتفاقيات الشراكة الموقعة بين البنوك وشركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري

البنك	شركة تأمين الأشخاص	شركة تأمين الأضرار
بنك القرض الشعبي الجزائري "CPA"	كرامة (تابعة للشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين) "CIAR"	الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين "CAAR"
سوسيتي جنرال	أكسا للتأمينات "AXA"	أكسا للتأمينات "AXA"
مصرف السلام	لايوجد (يقدمون هذ المنتج)	السلامة للتأمينات
بنك التنمية المحلية "BDL"	أمانة	الشركة الوطنية للتأمين "SAA"
بن أن بي باريبا BNP PARIBA	أكسا للتأمينات "AXA"	أكسا للتأمينات "AXA"
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	أمانة	الشركة الوطنية للتأمين "SAA"
البنك الوطني الجزائري BNA	الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص-الجزائرية للحياة- AGLIC	الشركة الوطنية للتأمين "SAA"

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على معلومات مقدمة من قبل أعوان البنوك لوكالات بومرداس وتيزي وزو.

الفرع الثاني: العمولة المستحقة لموزع خدمة التأمين (بنك / مؤسسة مالية)

حسب المادة 04 من القرار المؤرخ في 06 أوت 2007 ، فإن النسب القصوى لعمولة التوزيع تحدد كالآتي¹:

الجدول (05): العمولة المستحقة لموزع خدمة التأمين (بنك، مؤسسة مالية)

العمولة المستحقة لموزع الخدمة (بنك، مؤسسة مالية، أو ماشابهها)	فرع التأمين
✓ 40 % من القسط الأول و 10 % من الأقساط السنوية الموالية وهذا أثناء المدة الكاملة للعقد	تأمينات الأشخاص: أ- فرع الرسملة
✓ عمولة حددت ب: 15 % لباقي فروع تأمين الأشخاص الأخرى	ب- فروع تأمين الأشخاص الأخرى
عمولة حددت ب: 10 %	تأمين القروض
✓ عمولة حددت ب: 32 % ✓ عمولة حددت ب: 05 %	تأمين الأخطار البسيطة للسكن: أ- تعدد أخطار السكن ب- التأمين الإلزامي لأخطار الكوارث الطبيعية
✓ عمولة حددت ب: 10 %	تأمين الأخطار الزراعية

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 59، الصادرة في 23/09/2007 ، ص17.

المطلب الثالث: الوضعية الحالية للتأمين البنكي في الجزائر

سوف نحاول من خلال مطلبنا هذا القيام بدراسة تكون ممتدة من سنة 2011 الى غاية سنة

2020 لإظهار واقع التأمين البنكي في الجزائر.

¹ ج.د.ش، المادة 04 من من القرار المؤرخ في 22 رجب عام 1428هـ الموافق 06 أوت 2007، الذي يحدد النسب القصوى لعمولة التوزيع، الجريدة الرسمية، العدد 59، مرجع سابق، ص17.

الفرع الأول: رقم أعمال التأمين البنكي حسب تصنيف شركات التأمين

سنحاول من خلال هذا العنصر تقديم رقم أعمال التأمين البنكي حسب تصنيف الشركة من حيث

تأمين الأضرار أو تأمين الأشخاص، خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 الى غاية سنة 2020.

1. رقم أعمال التأمين البنكي حسب شركات تأمين الأضرار:

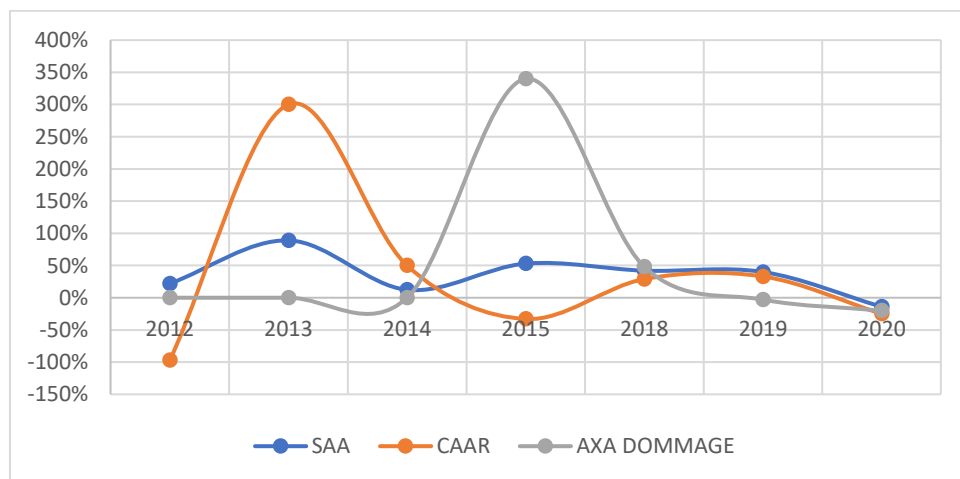
الجدول التالي يوضح لنا رقم أعمال التأمين البنكي حسب شركات تأمين الأضرار.

جدول رقم(06): رقم أعمال التأمين البنكي لشركات تأمين الأضرار الوحدة: مليون دج

شركات تأمين الأضرار	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2018	2019	2020
SAA	124	151	285	320	489	275	390	545	467
CAAR	32	1	4	6	4	7	9	12	9
AXA DOMMAGE		/	/	5	22	62	92	89	71

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات مقدمة من وزارة المالية

شكل رقم(05): معدل نمو(%) رقم أعمال التأمين البنكي لشركات تأمين الأضرار(2011-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 06.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن "الشركة الجزائرية للتأمين" تحتل المرتبة الأولى فهي قد حققت أكبر رقم أعمال في نشاط التأمين البنكي، والذي قدر بـ 545 مليون دج سنة 2019، وتليها شركة "أكسا للتأمين على الأضرار" رغم أنها إلتحقت متأخرة بنشاط التأمين البنكي مقارنة بـ الشركة الجزائرية للتأمين، إلا أنها حققت رقم أعمال قدر بـ 92 مليون دج سنة 2018، أما "الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين" فقد قدرت أعلى قيمة لرقم أعمال التأمين البنكي لديها سنة 2011 بـ 32 مليون دج.

كما يتبين لنا من خلال الشكل رقم (05) أن هناك تذبذب مستمر لشركات تأمين الأضرار خلال فترة الدراسة خاصة شركة "أكسا للتأمين" التي حققت أعلى معدل نمو سنة 2013، في حين حققت "الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين" أعلى معدل نمو سنة 2015، أما "الشركة الجزائرية للتأمين" فقد كان معدل نمو رقم أعمال التأمين البنكي لديها مستقر نوعا ما مقارنة بباقي شركات التأمين السالفة الذكر، لآكن نمو هذا المعدل كان بوتيرة بطيئة الى حد ما. علما أن كل هذه الشركات تراجع معدل نموها بشكل ملحوظ سنة 2020، والذي يعود سببه الى وباء "كوفيد 19" الذي نتج عنه شلل في النشاط الإقتصادي الجزائري والعالمي بصفة عامة.

أما فيما يخص سنة 2016 فلم نقدم أي معلومات عنها نظرا لعدم توفر المعطيات الخاصة بهذه السنة.

2. رقم أعمال التأمين البنكي حسب شركات تأمين الأشخاص

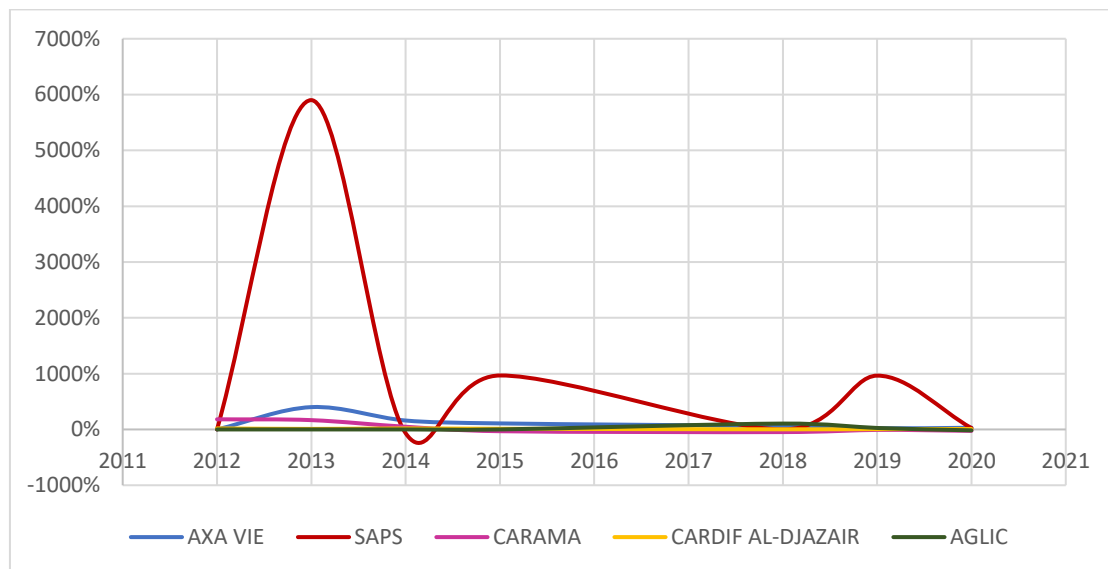
الوحدة: مليون دج

جدول رقم(07): رقم أعمال التأمين البنكي لشركات تأمين الأشخاص

شركات تأمين الأشخاص	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2018	2019	2020
AXA VIE	/	1	5	13	27	162	258	311	406
SAPS	/	0,3	18	6	64	28	28	298	371
CARAMA	22	62	166	246	169	1378	731	671	502
CARDIF AL-DJAZAIR	901	1072	1171	1331	1487	2441	2496	2642	2845
AGLIC	/	/	/	/	/	404	830	1049	878

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معلومات مقدمة من وزارة المالية

شكل رقم(06): معدل نمو(%) رقم أعمال التأمين البنكي لشركات تأمين الأشخاص(2012-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم 07.

حسب الجدول رقم(07) والشكل رقم(06) أعلاه، يتبين أن شركات تأمين الأشخاص كانت لديها إنطلاقة قوية، فنجد أن شركة "كارديف الجزائر" تتصدر القائمة بإعتبار أنها طوال فترة الدراسة كان رقم أعمال التأمين البنكي لديها في تزايد مستمر وبأرقام مرتفعة مقارنة بباقي شركات تأمين الأشخاص، حيث وصل أقصاه سنة 2020 إلى 2845 مليون دج، وتلتها شركة "كرامة للتأمين" والتي حققت أحسن رقم

أعمال من خلال التأمين البنكي سنة 2017 بمبلغ قدر 1378 مليون دج ، وهو أحسن رقم بالنسبة لها خلال فترة الدراسة، ومن ثم تأتي شركة "سابس" ب 371 مليون دج سنة 2020، أما "اكسا للتأمين" فقد كان رقم أعمال التأمين البنكي لديها في تزايد ولكن بقيم منخفضة مقارنة بشركة "كارديف" و"كرامة للتأمين" وكانت أعلى وأحسن رقم قد حققته من خلال نشاط التأمين البنكي هو 406 مليون دج سنة 2020.

نستنتج من الجدولين رقم(06) و(07) إذا ما قمنا بمقارنتهما، أن رقم أعمال التأمين البنكي في شركات تأمين الأضرار منخفض بدرجة كبيرة مقارنة بنظيرتها في شركات تأمين الأشخاص، فقد عرف رقم أعمال التأمين البنكي تزايد ملحوظ في شركات تأمين الأشخاص خلال فترة الدراسة في حين شهد نفس الرقم تذبذب وعدم إستقرار في شركات تأمين الأضرار، كما قد لاحظنا أن رقم أعمال التأمين البنكي في شركات تأمين الأشخاص في إرتفاع مستمر من سنة 2017 إلى غاية سنة 2020، والذي يعود تفسيره إلى إقبال الأفراد على القروض العقارية لتغطية قيمة شراء سكنات التي أطلقتها الدولة مثلها مثل سكنات "عدل" AADL ، LCP ، LPA LPP ، وغيرها.

بما أن أحد أهم شروط الحصول على القرض هو التغطية التأمينية من خلال شراء منتج التأمين على الحياة، فقد كان ذلك من أهم الأسباب التي ساهمت في إرتفاع رقم أعمال التأمين البنكي لشركات تأمين الأشخاص.

الفرع الثاني: رقم أعمال التأمين البنكي حسب فرع تأمين الأضرار وتأمين الأشخاص

سنحاول من خلال هذا الفرع تقديم رقم أعمال ومعدل نمو التأمين البنكي حسب كل فرع من فروع التأمين (تأمين الأشخاص و تأمين الأضرار) خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 الى غاية سنة 2020،

مع تقديم حصص شركات تأمين الأشخاص والأضرار من إجمالي حصة سوق التأمين بداية من سنة 2017 الى غاية سنة 2020.

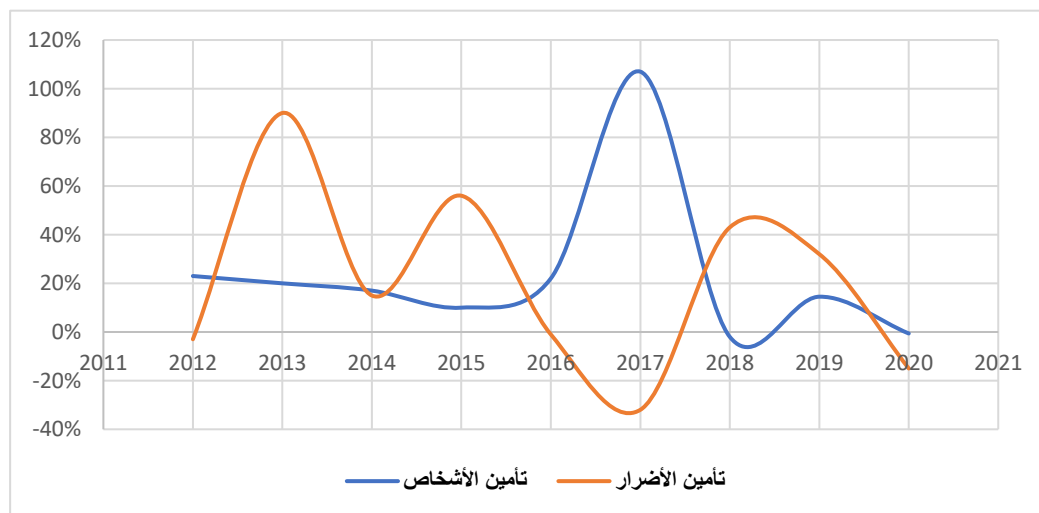
جدول رقم(08): رقم أعمال التأمين البنكي فرع الأضرار والأشخاص (2011-2020)

الوحدة: مليون دج

فرع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التأمين الأشخاص	923	1135,3	1360	1596	1747	2129	4413	4343	4971	5002
تأمين الأضرار	156,03	152	289	331	515	509	344	491	646	552

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معلومات مقدمة من وزارة المالية

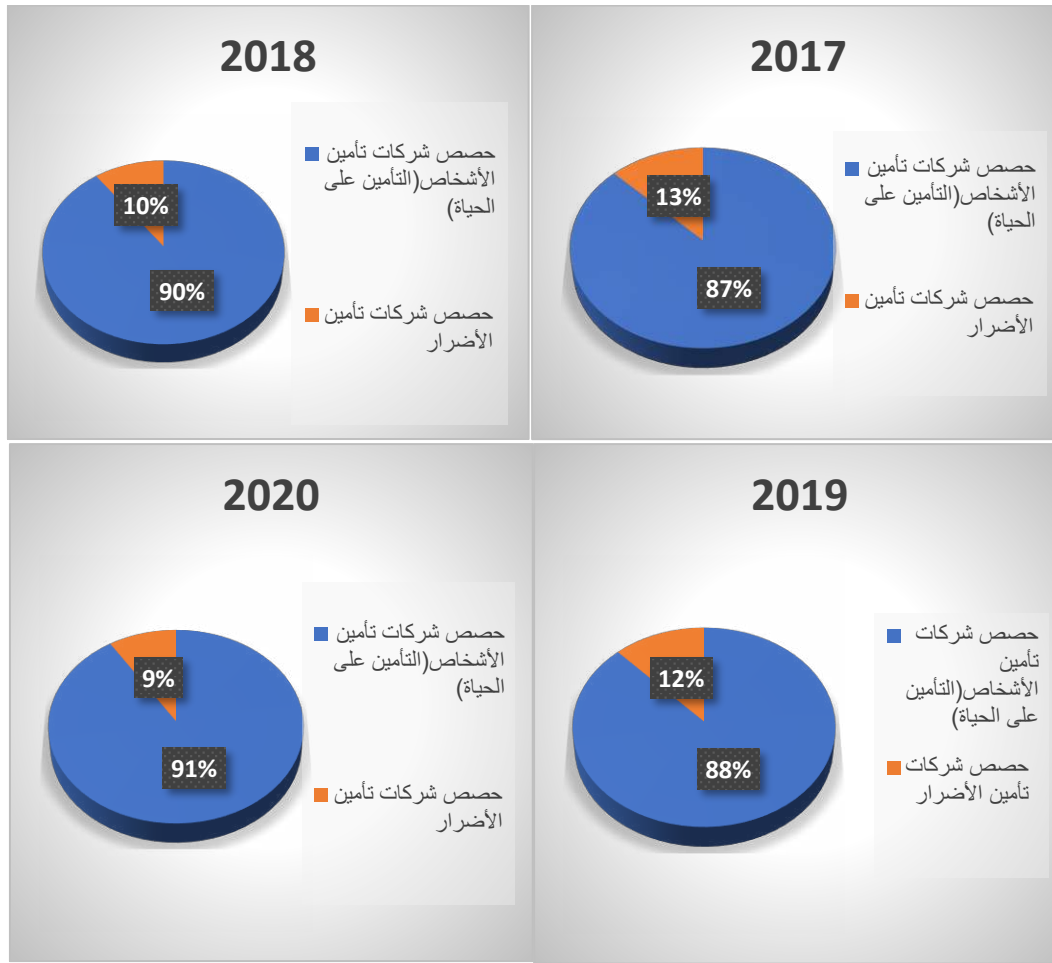
شكل رقم(07): معدل نمو(%) رقم أعمال التأمين البنكي حسب الفروع (2012-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم(08).

أما فيما يتعلق بحصص شركات التأمين من خلال نشاط التأمين البنكي فهي تختلف من سنة لأخرى ومن فرع لآخر، والشكل الموالي يوضح لنا حصة شركات تأمين الأشخاص وشركات تأمين الأضرار بداية من سنة 2017 الى غاية سنة 2020.

شكل رقم (08): حصص شركات التأمين من خلال نشاط التأمين البنكي خلال الفترة 2011-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات مقدمة من وزارة المالية.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (08) والشكلين رقم (07) و(08)، أن رقم أعمال التأمين البنكي منخفض في فرع التأمين على الأضرار مقارنة بفرع تأمين الأشخاص، وعلى العكس من ذلك خارج نشاط التأمين البنكي، إذ نجد أن فرع التأمين على الأضرار يغطي على فرع تأمين الأشخاص، وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها، أن تأمينات الأشخاص يعتبر شرط أساسي لأي قرض ممنوح من طرف أي بنك، فهو عنصر تشترك فيه كل البنوك باعتباره أحد أهم الضمانات والوسائل الحمائية التي يفرضها على العميل (المقترض)، في حين أن التأمين على الأضرار المطلوب من قبل البنوك يختلف من بنك لآخر، خاصة في البنوك المتخصصة، مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتخصص في تمويل

قطاع الفلاحة، والبنك الوطني للتوفير والإحتياط المعروف بتخصصه في تمويل المشاريع السكنية، وغيرها من البنوك.

بهذا يمكن القول أن الشراكة بين البنوك وشركات تأمين الأشخاص قد ساهمت من خلال التأمين البنكي بإعتباره قناة لتوزيع المنتجات التأمينية في النهوض وإنعاش وإعطاء دفعة قوية لفرع التأمين على الأشخاص بصفة عامة، وفرع التأمينات على الحياة بصفة خاصة، وذلك من خلال زيادة رقم أعمال مبيعات هذا النوع من المنتجات التأمينية .

خلاصة الفصل:

على الرغم من المخاطر المحيطة بالبيئة التي تنشط فيها البنوك التجارية إلا أنها تبحث دائماً عن تقنيات وأساليب لمعالجتها أو التقليل منها أو تجنبها، بإعتبار أن هدفها الرئيسي هو تعظيم الربح والعوائد. فقد كان التقارب البرغماتي والمصالح النفعية المتبادلة بين الجهاز المصرفي وشركات التأمين دافعا للتعاون فيما بينهم لتحقيق مكاسب إستراتيجية وخلق فرص إستثمارية مربحة لكلا الطرفين، فالقاسم المشترك فيها هو توسيع الحصة السوقية للهيئتين.

كما ساعد هذا التوجه تكامل المنتجات المالية المقدمة من طرف البنوك وشركات التأمين، ويكمن الهدف من وراء هذا النشاط هو زيادة قدراتها التنافسية وجذب عملاء جدد، فالبنوك تمكن شركات التأمين من الوصول لأكبر شريحة من العملاء، كما تساهم في زيادة مبيعات المنتجات التأمينية الأقل تسويقاً وبأقل تكلفة، أما البنك فهو الآخر يستفيد من عمولات وأرباح بأقل درجة من الخطورة، وتوفير خدمات ومنتجات مالية جديدة تسهل وتسرع من خلالها للعملاء إجراءات الحصول على القرض، كما تستفيد كذلك من سرعة الحصول على التعويضات من طرف شركات التأمين في حال تحقق الخطر المؤمن منه وهو خطر "عدم قدرة العميل على مواجهة إلتزاماته "مبلغ القرض"

الفصل الرابع:

التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير
القروض الإستهلاكية على ضوء تجربة شركة
التأمين الجزائرية للحياة

تمهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية إسقاطا لما جاء في الجانب النظري للبحث، إذ يهدف هذا الفصل إلى تحليل قدرة تأمينات الحياة على المساهمة في تغطية المخاطر المختلفة التي يواجهها البنك عند منح القروض الاستهلاكية للأفراد من خلال آليات التعويض، وذلك بدراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري المانح للقروض الاستهلاكية وشركة التأمين الجزائرية للحياة كمقدم لخدمة التأمينات على الحياة.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل الذي قسمناه لثلاث مباحث إلى:

المبحث الأول: واقع تأمينات الحياة في الجزائر .

المبحث الثاني: تطور القروض الإستهلاكية في الجزائر.

المبحث الثالث: دور التأمينات على الحياة في تغطية مخاطر القروض الإستهلاكية

- دراسة على المستوى الوطني لشركة التأمين الجزائرية للحياة والبنك الوطني الجزائري -.

المبحث الأول: واقع التأمينات على الحياة في الجزائر

إعتمدت الحكومة الجزائرية على سلسلة من الإصلاحات الهيكلية على قطاع التأمين الجزائري، وهذا من خلال إصدار القانون رقم 04-06 المؤرخ في: 20.04.2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 الصادر بتاريخ: 25.01.1995 والذي تضمن في طياته قرار فصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص، والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من سنة 2011.

و بهذا أصبح فرع تأمينات الأشخاص فرع مستقل بذاته عن باقي فروع التأمين في الجزائر.

المطلب الأول: بنية سوق التأمينات على الحياة في الجزائر

من خلال الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر، وبعد إصدار الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات والمعدل والمتمم بالقانون رقم 04-06 الذي تضمن إلغاء إحتكار الدولة على ممارسة عمليات التأمين بشركاتها، هذا ما سمح للشركات الأجنبية الولوج الى سوق التأمينات الجزائرية وممارسة نشاط التأمين بفرعيه "تأمين الأضرار وتأمين الأشخاص".

لهذا سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم سوق التأمين في الجزائر، وبنية فرع تأمينات الأشخاص بصفة عامة، وبنية فرع التأمينات على الحياة بصفة خاصة.

الفرع الأول: بنية قطاع التأمين في الجزائر

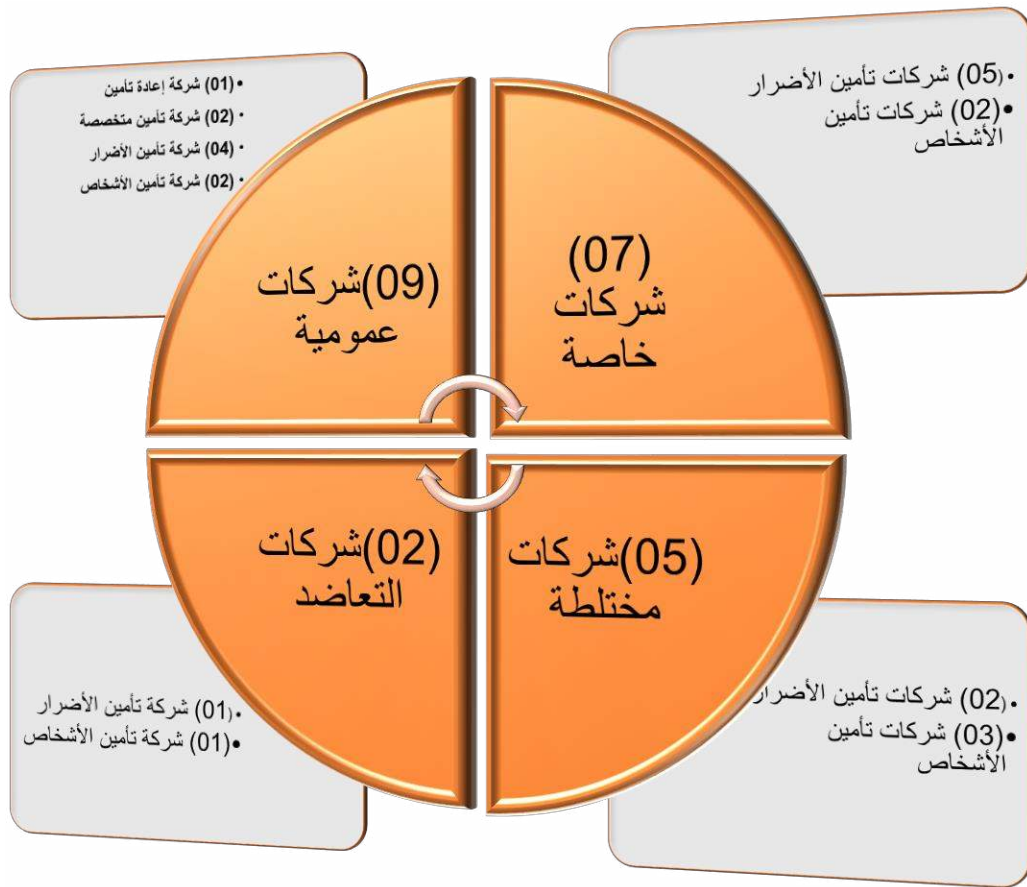
يتضمن سوق التأمين في الجزائر مجموعة من شركات التأمين إنحصر عددها في 23 شركة مقسمة كالآتي:

(12) شركة تأمين الأضرار، (08) شركات تأمين الأشخاص، وشركة إعادة التأمين، وشركتين

متخصصتين في تأمين القروض العقارية وتأمين الصادرات.

أما تقسيم الشركات حسب طبيعة رأس المال ونوع النشاط، يكون كالآتي:

شكل رقم(09): بنية قطاع التأمين في الجزائر

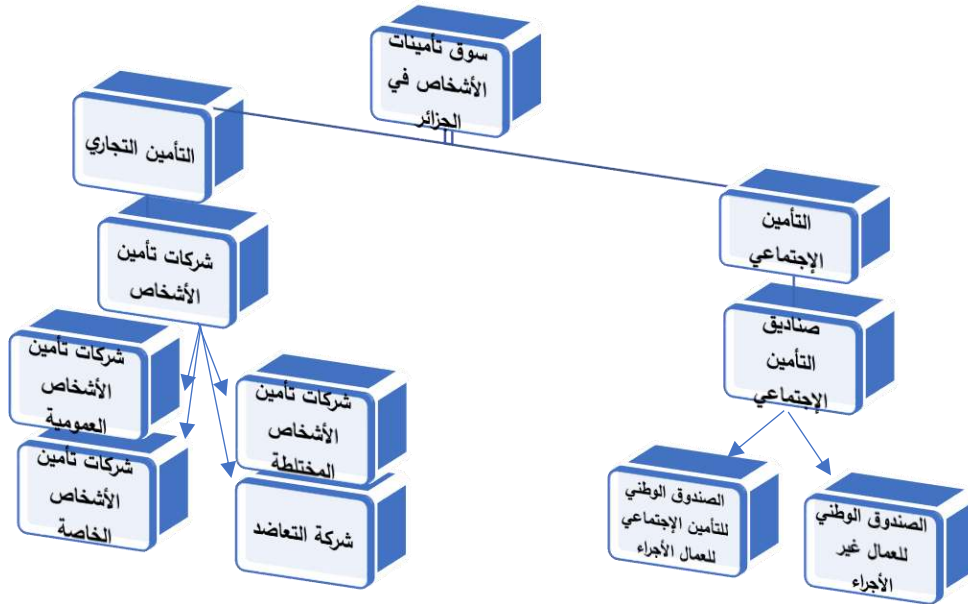


المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير وزارة المالية، سنة 2020.

الفرع الثاني: تشكيلة سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر

ينقسم التأمين على الأشخاص في الجزائر الى قسمين، قسم التأمينات الإجتماعية الذي يأخذ صفة الجبر وهو يتكون من صندوقين، والقسم الثاني وهو التأمين التجاري الذي يكون إختياري في أغلب الأحيان وهو يضم بدوره ثماني شركات ناشطة، وللتوضيح أكثر نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم(10): بنية سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر سنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبة

1. تطور نشاط شركات تأمين الأشخاص في الجزائر

حيث سوف نقوم من خلال هذا العنصر تقديم إنتاج شركات تأمين الأشخاص، والتغطية التأمينية التي قامت بها من خلال التعويضات التي قدمتها.

1.1 تطور إنتاج شركات تأمين الأشخاص في الجزائر: يوضح الجدول التالي تطور إنتاج كل شركة

تأمين أشخاص على مدى خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 الى غاية سنة 2020.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -136-
تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

جدول رقم(09): تطور إنتاج شركات تأمين الأشخاص في الجزائر(2013-2020) الوحدة: مليون دج

شركات الأشخاص	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
TALA	1327	1556	2131	2191	1850	1119	1117	1170
CARAMA	1929	1539	1784	2069	2129	1695	1869	1557
مجموع إنتاج الشركات العمومية	3 256	3095	3915	4260	3979	2814	2986	2986
MACIR VIE	1131	1109	1358	1428	1434	1413	1541	846
CARDIF EL DJAZAIR	1208	1374	1565	1768	2441	2603	2742	2947
مجموع إنتاج الشركات الخاصة	2339	2483	2923	3196	3675	4016	4283	3793
AXA	769	1165	1290	1550	2469	2046	2254	1908
AGLIC	/	0	1	30	532	1302	1675	1692
SAPS	1199	1272	1479	1697	2075	2066	1947	1500
مجموع إنتاج الشركات المختلطة	1968	2437	2770	3277	5076	5415	5876	5100
LE MUTUALISTE	606	512	467	507	504	482	467	386
TOTAL ASS, PERSONNES	8169	8527	10075	11240	13434	12726	13612	12006

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات مقدمة من وزارة المالية، مديرية التأمين.

إذا ما قمنا بتحليل معطيات الجدول رقم(09) على أساس رقم أعمال الشركات نجد أن شركات تأمين الأشخاص العمومية كانت تحتل الصدارة ابتداء من سنة 2013 إلى غاية سنة 2017، حيث كان أحسن مجموع إنتاج حققته هو 3979 مليون دج سنة 2017 ، إلا أن رقم أعمال هذه الشركات عرف تذبذب وتراجع في نفس السنة، وفي المقابل كان رقم أعمال شركات الأشخاص الخاصة والمختلطة في تزايد مستمر .

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -137- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

أما إذا قمنا بتحليل معطيات كل شركة على حدى فنجد أن إنتاج هذه الشركات بصفة عامة في تزايد ونمو إلى غاية سنة 2017، التي إنخفض الإنتاج فيها في بعض الشركات مثلها مثل: شركة لايف "Tala"، شركة "كرامة"، شركة "مصير للحياة"، وشركة أمانة "Saps"، والعكس بالنسبة لشركات أخرى مثل "كارديف الجزائر"، والتي كان إنتاجها ورقم أعمالها في تزايد مستمر حيث إنتقلت من مبلغ 2461 مليون دج سنة 2017 إلى 2947 مليون دج سنة 2020، رغم حالة الطوارئ التي مرت بها البلاد بسبب وباء "كوفيد 19" الذي أثر على أغلب شركات التأمين، فقد تراجع إجمالي رقم أعمال تأمينات الأشخاص من 13.6 مليار دج سنة 2019 إلى 12 مليار دج سنة 2020.

بالنسبة للتعاضدية فكانت في حالة تذبذب طول فترة الدراسة، في حين كان أحسن رقم أعمال حققته قدر ب 660 مليون سنة 2013.

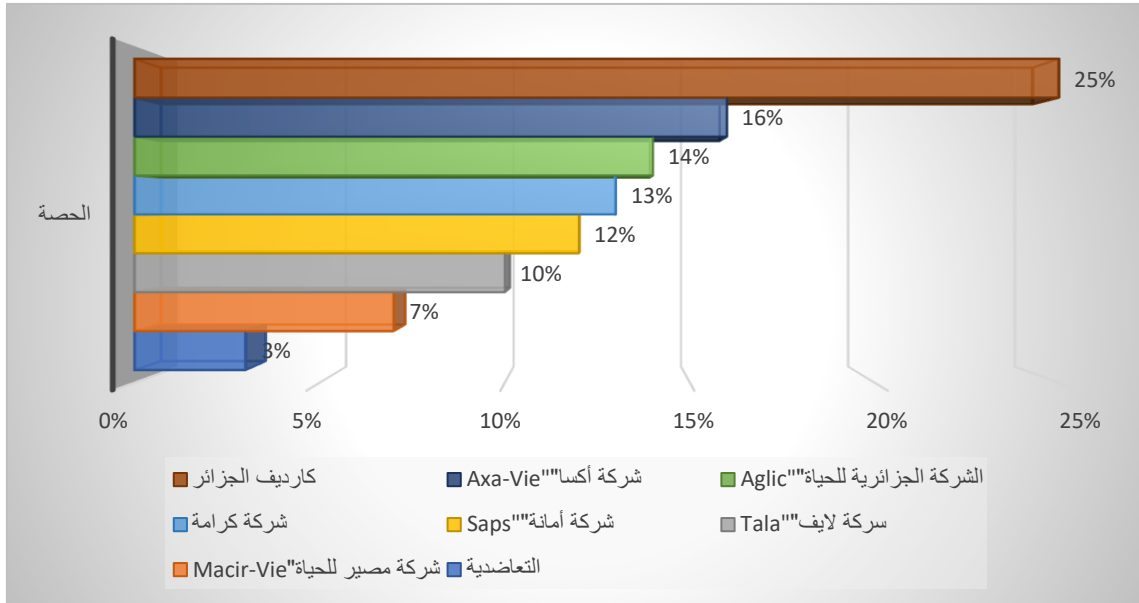
يرجع سبب تراجع سيطرة شركات تأمين الأشخاص العمومية على سوق التأمين إلى زيادة إنتشار وتوسع شركات تأمين الأشخاص الخاصة والمختلطة على مستوى التراب الوطني، وتقديم منتجات وخدمات تنافسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الى الخبرة الجيدة التي تمتلكها هذه الشركات في هذا المجال، كما ساعدت إتفاقيات الشراكة التي قامت بها هذه الشركات مع البنوك في توسيع نطاق نشاطها في فترة زمنية قصيرة وبأقل تكلفة.

2.1 تطور حصص شركات تأمين الأشخاص حسب الإنتاج في الجزائر

الشكل التالي يوضح لنا تطور حصص شركات تأمين الأشخاص في الجزائر حسب مجموع الأقساط المكتتبة لكل شركة خلال سنة 2020.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -138- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

شكل رقم (11): تطور حصص شركات تأمين الأشخاص حسب الإنتاج لسنة 2020



المصدر: تقارير وزارة المالية، سنة 2020.

يمثل الشكل رقم (11) حصة كل شركة من شركات تأمين الأشخاص، حيث نجد أن شركة "كارديف الجزائر" تصدرت مجموعة الشركات بنسبة قدرت ب(25%)، في حين كانت المرتبة الأخيرة من حصة شركة "التعاضدية" بنسبة (03%)، علما أن إجمالي إنتاج هذه الشركات يمثل (9%) من إجمالي إنتاج قطاع التأمين بالجزائر لسنة 2020.

3.1 تعويضات شركات تأمين الأشخاص في الجزائر: سوف نحاول من خلال الجدول الآتي تقديم مجموع التعويضات التي قدمتها شركات تأمين الأشخاص خلال الفترة الممتدة من (2013-2020).

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -139-
تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

جدول رقم(10): تعويضات شركات تأمين الأشخاص في الجزائر (2013-2020) الوحدة: مليون دج

شركة الأشخاص	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
MACIR VIE	107	80	155	149	122	186	277	235
TALA	532	557	528	579	621	544	493	561
SAPS	427	549	665	651	895	991	1149	959
CARAMA	518	647	717	809	705	630	1101	1003
CARDIF EL DJAZAIR	114	155	249	206	249	267	456	761
AXA	102	208	507	266	1150	1098	1003	912
LE MUTUALISTE	39	52	52	56	53	67	69	71
AGLIC	/	/	/	0	17	128	361	381
TOTAL ASS, PERSONNES	1839	2248	2873	2716	3812	3911	4909	4883

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات مقدمة من وزارة المالية، مديرية التأمين.

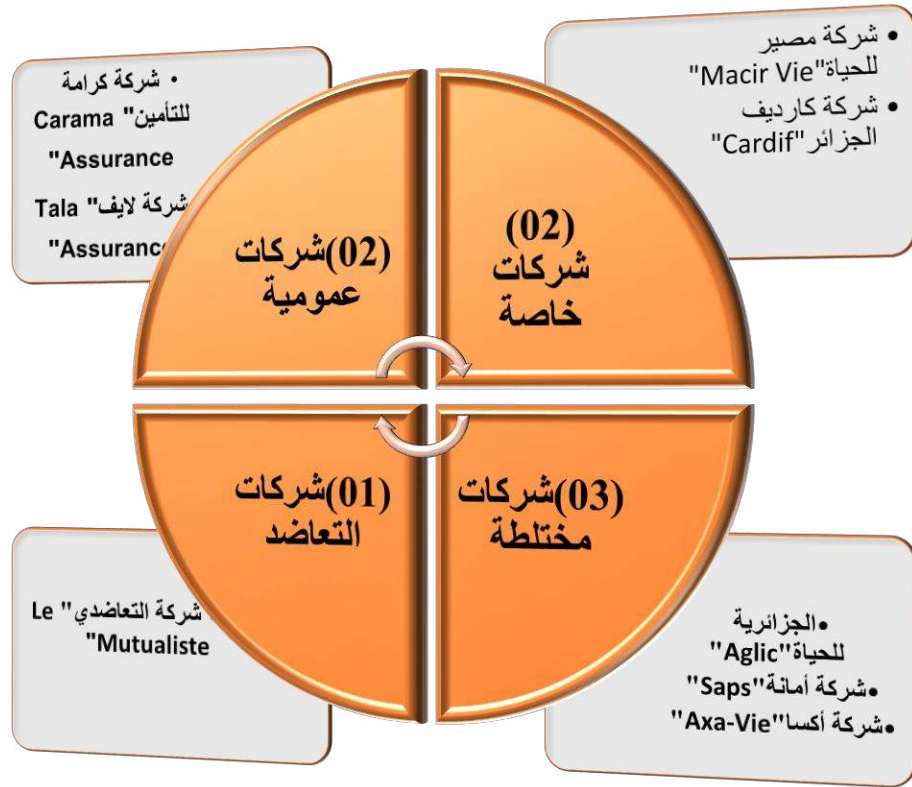
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن شركات تأمين الأشخاص تقوم بتغطية تأمينية والتي تظهر من خلال مجموع التعويضات التي تقدمها كل سنة، ونلاحظ أن قيمة التعويض قد إرتفع لدى أغلب شركات تأمين الأشخاص بداية من سنة 2018، وإستمر في الإرتفاع على التوالي الى غاية سنة 2019 و 2020، حيث كانت أعلى قيمة تم تعويضها مقدمة من قبل شركة "أمانة" بمبلغ قدره 1149 مليون دج سنة 2019، وتلتها شركة "كارديف الجزائر" بتعويض قدره 1101 مليون دج من نفس السنة، و 1003 مليون دج كتعويض مقدم من قبل شركة "كرامة".

ينسب إرتفاع مبالغ تلك التعويضات إلى حالة الطوارئ التي مرت بها الجزائر بسبب وباء "كوفيد19"، والذي أدى إلى وفاة عدد كبير من الأفراد، فقد نجم عنه تحقق خطر "الوفاة" المؤمن عليه لدى شركات تأمين الأشخاص، حيث قابله تقديم تعويضات متمثلة في مبالغ التأمين لمستحقه.

الفرع الثالث: بنية فرع التأمينات على الحياة في الجزائر

فرع التأمينات على الحياة هي أحد أهم فروع تأمين الأشخاص في الجزائر، والتي تتضمن مجموعة من شركات تأمين تختلف من حيث رأس مالها، وهي تتوزع كالآتي:

شكل رقم(12): بنية فرع التأمينات على الحياة في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير وزارة المالية، سنة 2020

المطلب الثاني: النشاط التقني لفرع التأمينات على الحياة في الجزائر

سننظر من خلال هذا المطلب الى رقم أعمال "إنتاج" فرع التأمينات على الحياة، والتعويضات

التي قابلته للفترة الممتدة من 2013 الى 2020

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -141- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

1. تطور إنتاج فرع التأمينات على الحياة

يتضمن فرع تأمينات الأشخاص على مجموعة متنوعة من التأمينات، منها: تأمين الحوادث، تأمين ضد المرض، تأمين المساعدة الطبية أثناء السفر، التأمين الإحتياطي الجماعي، تأمين الحياة والوفاء (والذي يعتبر من أهم أنواع تأمينات الأشخاص).

1.1 تطور منتج التأمينات على الحياة مقارنة بباقي منتجات الفرع (تأمينات الأشخاص)

تختلف مجموع الأقساط المكتتبة من منتج تأميني لآخر، والجدول التالي يدرس هذه التطورات، علما أن فترة الدراسة ممتدة من سنة 2013 الى غاية سنة 2020.

جدول رقم(11):تطور منتج التأمينات على الحياة مقارنة بباقي منتجات الفرع (2013-2020)

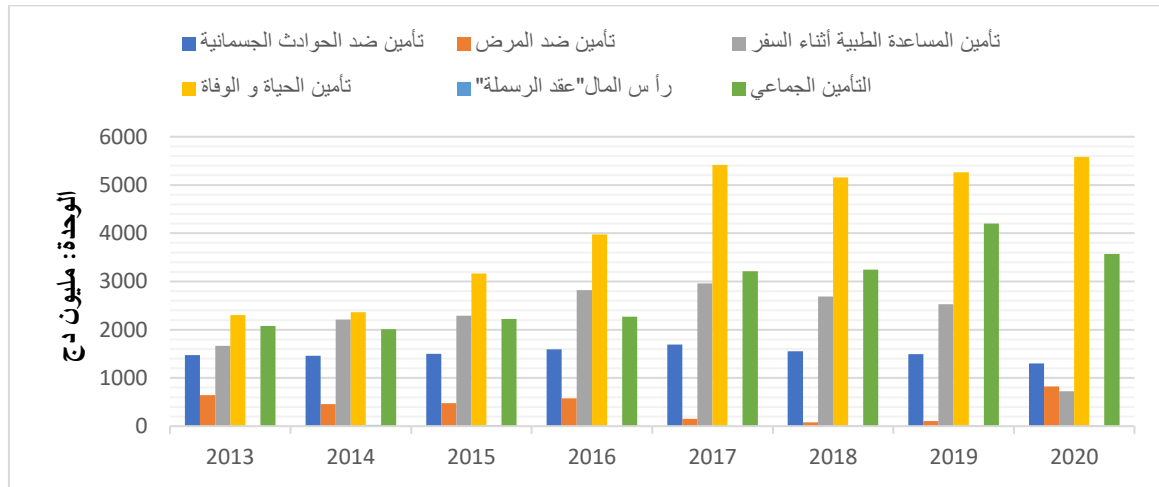
الوحدة:مليون دج

تأمينات الأشخاص	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تأمين ضد الحوادث الجسمانية	1475	1462	1499	1596	1694	1552	1492	1302
تأمين ضد المرض	647	457	480	579	156	77	105	822
تأمين المساعدة الطبية أثناء السفر	1666	2211	2290	2819	2961	2689	2531	724
تأمين الحياة والوفاء	2303	2360	3163	3974	5414	5153	5265	5580
تأمين راس المال "عقد الرسملة"	/	27	19	/	/	12	15	11
التأمين الجماعي	2075	2011	2223	2270	3210	3244	4201	3568
المجموع الكلي	8166	8528	9674	11238	13435	12727	13609	12007

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير وزارة المالية، مديرية التأمين.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -142- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

شكل رقم (13): تطور منتج التأمينات على الحياة مقارنة بباقي منتجات فرع تأمينات الأشخاص



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 11.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن منتج تأمينات الحياة والوفاة يهيمن على فرع تأمينات الأشخاص حيث حقق سنة 2020 أعلى إنتاج بلغ 5580 مليون دج من الإنتاج الكلي لهذا الفرع، ثم يليها التأمين الجماعي الذي حقق أعلى قيمة له مقدرة ب 4204 مليون دج سنة 2019، وتأمين المساعدة الطبية أثناء السفر المقدر ب 2961 مليون دج سنة 2017، و 1694 مليون دج من نفس السنة بالنسبة لمنتج التأمين ضد الحوادث الجسمانية، في حين حقق منتج التأمين ضد المرض مجموع أقساط قدر ب 822 مليون دج سنة 2020، وتأتي المرتبة السادسة والأخيرة من نصيب منتج تأمين رأس المال¹ بإنتاج قدره 27 مليون دج كأحسن قيمة له سنة 2014.

2.1 تطور حصص منتج التأمينات على الحياة مقارنة بباقي منتجات فرع تأمينات الأشخاص

¹ للمزيد من المعلومات عد للفصل الأول المبحث الثالث.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -143- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

سوف نقدم من خلال الجدول التالي حصة كل منتج من إجمالي حصص فرع تأمين الأشخاص، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 الى غاية سنة 2020.

جدول رقم(12): تطور حصص منتج تأمينات الحياة مقارنة بباقي منتجات الفرع(2013-2020)

الحصص السوقية(تأمينات الأشخاص)	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تأمين ضد الحوادث الجسمانية	19%	17%	15%	14%	13%	12%	11%	11%
تأمين ضد المرض	8%	5%	5%	5%	1%	1%	1%	7%
تأمين المساعدة الطبية أثناء السفر	20%	26%	27%	25%	22%	21%	19%	6%
تأمين الحياة و الوفاة	28%	28%	31%	35%	40%	40%	39%	46%
رأس المال "عقد الرسملة"	/	0%	0%	/	/	0%	0%	0%
التأمين الجماعي	25%	24%	22%	20%	24%	25%	30%	30%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير وزارة المالية، مديرية التأمين.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن نسبة الحصص متباينة بين مختلف منتجات تأمينات الأشخاص، إلا أن منتج التأمين على الحياة أخذ حصة الأسد بأعلى نسبة قدرها 46% سنة 2020، ومن ثم تأتي باقي المنتجات حسب الترتيب التالي، منتج التأمين الجماعي بنسبة 31% سنة 2019 كأعلى نسبة له، ثم تأمين المساعدة الطبية أثناء السفر حيث قدرت هذه النسبة بـ 27% سنة 2015، وتليها التأمين ضد الحوادث الجسمانية بـ 19% سنة 2013.

من خلال ما سبق نستنتج أن منتج تأمين الحياة والوفاة متصدر قائمة منتجات تأمين الأشخاص، ويليه في الترتيب منتج التأمين الجماعي، ثم تأمين المساعدة الطبية أثناء السفر، وبعدها تأمين ضد الحوادث الجسمانية، ويليهما التأمين ضد المرض، وفي المرتبة الأخيرة تأمين رأس المال.

يمكن تفسير ذلك أن منتج التأمينات على الحياة هو من المنتجات الإجبارية التي تفرضها بعض المعاملات من أهمها " عملية الإقراض"، والتي تشترط تغطية تأمينية على حياة المقترض من خطر الوفاة، لهذا فإن هذا النوع من التأمين إجباري إذ يعتبر من بين العناصر الرئيسية المطلوبة خاصة في القروض الإستهلاكية باعتبارها أهم ضمان يتحوط به البنك.

نفس الشيء بالنسبة لمنتج التأمين الجماعي ومنتج التأمين ضد الحوادث الجسمانية التي يغلب عليها طابع الجبر، أما تأمين المساعدة الطبية أثناء السفر رغم أنه ليس إلزامي إلا أننا نلاحظ من خلال الدراسة أنه إحتل المرتبة الثالثة وهذا يدل على إقبال الأفراد عليه للإستفادة من هذه التغطية الصحية خاصة خارج الوطن، إذ يستفيد المؤمن له من خدمات صحية بأقل تكلفة، أما باقي منتجات تأمين الأشخاص فهي لا تشهد إقبال كبير، وتكون شبه منعدمة مثلها مثل: تأمين راس المال.

المطلب الثالث: مداخل قياس فرع التأمينات على الحياة في الإقتصاد الجزائري

سوف نحاول من خلال هذا المطلب إظهار دور فرع التأمينات على الحياة في الجزائر من خلال تقديم دراسة إحصائية لمجموعة من المؤشرات المهمة، نذكر منها: معدل الاختراق والكثافة التأمينية.

الفرع الأول: تطور التأمينات على الحياة في الجزائر

الجدول التالي يظهر لنا تطور أقساط التأمين على الحياة في الجزائر من سنة 2010 إلى غاية سنة

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -145-
تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

جدول رقم(13): تطور أقساط التأمينات على الحياة في الجزائر (2010-2020) الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي التأمين	1162	1201	1250	1440	1597	1262	1209	1215	1189	1248	1065
أقساط تأمينات الحياة	87	103	89	98	106	100	102	117	105	120	96
معدل النمو(%)	/	18.4	-13.6	10.1	8.2	-5.7	02	14.7	-10.2	14.3	-20

المصدر: تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين، تونس <https://www.cga.gov.tn>، تاريخ الاطلاع: 17-07-2022.

من خلال قراءة الجدول رقم (13) يتضح لنا أن أقساط التأمينات على الحياة نموها متذبذب فهي ترتفع وتنخفض من سنة لأخرى، كما أن مساهمة هذا النوع من التأمين في إجمالي منتج التأمين يعتبر ضعيفا مقارنة بباقي الأنواع الأخرى من التأمين، وقد كانت سنة 2019 أحسن سنة إذ قدر مجموع الأقساط فيها ب 120 مليار دولار أمريكي.

الفرع الثاني: تطور حصة التأمينات على الحياة من إجمالي التأمين في الجزائر

الجدول الآتي يظهر لنا نسبة تغير حصة التأمينات على الحياة من إجمالي انتاج التأمين (2010-

(2020)

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -146-
تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

جدول رقم(14): تغيرات حصة التأمينات على الحياة من إجمالي انتاج التأمين(2010-2020)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تأمينات الحياة	7,5	8,6	7,1	6,8	6,6	7,9	8,4	9,6	8,8	9,6	9
تأمينات غير الحياة	92,5	91,4	92,9	93,2	93,4	92,1	91,6	90,4	91,2	90,4	91

المصدر: مجموعة تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين، تونس، مرجع سابق.

يظهر الجدول أعلاه أن حصص التأمينات على الحياة مقارنة بحصص التأمين غير الحياة في الجزائر ضعيف جدا، وأن مرحلة النمو التي يمر بها متذبذبة حيث كانت أدنى نسبة لها سنة 2014 تقدر ب (6.6%)، وأعلى نسبة لها سنة 2017 و 2019 تقدر على التوالي ب (9.6%) لكلا السنتين.

الفرع الثالث: تطور معدل إختراق التأمينات على الحياة في الجزائر

يعتبر معدل الإختراق التأميني من المؤشرات الأساسية التي تبرز أهمية قطاع التأمين في الإقتصاديات الوطنية، حيث يسمح هذا المؤشر بقياس معدل مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام، وعليه فقد قمنا بحساب معدل الاختراق لفرع التأمينات على الحياة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(15): تغيرات معدل إختراق تأمينات الحياة في الجزائر (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنتاج المحلي الخام (مليار دولار)	161,2	200	209,1	209,8	213,8	166	160	107,1	175,4	171,2	145,2
معدل الإختراق (%)	0,0539	0,0515	0,0425	0,0467	0,0495	0,0602	0,0637	0,0687	0,0598	0,07	0,0661

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموع التقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين، تونس، مرجع سابق.

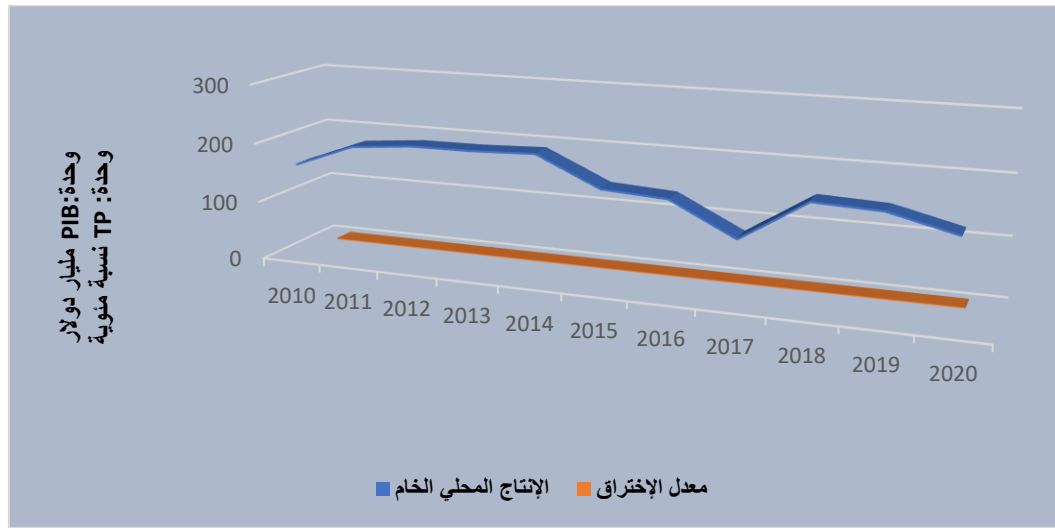
الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -147- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

يقصد بمعدل إختراق التأمينات على الحياة هو نسبة مساهمة إنتاج فرع تأمينات الحياة باعتباره أحد أنواع تأمينات الأشخاص في الناتج المحلي الخام للدولة "PIB"، والذي يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل إختراق التأمينات على الحياة} = \text{مجموع أقساط تأمينات الحياة} / \text{الناتج المحلي الخام}$$

بالنظر إلى الجدول أعلاه يمكننا أن نلاحظ أن هذا المعدل ضعيف جدا سواء كان بالنسبة لمعدل الإختراق التأميني لفرع التأمينات على الحياة من إجمالي قطاع التأمين أو بالنسبة لنظيرتها في الدول المجاورة "تونس والمغرب" خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020، إذ يتضح لنا أن هناك حالة عدم إستقرار فقد كانت قيمة هذا المعدل محصورة بين (0.04% و 0.07%)، أي أن هذا الفرع يعاني ضعفا شديدا خاصة إذا ما قمنا بمقارنته مع الدول السابقة الذكر، فنجد أن المغرب مثلا قد حقق معدل قدره (1.98%) وهي أعلى نسبة سنة 2020، و (0.89%) كأضعف نسبة، في حين شهد معدل إختراق التأمينات على الحياة في تونس تزايد مستمر لكن بوتيرة بطيئة حيث قدرت أضعف نسبة ب (0.26%) سنة 2010 ليستمر في الصعود تدريجيا حتى يصل الى نسبة (0.57%) سنة 2020 باعتبارها أحسن نسبة خلال فترة الدراسة بالنسبة لهذا البلد، فهذه النسب تمثل أضعاف مضاعفة لمعدل إختراق التأمينات على الحياة في الجزائر.

شكل رقم(14): تغيرات معدل إختراق التأمينات على الحياة في الجزائر (2010-2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 15.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة مساهمة التأمينات على الحياة في الناتج المحلي الخام للجزائر قد لا تكاد تظهر، فهذه النسبة لا تتعدى (0.07%) في الناتج المحلي الخام، وهي تعتبر نسبة ضئيلة جدا.

الفرع الرابع: تحليل كثافة تأمينات الحياة في الجزائر

تصنف كثافة التأمينات على الحياة ضمن المؤشرات المهمة فهي توضح مدى إقبال الأفراد على هذه المنتجات، ولتوضيح أكثر نقدم الجدول التالي:

جدول رقم(16): تطور كثافة التأمينات على الحياة في الجزائر (2010-2020)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الكثافة السكانية	35,98	36,66	37,38	38,14	38,92	39,73	40,55	43,39	42,23	43,05	43,85
الكثافة التأمينية	2,42	2,81	2,38	2,57	2,72	2,52	2,52	2,7	2,49	2,79	2,19

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مجموع التقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين، تونس، مرجع سابق.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -149- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

لا بد أولاً من تقديم مفهوم الكثافة التأمينية. المقصود بالكثافة التأمينية: هو حاصل مجموع الأقساط التأمينية إلى إجمالي عدد السكان، فهو يمكننا من معرفة إنفاق الفرد على منتجات التأمين كما هو الحال بالنسبة لكثافة التأمينات على الحياة التي يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{كثافة تأمينات الحياة} = \text{إجمالي أقساط (الإنتاج) تأمينات الحياة} / \text{إجمالي عدد السكان}$$

يظهر لنا الجدول أعلاه تطور كثافة التأمينات على الحياة خلال فترة الدراسة الممتدة من (2010-2020)، ونحن نهتم بهذا الفرع باعتباره موضوع دراستنا إذ نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2020 لم تشهد كثافة هذا النوع من التأمين إستقراراً وهذا ظاهر في حالة التذبذب المستمر خلال الفترة، حيث قدرت هذه الكثافة سنة 2010 ب (2.42) دولار للفرد ما يعادل (180.02) دينار جزائري للفرد، و (2.79) دولار¹ للفرد وهو ما يعادل (333) دينار جزائري كأحسن قيمة خلال الدراسة سنة 2019.

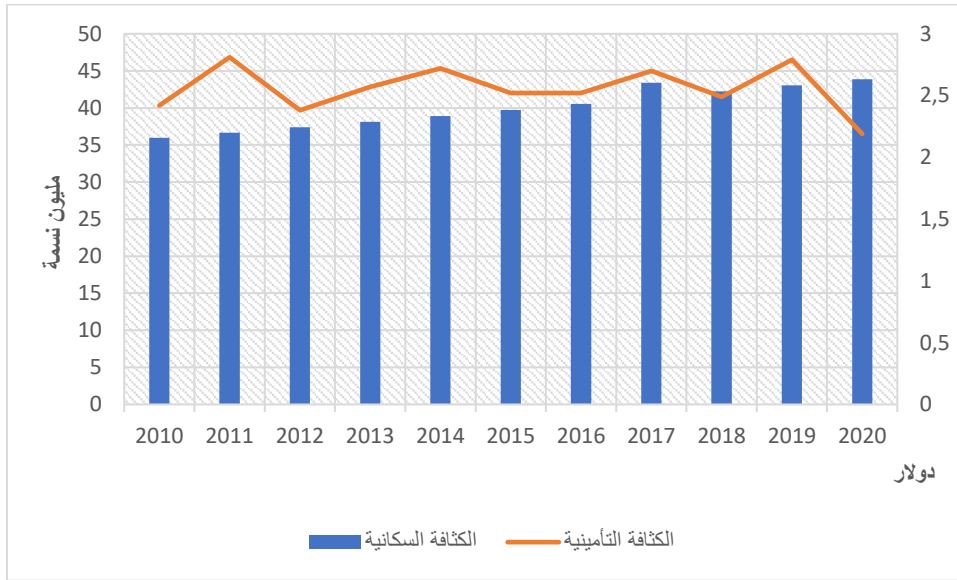
أما كثافة التأمينات على الحياة في تونس فقد قدرت ب (10.6) دولار للفرد كأدنى قيمة لها سنة 2010 و (18.85) دولار للفرد كأعلى قيمة سنة 2020، في حين أن كثافة التأمينات على الحياة في المغرب كانت تشهد نمو سريع ومتزايد من أقل قيمة (25.57) دولار للفرد سنة 2010 إلى أعلى قيمة وهي (60.66) دولار للفرد سنة 2020.

¹ علماً أن واحد دولار امريكي سنة 2010 = 74.39 دينار جزائري، و واحد دولار امريكي سنة 2019 = 119.35 دينار جزائري، حسب الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF> .

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -150- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

يفسر انخفاض قيمة كثافة التأمينات على الحياة في الجزائر إلى انخفاض رقم أعمال فرع التأمينات على الحياة.

شكل رقم(15): تطور كثافة التأمينات على الحياة في الجزائر (2010-2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 16.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن نمو عدد السكان في الجزائر لا يصاحبه نمو في كثافة التأمينات على الحياة بل على العكس من ذلك فهناك فترات تشهد فيها تراجعاً ملحوظاً، ويعني هذا أن فرع التأمينات على الحياة يشهد ضعف كبير من حيث الإقبال على منتجاته من طرف الفرد الجزائري. يتضح لنا من خلال دراستنا في هذا المبحث أن هناك انخفاض كبير جداً في رقم أعمال التأمينات على الحياة، ويعود ذلك لنقص إقبال الفرد الجزائري على منتجات تأمينات الحياة، ومن بين أسباب حدوث ذلك :

➤ نقص الثقافة التأمينية الناشئة عن قناعة الأفراد بعدم حاجتهم لهذا النوع من التأمين؛

- الوازع الديني، باعتبار أن الفرد الجزائري يتحرى الحلال والحرام، فالفرد يؤمن بالقضاء والقدر، ولهذا فهم يرون أن التأمينات على الحياة حرام ومخالف للشريعة الإسلامية؛
- إنخفاض الدخل، فالفرد يسعى لتلبية حاجاته الرئيسية أولاً؛
- يصنف الأفراد عقود التأمينات على الحياة ضمن عقود الغرر.

المبحث الثاني: تطور القروض الإستهلاكية في الجزائر

تقدم البنوك التجارية في الجزائر مجموعة متنوعة من القروض موجهة للإستثمار أو الإستهلاك، للخواص أو للأفراد، لهذا إعتمدت الحكومة الجزائرية حسب المرسوم التنفيذي المتعلق بمنح القروض الإستهلاكية تحت رقم 15-144، أن القروض الإستهلاكية هي أداة تمكن الفرد من زيادة قدرته الشرائية وإشباع حاجاته المتعددة، فقد كان الهدف منها هو تمكين الأفراد من الحصول على السلع والخدمات المتنوعة من جهة، وإنعاش الإقتصاد المحلي من جهة أخرى وذلك من خلال تشجيع الإنتاج المحلي.

المطلب الأول: مراحل تطور النظام المصرفي في الجزائر وهيكله التنظيمي

لقد شهد الإقتصاد الجزائري تطورات عديدة بداية من فترة الإستقلال فكان إسترجاع السيادة من الأهداف السامية للحكومة، والقطاع المصرفي كباقي القطاعات التي مستها تلك التطورات، والذي سوف نحاول التوسع فيه أكثر من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تطور المنظومة المصرفية في الجزائر

لقد مرت المنظومة المصرفية في الجزائر بمجموعة من المراحل الأساسية حتى وصولها للمرحلة التي هي عليها الآن، وقد تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى: وضعية النظام المصرفي قبل صدور قانون النقد والقرض

قامت السلطات الجزائرية مباشرة بعد الإستقلال في فرض وجودها وإسترجاع كامل حقوق سيادتها، فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1962، وإصدار عملة جزائرية سنة 1964، وتأمين بنوكها عام 1966، وتم خلال نفس السنة تأسيس معظم الجهاز المصرفي الجزائري. وقد كانت وزارة المالية هي المسؤولة عن تسيير النقد والقرض وذلك بموجب قانون المالية عام 1966، كما قد تضمنت مجموعة من الإصلاحات وهي:¹

1. إصلاحات السبعينات:

باعتبار أن الدولة الجزائرية بعد الإستقلال تبنت المنهج الإشتراكي الذي يركز على التخطيط المركزي في التسيير، هذا ما جعل كل القرارات المتعلقة بالنظام المصرفي تتخذ مركزيا وبطريقة إدارية ، أي أن البنك كان يطبق فقط القرارات الموجهة إليه والمتمثلة في تمويل المشاريع الإقتصادية المحددة من طرف هيئة التخطيط.

2. إصلاحات الثمانينات

لقد قامت الحكومة سنة 1983 بإصلاحات هيكلية للقطاع الإقتصادي وكان القطاع المصرفي أحد القطاعات التي مستها تلك الإصلاحات من خلال إعادة هيكلته بإنشاء بنكين جديدين أي أن النظام المصرفي أصبح يضم خمسة بنوك تجارية، وفي سنة 1986 صدر قانون مصرفي جديد رقم 12-86 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض فقد حدد فيه مهام ودور البنك المركزي

¹ <https://www.startimes.com/> تاريخ الإطلاع : 27.08.2022.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -153- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

والبنوك التجارية، كما قد تم تعديل القانون السابق بقانون تكميلي الصادر في 12 جانفي 1988 وهو القانون 88-06 المتمم والمعدل 12-86 والخاص بنظام "مؤسسات القرض".

المرحلة الثانية: وضعية النظام المصرفي بعد صدور قانون النقد والقرض

لقد جاء قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990 كضرورة أساسية للتماشي مع الإصلاحات الإقتصادية، التي تهدف إلى تحقيق الانتعاش الإقتصادي وذلك من خلال الانتقال إلى إقتصاد السوق، وقد تضمن قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض مجموعة من الإجراءات والنصوص التي تهدف إلى إعادة تنظيم القطاع وتحريره.¹

المرحلة الثالثة: إعادة الهيكلة ضمن مخططات التنمية

بعد عشر سنوات من إصدار قانون النقد والقرض 10-90 ، ومع التطورات الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد العالمي بصفة عامة والإقتصاد الوطني بصفة خاصة توجب إحداث بعض القوانين الإصلاحية على القطاع المصرفي المحلي والتي كانت كالآتي:²

1. الفترة الأولى: إمتدت من سنة 2000 الى غاية سنة 2005

وقد تضمنت ثلاث أوامر معدلة ومتممة لقانون 10-90 ، وهي:

❖ الأمر 01.01 الصادر بتاريخ 27 فيفري 2001، والذي نص على مجموعة من القرارات المتمثلة في إعادة تهيئة الأحكام المتعلقة بمراقبة وإدارة بنك الجزائر.

¹ <https://islamfin.yoo7.com/> ، تاريخ الإطلاع : 27.08.2022

² مسعودي رشيدة، الإصلاحات المصرفية ودورها في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي "دراسة لمسار الإصلاح المصرفي في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 08، العدد 01، المدية، 2014، ص ص 31-34.

❖ الأمر 11.03 الصادر في 26 أوت 2003، والذي جاء يوضح العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة من خلال منح بنك الجزائر الإستقلالية في رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية، ومنح الحكومة السلطة المضادة التي تمكنها من تعديل ما يخلص إليه بنك الجزائر.

❖ الأمر رقم 04-01 الصادر في 4 مارس 2004، تم تحديد فيه رأسمال البنوك ب 2.5 مليار دج، والمؤسسات المالية ب 500 مليون دج مع تحديد معدل الإحتياطي الإجباري "حسب قرارات لجنة بازل 02".

2. الفترة الثانية: إمتدت من سنة 2006 الى غاية سنة 2010

❖ القانون رقم 09-01 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009، والذي نص على رفع رأسمال البنوك والمؤسسات المالية.

❖ الأمر رقم 10-04 الصادر في 03 أوت 2010، والذي يهدف إلى توسيع وتعزيز صلاحيات بنك الجزائر. علما أن قرار إيقاف منح القروض الإستهلاكية تم تطبيقه سنة 2009.

الفرع الثاني: هيكل النظام المصرفي والمالي بعد صدور الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض
يضم هيكل النظام المصرفي في الجزائر مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية، يمكن تقديمها كالآتي:

1. قائمة البنوك والصناديق والمؤسسات المالية المعتمدة إبتداء من تاريخ 28 جانفي 2018

يقدم لنا الجدول الآتي قائمة البنوك والصناديق والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر إبتداء من تاريخ 28 جانفي 2018.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -155-
تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

الجدول رقم (17): قائمة البنوك والصناديق والمؤسسات المالية المعتمدة إبتداء من جانفي 2018

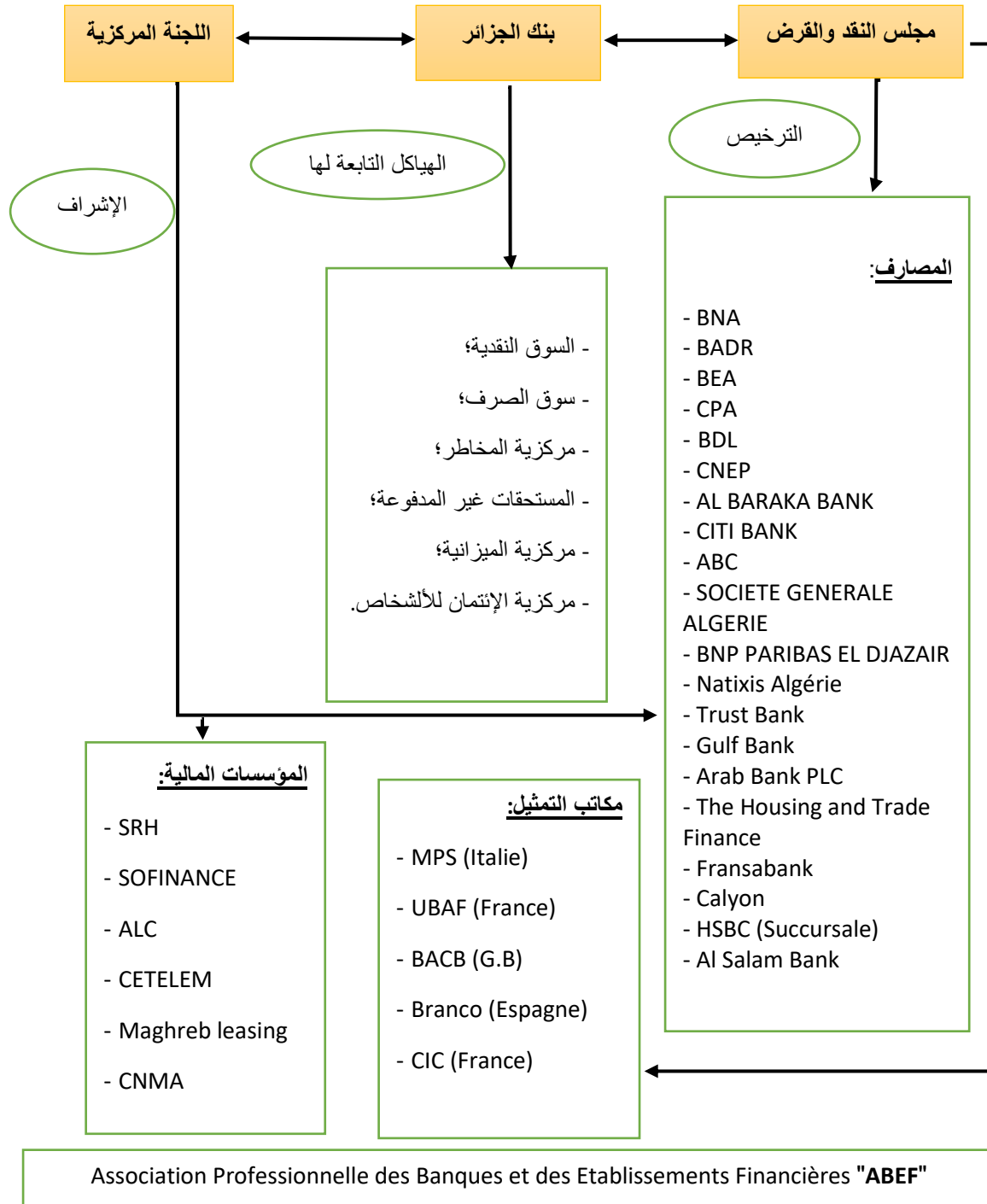
البنوك	الصناديق	المؤسسات المالية
*البنوك العمومية:	-صندوق السكن (CNL)	- شركة إعادة التمويل الرهنى (SRH)
- بنك الجزائر الخارجي (BEA)	- صندوق ضمان القرض العقاري (CGCI)	- الشركة المالية للإستثمار المساهمة والتوظيف "ش. م ا.م.ت.ش.أ"
- بنك الوطني الجزائري (BNA)	- صندوق ضمان الترقية العقارية (FGPI)	- الشركة العربية للإيجار المالي
- القرض الشعبي الجزائري (CPA)	- صندوق ضمان الصفقات العمومية (CGMP)	- المغاربية للإيجار المالي - الجزائر.
- بنك التنمية المحلية (BDL)	- الصندوق الوطني للتجهيزات من أجل التنمية (CNED)	- سيتيلام الجزائر
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)	- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية ، مؤسسة مالية
-الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط (CNEP Banque)		- الشركة الوطنية للإيجار المالي
* البنوك الخاصة:		- إيجار ليزينغ الجزائر
- بنك البركة الجزائري		- الجزائر إيجار
- سيتي بنك		
- المؤسسة العربية المصرفية (ABC)		
- نتيكسيس - الجزائر		
- سوسيتي جينيرال - الجزائر		
- البنك العربي - الجزائر		
- بي. ن. بي باريباس - الجزائر		
- ترست بنك - الجزائر		
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر		
- بنك الخليج		
- فرنسا بنك - الجزائر		
- كريدي أفريكول كربورات		
- انفستمانت بنك الجزائر		
- إتش.إس.بي.سي الجزائر		
- مصرف السلام - الجزائر		

Source: KPMG, Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition 2019, p p : 121- 123. من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير:

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (17) أن النظام المصرفي في الجزائر يتضمن مجموعة من البنوك التي يمكن تقسيمها إلى بنوك عمومية وبنوك خاصة، ومجموعة من الصناديق التي تم ذكرها والتي تختلف مهامها من صندوق لآخر، بالإضافة إلى المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية والتي تختلف عن البنوك في عدم قيامها بوظيفة تلقي الودائع.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -157-
تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

شكل رقم (16): هيكل النظام المصرفي بعد صدور الأمر رقم 04-10 المتعلق بالنقد والقروض



Source : KPMG, Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition 2012, p 32.

يظهر لنا الشكل رقم (16) الهيكل التنظيمي للنظام المصرفي في الجزائر بعد صدور الأمر رقم

الفرع الثالث: تطور شبكة البنوك في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2009-2017)

سوف نحاول من خلال هذا العنصر تقديم تطور شبكة البنوك في الجزائر من 2009-2017

1. تطور إجمالي البنوك من حيث عدد الوكالات الموزعة في الجزائر (2009-2017)

سوف نقدم من خلال الجدول التالي عدد وكالات كل البنوك الموزعة عبر التراب الوطني في

الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2017.

الجدول رقم(18): تطور إجمالي البنوك من حيث عدد الوكالات في الجزائر (2009-2017)

السنة البنك	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
BNA	197	199	202	203	208	209	210	211	214
BEA	91	91	92	92	92	93	97	100	101
CPA	137	139	140	140	140	140	141	143	143
BADR	290	290	293	298	298	303	308	310	317
BDL	148	209	150	150	150	150	152	152	153
CNEP	209	209	211	211	212	214	215	217	218
SGA	54	63	75	82	86	86	86	86	88
BNP PARIBAS	49	55	66	70	70	70	74	76	76
FANSABANK	1	2	2	3	3	3	3	4	5
TRUST BANK	7	11	13	16	16	16	16	18	22
NATIXIS	/	/	21	24	26	27	28	28	28
CITY BANK	4	4	4	4	4	4	4	4	3
CALYON	1	1	1	1	1	1	1	1	1
ABC	12	18	18	23	23	23	23	24	24
HSBC BANK	1	2	2	3	3	3	3	3	3
ARAB BANK	4	5	5	5	7	8	8	8	8
AL SALAM	1	2	2	3	4	5	6	7	7
AGB	12	21	29	33	44	48	57	58	61
AL BARAKA	20	21	25	25	26	28	30	29	29
HOUSING BANK	/	/	5	5	5	6	7	7	7

Source : KPMG, Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition 2009-2017, p 123.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن أغلب البنوك عرفت تطورا متزايدا في عدد وكالاتها خلال

فترة الدراسة (2009-2017)، أي أن توسعها يزيد عبر التراب الوطني من سنة لأخرى فقد وصل عدد

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -159- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

وكالات البنك الوطني الجزائري سنة 2021 إلى 220 وكالة، أما بنك القرض الشعبي الجزائري فقد وصل الى 158 وكالة من نفس السنة، وكذلك بنك الجزائر الخارجي الذي وصل إلى 105 وكالة، في حين قدر عدد وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2021 ب 334 وكالة، وكذلك بنك التنمية المحلية الذي قدر عدد وكالاته خلال نفس السنة ب 159 وكالة، ولقد وصل عدد وكالات الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط سنة 2021 الى 220 وكالة موزعة عبر التراب الوطني.¹

1. تطور شبكة البنوك حسب القطاع في الجزائر (2009-2017)

الجدول التالي يتضمن عدد وكالات البنوك مقسمة الى قسمين، القسم الأول يتضمن البنوك العامة والقسم الثاني يتضمن البنوك الخاصة.

الجدول رقم(19): تطور شبكة البنوك حسب القطاع في الجزائر (2009-2017)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بنوك عمومية	1072	1077	1091	1094	1102	1109	1123	1133	1146
بنوك خاصة	252	290	301	315	303	328	346	353	362
المجموع	1324	1367	1392	1409	1405	1437	1469	1486	1508

Source : KPMG, Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition 2009-2017, p 124.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن تطور شبكة البنوك العمومية في تزايد وإرتفاع ملحوظ مقارنة بنظيره في شبكة البنوك الخاصة الذي هو في تزايد ولكن بوتيرة ضعيفة وبطيئة في نفس الوقت، حيث قدر إجمالي عدد وكالات البنوك العمومية سنة 2009 ب 1072 وكالة وقد إستمر هذا التزايد

¹ معلومات محصل عليها من وزارة المالية، مديرية البنوك.

إلى أن وصل سنة 2017 الى 1146 وكالة، في حين قدر مجموع عدد وكالات البنوك الخاصة سنة 2009 ب 252 وكالة ليصل الى أعلى عدد سنة 2017 ب 362 وكالة.

بهذا يمكن القول أن البنوك العمومية مهيمنة من حيث عدد وكالاتها وتوزعها عبر التراب الوطني، وهذا يمكنها من جمع الموارد وعرض خدمات مصرفية أكثر، بالإضافة الى حصولها على قاعدة كبيرة من العملاء.

المطلب الثاني: تطور نشاط القروض البنكية (الجهة المانحة /القطاع الموجه إليه)

لا يختلف دور القروض البنكية حسب الجهة المانحة للقرض لأن الهدف الرئيسي منه هو القيام بعملية التمويل، سواء كان القرض الممنوح من قبل بنوك عمومية أو بنوك خاصة، أو كانت تلك القروض موجهة للقطاع العام أو الخاص، فالغاية منه هو توفير السيولة اللازمة للمقترض عند الطلب عليها.

الفرع الأول: تطور القروض البنكية الموزعة حسب القطاع

سنحاول من خلال هذا الفرع تقديم تطور القروض البنكية الممنوحة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 الى غاية سنة 2019 .

1. تطور القروض البنكية الموزعة حسب القطاع في الجزائر (2016-2019)

الجدول التالي يوضح قيمة القروض الممنوحة للقطاع العام، وقيمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 الى غاية سنة 2019.

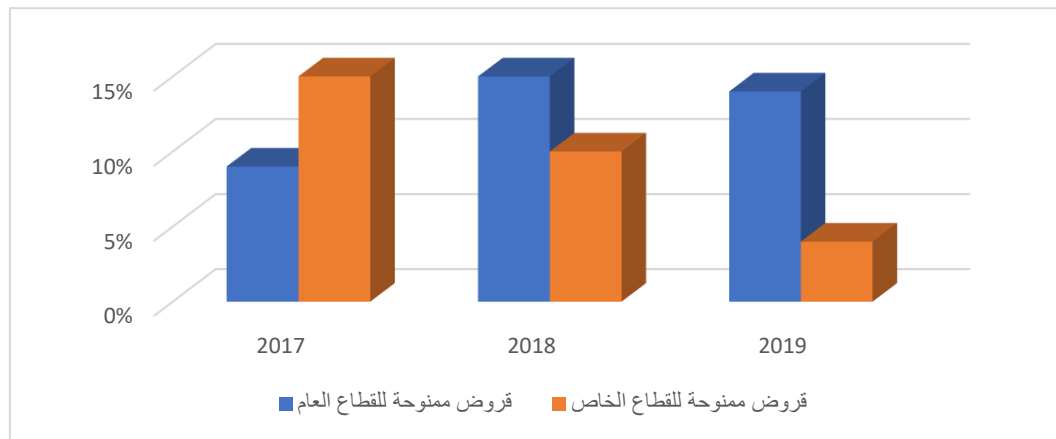
الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -161-
تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

الجدول رقم(20): تطور القروض البنكية الموزعة حسب القطاع (2016-2019) الوحدة: مليون دج

السنة	2016	2017	2018	2019
قروض ممنوحة للقطاع العام	3953	4312	4944	5636
قروض ممنوحة للقطاع الخاص	3955	4566	5030	5221
مجموع القروض الممنوحة	7908	8878	9974	10857

Source : KPMG, Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition - 2021, p 38.

شكل رقم(17): تطور معدل نمو القروض البنكية الموزعة حسب القطاع (2017-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 20.

يتضح لنا من خلال الشكل والجدول أعلاه أن قيمة القروض البنكية الموجهة لتمويل القطاع الخاص والقطاع العام متقاربة نوعا ما من بداية سنة 2016 الى غاية سنة 2018، ثم عرفت القروض الموجهة لتمويل القطاع العام ارتفاع نسبي فاق 400 مليون دج سنة 2019 .

2. تطور حصص البنوك المانحة للقروض

الجدول التالي يقدم لنا حصص البنوك المانحة للقروض، والمقسمة الى قسمين، حصص البنوك

العامة، وحصص البنوك الخاصة خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 الى غاية سنة 2019.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -162-
تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

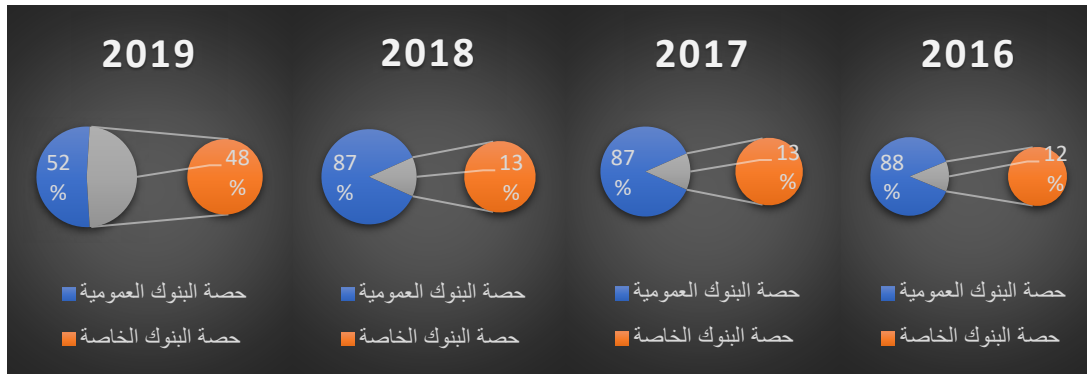
الجدول رقم(21): تطور حصص البنوك المانحة للقروض حسب القطاع (2016-2019)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2016	2017	2018	2019
حصة البنوك العمومية	%87.6	%86.8	%86.6	%51.9
حصة البنوك الخاصة	%12.4	%13.2	%13.4	%48.1

Source : KPMG, Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition - 2021, p 38.

شكل رقم(18): تطور حصص البنوك المانحة للقروض حسب القطاع (2016-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 21.

يتضح لنا من الجدول والشكل أعلاه أن البنوك العمومية تحتل المرتبة الأولى من حيث منح القروض إذ تقدر حصتها من إجمالي القروض الممنوحة ب (%87.6) سنة 2016، في حين قدرت حصة القروض الممنوحة من طرف البنوك الخاصة ب (%12.4) من إجمالي حصص القروض المقدمة في نفس السنة، إلا أننا نلاحظ أن حصة هذه الأخيرة عرفت قفزة نوعية سنة 2019 فقد إنتقلت حصتها من (%12.4) سنة 2016 إلى (%48.1) سنة 2019 على عكس البنوك العمومية التي تراجعت حصتها من (%87.6) سنة 2016 الى (%51.9) سنة 2019.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -163- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

بهذا نستنتج أن البنوك الخاصة في تطور مستمر كما أنها تزيد توسعها في المعاملات البنكية، وهذا ما ساهم في زيادة حصتها من إجمالي حصص القروض الممنوحة في الجزائر.

الفرع الثاني: تطور القروض الإستهلاكية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019

باعتبار أن القروض الإستهلاكية هي أحد أهم أنواع القروض الموجهة للأفراد، وبما أن هذا النوع من القروض هو جزء من بحثنا فقد إرتأينا أن نقدم من خلال هذا العنصر تطور هذه القروض خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية سنة 2019.

" لقد قدمنا إجمالي القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة في الجزائر بصفة عامة بسبب غياب المعطيات الخاصة بالقروض الإستهلاكية منفصلة عن باقي القروض، علما أن هذه القروض تأخذ شكل القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، أي أن قيمة القروض الممنوحة والموجهة لإستهلاك الأفراد هي ضمن إجمالي معطيات الجدول رقم (22)"

الجدول رقم(22): تطور القروض الممنوحة في الجزائر حسب المدى (2016-2019) الوحدة: مليون دج

السنة	2016	2017	2018	2019
قروض قصيرة الأجل	1914	2298	2687	3011
معدل نمو قروض قصيرة الأجل	/	20%	17%	12%
قروض متوسطة وطويلة الأجل	5994	6580	7287	7846
معدل نمو قروض طويلة الأجل	/	08%	11%	08%
مجموع القروض	7908	8878	9974	10857

Source : KPMG, Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition - 2021, p 38.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن القروض القصيرة الأجل في تزايد من بداية سنة 2016 إلى غاية سنة 2019، ونفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الأجل إلا أن قيم هذه الأخيرة تمثل ضعفي قيمة القروض القصيرة أو أكثر، ويفسر ذلك¹ بارتفاع التمويلات والقروض الممنوحة لتمويل إستثمارات المؤسسات العامة في الجزائر، علما أن هذه القروض وصلت نسبتها الى (73.1%) من إجمالي القروض الممنوحة، في مقابل (26.9%) للقروض قصيرة الأجل الممنوحة في نهاية سنة 2018.

المطلب الثالث: دراسة للقروض الإستهلاكية على المستوى الوطني لبنك القرض الشعبي الجزائري وبنك الجزائر الخارجي

بدأت فترة الدراسة من سنة 2017 لأن القروض الإستهلاكية تم توقيف منحها سنة 2009 باعتبار أن هذه القروض لم تحقق الأهداف التي سطرت من أجلها، ثم أعيد إطلاقها سنة 2015 حسب المرسوم التنفيذي رقم 144-15 إلا أن منح هذا النوع من القروض لم ينطلق فعليا على مستوى البنوك في الجزائر إلى غاية سنة 2017.²

سوف نقوم من خلال هذا المطلب بدراسة القروض الإستهلاكية التي تم منحها خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية سنة 2020، وهذا على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري، وبنك الجزائر الخارجي.

¹ KPMG, Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition 2021, p 38.(بتصرف)

² للمزيد من المعلومات عد للفصل الثاني، المبحث الثاني.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -165-
تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

الفرع الأول: تطور القروض الإستهلاكية على المستوى الوطني لبنك القرض الشعبي الجزائري

يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري مجموعة من القروض مثله مثل باقي البنوك، ومن بين هذه القروض نجد القروض الإستهلاكية التي تكون موجهة لتمويل الإستهلاكي المتنوع للأفراد، والجدول التالي يوضح ذلك.

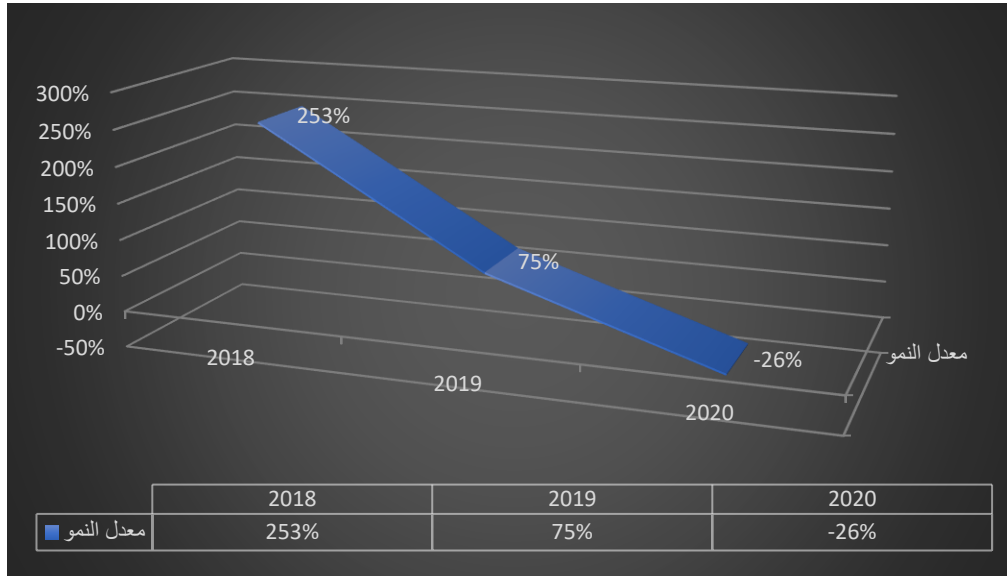
الجدول رقم(23): تطور القروض الإستهلاكية في بنك القرض الشعبي الجزائري(2017-2020)

الوحدة: مليون دج

السنة	2017	2018	2019	2020
القروض الموجهة للأفراد	61551	72975	82455	85244
القروض الإستهلاكية	219	773	1354	1005

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات محصلة من وزارة المالية، مديرية البنوك.

شكل رقم(19): معدل نمو القروض الإستهلاكية في بنك القرض الشعبي الجزائري 2017-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 23.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -166- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن القروض الإستهلاكية الممنوحة على المستوى الوطني للبنك الشعبي الجزائري في تزايد مستمر الى غاية سنة 2019، ثم تراجعت قيمة القروض الممنوحة سنة 2020، وقد وصل معدل النمو خلال سنة 2019 الى ما يقارب (75,2%)، في حين عرف هذا المعدل تراجع سنة 2020 والذي قدر بـ (-25,77%)، يعود ذلك التراجع إلى حالة الطوارئ التي مرت بها البلاد والعالم ككل، وذلك بسبب وباء "كوفيد 19" الذي أثر سلبا على شتى المجالات والقطاعات بصفة عامة.

الفرع الثاني: تطور القروض الإستهلاكية على المستوى الوطني لبنك الجزائر الخارجي

يقدم بنك الجزائر الخارجي مجموعة من القروض المتنوعة، ومن بين هذه القروض نجد القروض الإستهلاكية والتي يكون هدفها الرئيسي تمويل الأفراد للقيام بالعملية الإستهلاكية، والجدول التالي يوضح ذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 الى غاية سنة 2020.

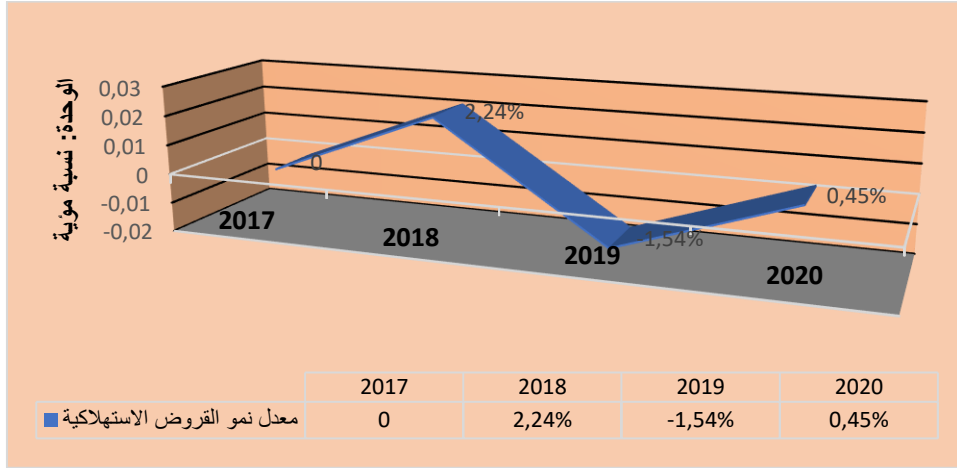
الجدول رقم(24): تطور القروض الإستهلاكية لكل وكالات بنك الجزائر الخارجي (2017-2020)

الوحدة: مليون دج

السنة	2017	2018	2019	2020
القروض الموجهة للأفراد	22421	21713	21672	20323
القروض الإستهلاكية	892	912	898	902

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات محصلة من وزارة المالية .

شكل رقم (20): معدل نمو القروض الإستهلاكية لكل وكالات بنك الجزائر الخارجي 2017-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 22.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن تطور القروض الإستهلاكية في بنك الجزائر الخارجي متذبذب، فقد إرتفعت قيمة القروض الإستهلاكية الممنوحة على المستوى الوطني من (892) مليون دج سنة 2017 الى (912) مليون دج سنة 2018، وقد قارب معدل النمو (2.24%) خلال نفس السنة إلا أنه سرعان ما تراجع هذا التطور لينخفض الى (898) مليون دج سنة 2019، والذي أدى الى تراجع معدل النمو ب(1.54%)، أما بالنسبة لسنة 2020 فقد عادت قيمة القروض الممنوحة الموجهة للإستهلاك للإرتفاع لتصل الى (902) مليون دج، حيث قدر معدل النمو ب(0.45%) مقارنة بالسنة السابقة.

أما إذا ما قارن القروض الإستهلاكية من إجمالي القروض الموجهة للأفراد باعتباره أحد أهم أنواع هذه القروض فنجد أن قيمه ضعيفة جدا وهذا على مستوى كلا البنكين، ويمكن نسب ذلك الى هيمنة القروض العقارية على حصة الأسد من إجمالي القروض الموجهة للأفراد، وخاصة أن قيمة القروض

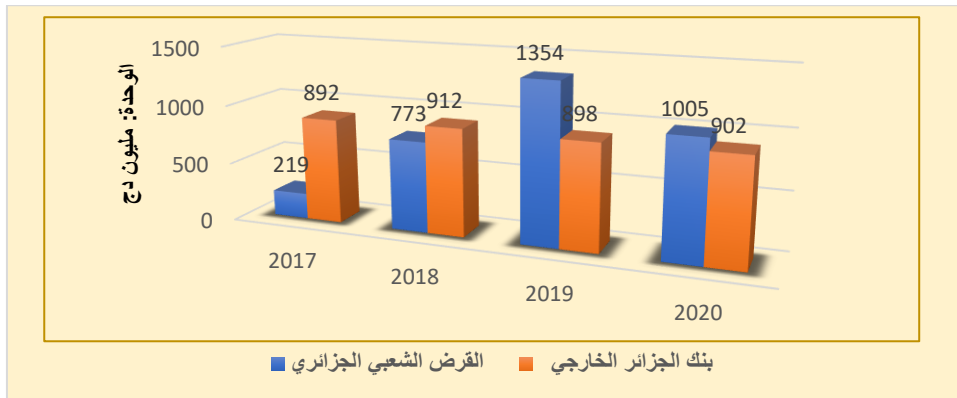
الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -168- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

الإستهلاكية صغيرة مقارنة بالقروض العقارية التي يكون تمويلها كبير جدا، أي أن مبالغ القروض العقارية تكون مرتفعة القيمة مقارنة بالقروض الإستهلاكية.

الفرع الثالث: دراسة مقارنة للقروض الإستهلاكية على المستوى الوطني لبنك الجزائر الخارجي وبنك
القرض الشعبي الجزائري (2017-2020)

سوف نقوم من خلال هذا العنصر بمقارنة مستوى تطور القروض الإستهلاكية على المستوى الوطني لكل من بنك الجزائر الخارجي، وبنك القرض الشعبي الجزائري في الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية سنة 2020، والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم(21): تطور القروض الإستهلاكية في وكالات بنك الجزائر الخارجي وبنك القرض الشعبي الجزائري (2017-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 23 و 24.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (21) أن قيمة القروض الإستهلاكية متدنية جدا على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري فهي لم تتعدى (219) مليون دج سنة 2017، في حين قدرت نفس القيمة في البنك الخارجي الجزائري ب (892) مليون دج لنفس السنة، إلا أن وتيرة تطور هذه القروض في نفس البنك متذبذبة في حين كان تطور هذه القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري مرتفع وسريع، حيث

إرتفعت قيمة هذه القروض لتصل الى (1354) مليون دج سنة 2019 وهي تمثل أعلى قيمة حققها هذا البنك خلال فترة الدراسة.

بهذا يمكننا القول أن بنك القرض الشعبي الجزائري هو أكثر تمويلا للقروض الإستهلاكية مقارنة ببنك الجزائر الخارجي، إلا أنه تراجع بشكل ملحوظ سنة 2020، فقد إنخفضت قيمة تلك القروض لتصل الى (1005) مليون دج، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى حالة الطوارئ التي سببها "وباء كوفيد 19".

المبحث الثالث: دور التأمينات على الحياة في تغطية القروض الإستهلاكية

- دراسة على المستوى شركة التأمين الجزائرية للحياة والبنك الوطني الجزائري -

مثل ما ذكرنا سابقا أن البنك يعتمد على مجموعة من الضمانات لنقل الخطر أو التحوط منه، وبما أن موضوع دراستنا هو دور التأمينات على الحياة في حماية وتغطية القروض الإستهلاكية، فسوف نحاول من خلال هذا المبحث القيام بدراسة على مستوى شركة التأمين الجزائرية للحياة باعتبارها المؤمنة على القروض الإستهلاكية من خلال عقود التأمينات على الحياة، والبنك الوطني الجزائري باعتباره الجهة المانحة لهذه القروض.

المطلب الأول: تقديم عينة الدراسة البنك الوطني الجزائري وشركة التأمين الجزائرية للحياة

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم عينة الدراسة والمتمثلة في البنك الوطني الجزائري "BNA" وشركة التأمين الجزائرية للحياة "AGLIC".

الفرع الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

سنحاول أن نقدم من خلال هذا الفرع التطرق للبنك الوطني الجزائري من خلال تعريفه، وتقديم مراحل نشأته، بالإضافة الى هيكله التنظيمي.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -170-
تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

1. نشأة البنك الوطني الجزائري

مر البنك الوطني الجزائري بمجموعة من المراحل نوجزها في الجدول الآتي.

الجدول رقم(25): مراحل نشأة البنك الوطني الجزائري

السنة	الحدث
1966	أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.
1982	إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.
1988	القانون رقم 88-01، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها: 1 -خروج الخزينة من التداولات المالية و عدم تمركز توزيع الموارد من قبلها؛ 2 -حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك؛ 3-حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.
1990	القانون رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقروض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد. هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، إنتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي. على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة إعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.
1995	البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على إعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقروض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.
2009	في شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14 600 مليار دينار جزائري الى 41 600 مليار دينار جزائري.
2018	في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41 600 مليار دينار جزائري الى 150 000 مليار دينار جزائري.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -171- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

2. تعريف البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول مصرف تأسس بعد الإستقلال وهذا بعد تأميم القطاع المصرفي والذي أنشئ بموجب القانون رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 ، "وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري للجزائر وتونس، والقرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، وبنك باريس وهولندا، وأخيرا مكتب المعسكر للخصم، وتجدر الإشارة أن اندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري قد تم في تواريخ مختلفة"¹، وهو يعتبر من الشركات ذات الأسهم التابعة للقطاع العام، يقدر راس مالها ب 41.600.000.000.00 دينار جزائري، مقرها الإجتماعي شيكيفارا الجزائر العاصمة²، وتتضمن³ :

➤ 20 مديرية جهوية للإستغلال،

➤ 222 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.

والجدول التالي يظهر الوسائل التي يضعها البنك تحت تصرف زبائنه، إضافة الى إحصائيات المتعاملين مع البنك الى غاية 31 ديسمبر 2021.

الجدول رقم(26): الوسائل التي يضعها البنك تحت تصرف زبائنه وعدد المتعاملين لديه

الوسائل	مصلحة الزبائن
160 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB)	2 435 221 حساب للزبائن
100 شبك آلي للبنك (GAB)	105 044 زبون مشترك في خدمة البنك عن بعد
258 411 بطاقة بنكية	18 متعامل منخرط في منصة الدفع الإلكتروني
6385 جهاز دفع الإلكتروني قيد الخدمة	/

المصدر: <https://www.bna.dz/ar> ، تاريخ الإطلاع: 04.09.2022

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص ص 88-189.

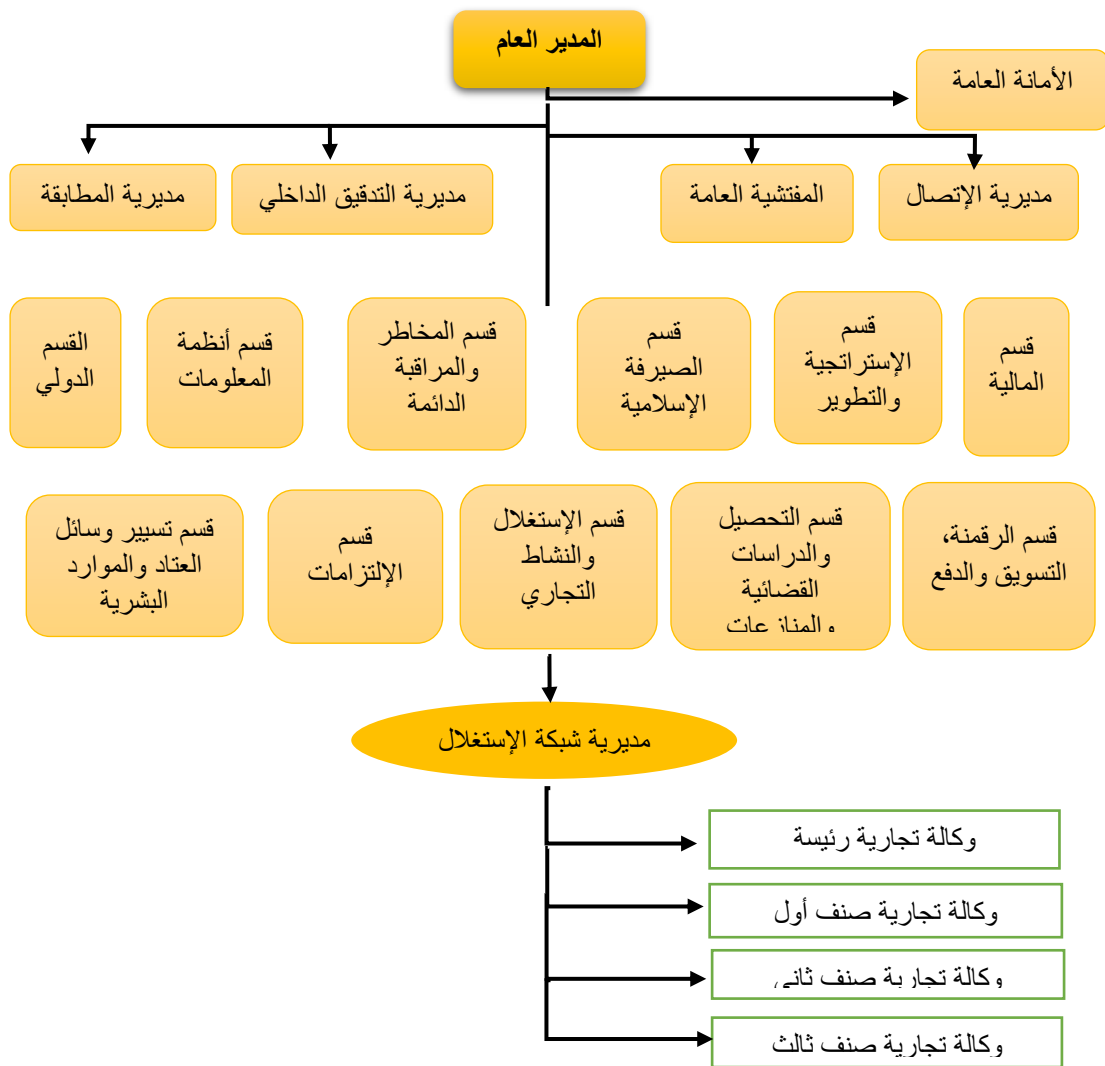
² <https://wilaya-tindouf.dz> ، تاريخ الإطلاع : 2022.09.04.

³ <https://www.bna.dz/ar> ، تاريخ الإطلاع : 2022.09.04.

3. الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري من مجموعة من المديريات، والتي تنقسم هي الأخرى إلى مجموعة من الأقسام حيث يختلف دور كل قسم من هذه الأقسام، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (22) : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -173- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

الفرع الثاني: تقديم شركة التأمين الجزائرية للحياة "AGLIC"

سنحاول من خلال هذا الفرع التطرق لشركة التأمين الجزائرية للحياة من خلال تعريف الشركة ومراحل تطورها، وكذلك المنتجات التأمينية التي تقدمها، بالإضافة الى نمو وتطور رقم أعمال هذه الشركة خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية سنة 2021.

1. تعريف شركة التأمين الجزائرية للحياة "AGLIC"

شركة التأمين الجزائرية للحياة هو إسم تجاري أطلق على الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة، صنفت هذه الشركة ضمن شركات تأمين الأشخاص حصلت على الإعتماد لممارسة نشاطها سنة 2015، وتعتبر هذه الشركة ثمرة الشراكة بين المجموعة الخليجية للتأمين "GIG" و شركة "كاش" للتأمينات "CASH"، والبنك الوطني الجزائري "BNA"، يقع مقرها الإجتماعي في: 1 شارع طرابلس حسين داي الجزائر، وقد تعدى عدد وكالتها المباشرة والغير مباشرة سنة 2020 "520" وكالة، أما من ناحية المتعاملين لدينا:¹

✓ 54000 شخص مستفيد من تغطية منتجات التأمين الجماعي و التأمين الصحي،

✓ 145000 ملف معالج، والذي يتعلق بالعلاج الطبي والمصاريف الإستشفائية؛

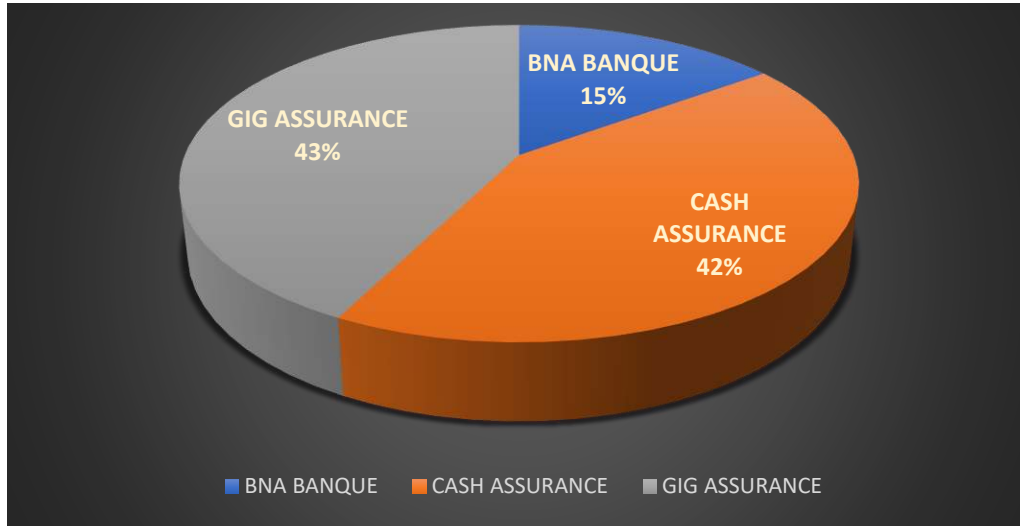
✓ 283820 زبون مؤمن لدى شركة التأمين الجزائرية للحياة إلى غاية سنة 2020.

كما ذكرنا سابقا أن شركة التأمين الجزائرية للحياة هي شركة تضم مجموعة من المساهمين وتختلف

حصة كل مساهم عن الآخر، والشكل التالي يوضح حصة كل مساهم على حدى.

¹ <https://dz.linkedin.com/company/l-alg%C3%A9rienne-vie-aglic> ، تاريخ الإطلاع : 2022.09.05

الشكل رقم (23): حصة كل مساهم في شركة التأمين الجزائرية للحياة



المصدر: <https://dz.linkedin.com/company/l-alg%C3%A9rienne-vie-aglic> ، تاريخ الإطلاع: 2022.09.05

2. مراحل تطور شركة التأمين الجزائرية للحياة "AGLIC"

الجدول التالي يظهر لنا مراحل تطور شركة التأمين الجزائرية للحياة "AGLIC" منذ حصولها على الإعتماد الذي خول لها ممارسة نشاط التأمين في الجزائر من خلال تقديم منتجات تأمينات الأشخاص، وهذا بداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2021.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -175-
تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

الجدول رقم(27): مراحل تطور شركة التأمين الجزائرية للحياة

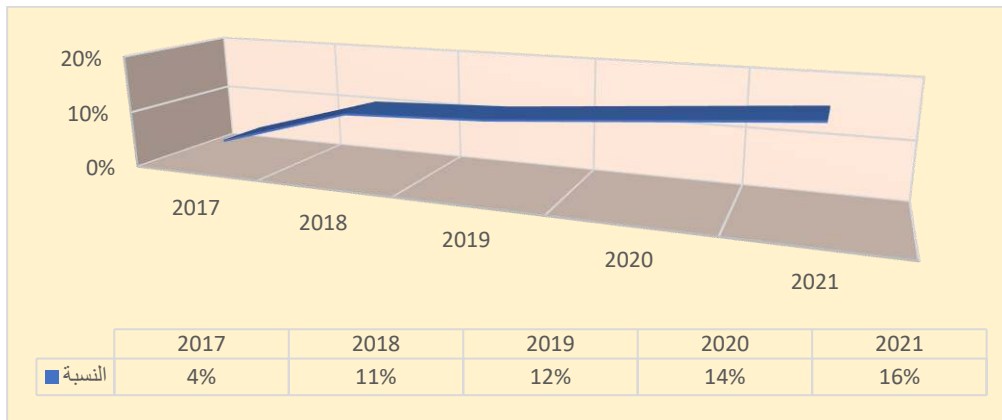
التاريخ	الحدث
فيفري-2015	حصول شركة التأمين الجزائرية للحياة على الإعتماد.
أوت - 2015	الحصول على الموافقة فيما يتعلق بقائمة منتجات تأمين الأشخاص الممكن توزيعها من قبل شركة التأمين الجزائرية للحياة.
ديسمبر - 2015	إنطلاق الشراكة مع شركة "كاش" للتأمين.
جويلية-2017	إنطلاق الشراكة مع البنك الوطني الجزائري لتوزيع منتجات تأمينات الأشخاص لشركة التأمين الجزائرية للحياة في إطار "التأمين البنكي"
مارس-2017	إنطلاق شراكة توزيع منتجات تأمينات الأشخاص لشركة التأمين الجزائرية للحياة مع شركة "سلامة للتأمين".
أفريل-2017	إنطلاق الشراكة مع البنك السلام لتوزيع منتجات تأمينات الأشخاص لشركة التأمين الجزائرية للحياة في إطار "التأمين البنكي".
سبتمبر-2017	إطلاق شبكة الوكالات العامة للتأمين لشركة التأمين الجزائرية للحياة، المسماة "1 ^{er} AGA".
أكتوبر-2017	إطلاق المنتج الجديد المسمى "وردة"، وهو منتج تأميني يغطي خطر "سرطان الثدي".
2018	تعميم توزيع منتجات تأمينات الأشخاص لشركة التأمين الجزائرية للحياة على كل شبكات البنك الوطني الجزائري "BNA".
مارس-2020	إطلاق تطبيق "LIFE MOBILE" الجزائري.
أكتوبر-2020	إطلاق شراكة مع "ماستر كارد" لدعم تأمين السفر لحاملي هذه البطاقة.
نوفمبر-2020	إطلاق أول وكالة مباشرة في شركة التأمين الجزائرية للحياة.
ديسمبر-2020	إنطلاق شراكة توزيع منتجات تأمينات الأشخاص لشركة التأمين الجزائرية للحياة مع "فرانس بنك".
فيفري-2021	إنطلاق شراكة توزيع منتجات تأمينات الأشخاص لشركة التأمين الجزائرية للحياة مع "بنك الخليج الجزائر".

المصدر: <https://dz.linkedin.com/company/> ، تاريخ الإطلاع: 2022.09.05

3. نمو وتطور شركة التأمين الجزائرية للحياة "AGLIC"

إستحوذت شركة التأمين الجزائرية للحياة على المرتبة الثانية في التصنيف الوطني لشركات التأمين الأشخاص سنة 2021، رغم أنها بدأت نشاطها متأخرة مقارنة ببعض شركات التأمين الأشخاص الأخرى وهذا يدل على إمكانياتها وقدرتها التنافسية، وقد تطور رقم أعمالها ليصل سنة 2021 الى (02) مليار دج، وقدر هامش الملاء لديها ب (1073) مليون دج، وإرتفع صافي الربح لديها الى (87%) والذي يساوي (224) مليون دج خلال نفس السنة، والشكل التالي يوضح تطور رقم أعمال هذه الشركة.¹

الشكل رقم(24): تطور رقم أعمال شركة التأمين الجزائرية للحياة



المصدر: <https://lalgeriennevie.dz> ، تاريخ الإطلاع: 2022.09.05

نلاحظ من خلال الشكل رقم(24) أن رقم أعمال شركة التأمين الجزائرية للحياة في نمو مستمر فقد إنتقل من (04%) سنة 2017 إلى (11%) سنة 2018، ثم الى (12%) سنة 2019 ليصل بعدها إلى (14%) سنة 2020، وإستمر رقم أعمالها في النمو الى أن وصل سنة 2021 الى

¹ <https://lalgeriennevie.dz> ، تاريخ الإطلاع : 2022.09.05.

(16%)، وهذا يدل على الزيادة المستمرة في توزيع المنتجات التأمينية لهذه الشركة، والتي يصاحبها

إتساع التغطية التأمينية التي تقدمها شركة التأمين الجزائرية للحياة على المستوى الوطني.

4. المنتجات التأمينية التي تقدمها شركة التأمين الجزائرية للحياة "AGLIC"

تقدم شركة التأمين الجزائرية للحياة مجموعة مختلفة من منتجات تأمينات الأشخاص: نذكر منها:¹

- تأمين الحياة والوفاة؛
- تأمين السفر؛
- تأمين القروض؛
- تأمين الحوادث الجسمية؛
- التأمين الصحي والإدخاري؛
- التأمين الشخصي؛
- تأمين وردة "تأمين سرطان الثدي".

المطلب الثاني: دراسة حالة شركة التأمين الجزائرية للحياة والبنك الوطني الجزائري

مثل ما ذكرنا سابقا أن من بين الضمانات التي تعتمد عليها البنوك التجارية خاصة عند منح القروض الإستهلاكية هو التأمينات على الحياة من خلال منتج تأمين الوفاة، وبما أننا أخذنا في دراستنا البنك الوطني الجزائري كعينة من البنوك التجارية في الجزائر، وشركة التأمين الجزائرية للحياة كعينة من الشركات المؤمنة على حياة الأشخاص في نفس البلد، ومن خلال ماسبق ذكره سوف نحاول في هذا المطلب تقديم وتحليل معطيات القروض الإستهلاكية التي يقدمها هذا البنك، والتغطية التأمينية التي

¹ <https://dz.linkedin.com/company/l-alg%C3%A9rienne-vie-aglic> ، تاريخ الإطلاع : 2022.09.05.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -178- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

تقدمها شركة التأمين الجزائرية للحياة مع إظهار دور التأمينات على الحياة كآلية فعالة لضمان هذا النوع من القروض.

الفرع الأول: تطور القروض الإستهلاكية على المستوى الوطني للبنك الوطني الجزائري

سنحاول من خلال هذا العنصر دراسة تطور القروض الإستهلاكية على المستوى الوطني للبنك الوطني الجزائري، وذلك من خلال دراسة:

1. تطور قروض الرفاهية على المستوى الوطني للبنك الوطني الجزائري (2017-2021)

تعتبر قروض الرفاهية أحد أنواع القروض الإستهلاكية التي تقدمها معظم البنوك، لذلك سوف نقدم تطور هذه القروض على المستوى الوطني للبنك الوطني الجزائري باعتباره العينة التي طبقت عليها الدراسة، خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية 2021.

الجدول رقم (28): تطور قروض الرفاهية لكل وكالات البنك الوطني الجزائري 2017-2021

السنة	عدد الملفات	قروض الرفاهية (مليون دج)	معدل نمو قروض الرفاهية
2017	131	56	/
2018	931	400	614%
2019	1565	652	63%
2020	1624	716	10%
2021	3223	1.581	121%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري - قسم القروض -.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أن قروض الرفاهية لديها إقبال لا بأس به والذي كان في

نمو مستمر ومتزايد من بداية الدراسة سنة 2017 إلى غاية سنة 2021 التي تمثل الذروة، فهي أحسن

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -179- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

سنة خلال فترة الدراسة إذ فاقت فيها قيمة القروض الممنوحة (1.581) مليون دج، أما معدل النمو فقد تعدى (121%).

2. تطور قروض السيارات لكل وكالات للبنك الوطني الجزائري (2017-2021)

قروض السيارات هي من القروض الموجهة للأفراد التي تدخل ضمن القروض الإستهلاكية، يمنح هذا القرض لتمكين الفرد من إقتناء السيارة المناسبة له، والجدول التالي يوضح تطور هذه القروض على مستوى البنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم(29):تطور قروض السيارات لكل وكالات البنك الوطني الجزائري(2017-2021)

السنة	عدد الملفات	قروض السيارات (مليون دج)	معدل نمو قروض السيارات(%)
2017	75	97	/
2018	607	860	787%
2019	154	218	75%
2020	53	62	(-72%)
2021	11	05	(-92%)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري - قسم القروض -

فتحت الجزائر المجال أمام شركات أجنبية من خلال الشراكة مع شركات مصنعة للسيارات، وهذا بإنشاء مصانع يتم فيها تركيب السيارات مثلها مثل: شركة "بيجو" و "رونو" الفرنسية، شركة "هيونداي" من كوريا الجنوبية، وشركة "فولسفاغن" الألمانية بالإضافة إلى شركة "كيا" الكورية، خلال الفترة الممتدة بين (2016-2017).¹

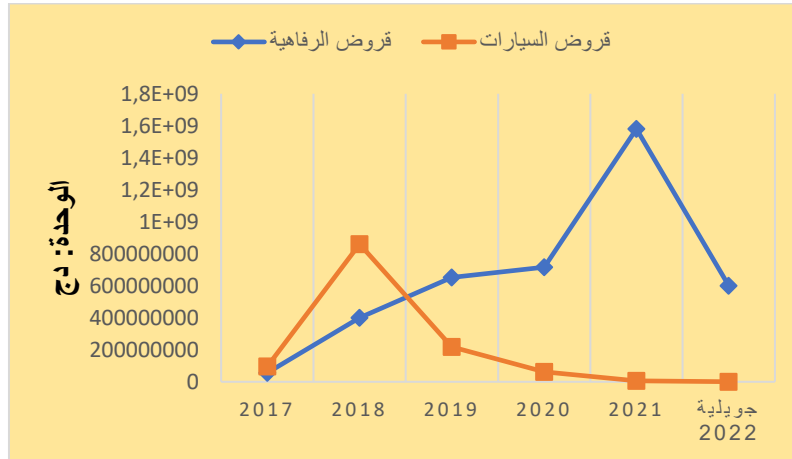
¹ <https://autodznews.com/> Date de consultation le : 07/09/2022.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -180- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

لهذا نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الطلب على القروض زاد، فقد إرتفع عدد ملفات الطلب على قروض السيارات من 75 ملف سنة 2017 إلى 607 ملف سنة 2018، الذي يقابله إرتفاع في قيمة القروض الممنوحة للأفراد لإقتناء السيارات والمقدرة ب: 860 مليون دج بمعدل نمو تعدى (787%)، وسرعان ما إنخفضت قيمة هذه القروض لتصل إلى 05 مليون دج سنة 2021، والتي عالج فيها البنك 11 ملف، في حين منح البنك قرض واحد سنة 2022.

يعود ذلك التراجع في منح القروض الممولة لشراء السيارات إلى توقف تلك المصانع عن تسويق السيارات بالسوق الجزائرية، ونظرا لإرتباط منح هذا النوع من القروض بالشرط الأساسي والمتمثل في تصنيع أو التركيب المحلي للسيارات، فإن هذا أدى الى توقف البنوك عن تقديم هذا النوع من القروض خلال سنة 2022 على مستوى أغلب البنوك الذي كان له أثر سلبي على الأفراد بصفة عامة.

الشكل رقم(25): تطور القروض الإستهلاكية على المستوى كل وكالات البنك الوطني الجزائري



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 28 و 29.

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن قروض الرفاهية الممنوحة من قبل البنك الوطني الجزائري في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، ولكنه سرعان ما تراجع خلال نهاية هذه الفترة، وسنة 2021 هي

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -181- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

السنة التي قدم فيها البنك أكبر عدد من القروض الإستهلاكية، حيث قدر عدد هذه القروض ب (3234) قرض منها (3223) مخصصة لقروض الرفاهية.

أما منحى قروض السيارات فنلاحظ أنه يرتفع ليصل الى أعلى ذروة له سنة 2018، ثم ينخفض ويستمر ذلك الانخفاض الى غاية جويلية 2022، ويعود هذا التراجع لنفس الأسباب التي تم ذكرها سابقا.

الفرع الثاني: تطور أقساط التأمينات على الحياة لشركة الجزائرية لتأمين الحياة "المؤمنة للقروض الإستهلاكية لكل وكالات البنك الوطني الجزائري

مثل ما ذكرنا سابقا أن أي قرض مهما كان نوعه يقابله بوليصة التأمين كشرط أساسي، ولهذا فإن القروض الإستهلاكية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري يصاحبها التأمين على حياة المقترض والذي يكون عن طريق تأمين حياة المقترض من خطر الوفاة، والجدول التالي يقدم لنا مجموع الأقساط التأمينية لتأمينات الوفاة الذي يعتبر أحد أنواع التأمينات على الحياة التي تغطي كل القروض الإستهلاكية التي قدمها البنك خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021.

الجدول رقم(30):مجموع أقساط تأمينات الوفاة المؤمنة للقروض الإستهلاكية للبنك الوطني الجزائري (2021-2017)

السنة	مجموع أقساط تأمينات الوفاة المكتتبة على القروض الإستهلاكية (مليون دج)	معدل نمو(%) أقساط تأمينات الوفاة المكتتبة على القروض الإستهلاكية
2017	02	/
2018	15	650%
2019	21	40%
2020	08	-62%
2021	19	138%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات مقدمة من قبل عون البنك الوطني الجزائري.

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -182- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

من المعلوم أن هناك علاقة طردية بين قيمة القروض الممنوحة ومجموع الأقساط التأمينية المكتتبة لتغطية هذه القروض، فكلما زاد عدد القروض الممنوحة أدى ذلك الى زيادة الطلب على التغطية التأمينية للقروض، ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن أقساط التأمين المغطى لخطر الوفاة المكتتبة خلال فترة الدراسة في تزايد مستمر فقد تعدى مجموع هذه الأقساط (02) مليون دج سنة 2017، واستمر في التزايد إلى أن فاق (21) مليون دج سنة 2019، ثم إنخفضت قيمة هذه الأقساط المكتتبة الى (08) مليون دج، وكان معدل النمو أقل من (-62%) سنة 2020، وعادت مجددا للإرتفاع لتصل الى (18) مليون دج بمعدل نمو يقارب (138%) سنة 2021.

يعود الإنخفاض في إجمالي أقساط تأمينات الوفاة المكتتبة سنة 2020 لمجموعة من الأسباب نذكر منها :

- ✓ إنخفاض إقبال الأفراد على القروض الإستهلاكية؛
- ✓ التوقف الكلي عن منح قروض السيارات بسبب غياب الصناعة المحلية لهذا المنتج (السيارات)؛
- ✓ وباء "كوفيد 19" الذي نتج عنه شلل في معظم القطاعات.

الفرع الثالث: التغطية التأمينية للقروض الإستهلاكية على المستوى الوطني للبنك الوطني الجزائري
يعتبر تأمين وفاة طالب القرض (المقترض) من بين الضمانات التي يعتمدها البنك الوطني الجزائري في التحوط من خطر عدم السداد، خاصة في القروض الموجهة للإستهلاك الممنوحة للأفراد.

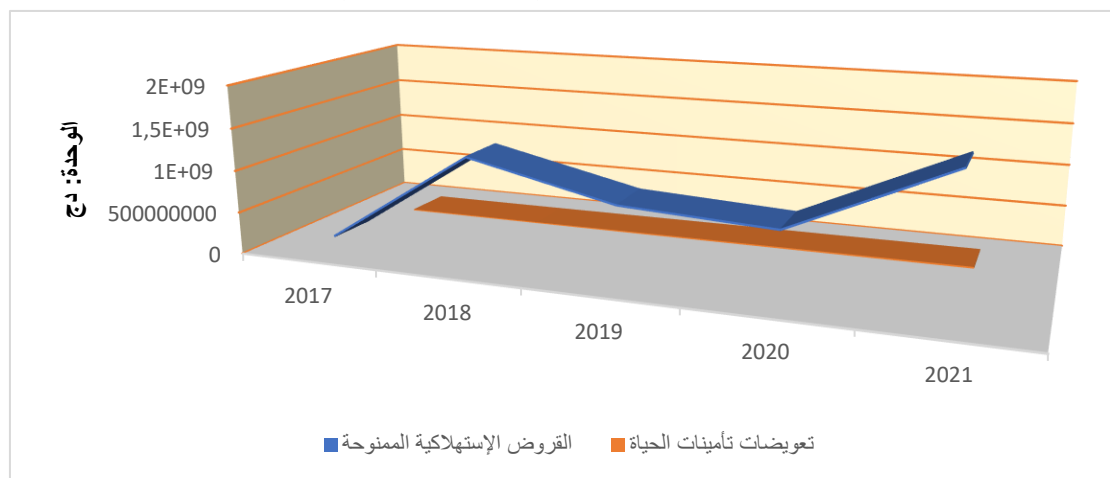
الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -183-
تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

الجدول رقم(31):تعويضات تأمينات الوفاة للقروض الإستهلاكية لكل وكالات البنك الوطني الجزائري
(2021-2017)
الوحدة: مليون دج

السنوات	القروض الإستهلاكية الممنوحة على المستوى الوطني للبنك الوطني الجزائري (مليون دج)	معدل نمو القروض الإستهلاكية الممنوحة للبنك الوطني الجزائري(%)	تعويضات تأمينات الوفاة المغطية للقروض الإستهلاكية الممنوحة(مليون دج)	معدل نمو تعويضات تأمينات الوفاة كاتغطية للقروض الإستهلاكية الممنوحة(%)
2017	152	/	/	/
2018	1.261	730%	/	/
2019	870	-31%	03	/
2020	778	-11%	04	33%
2021	1.586	104%	08	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات مقدمة من قبل عون مديرية البنك الوطني الجزائري.

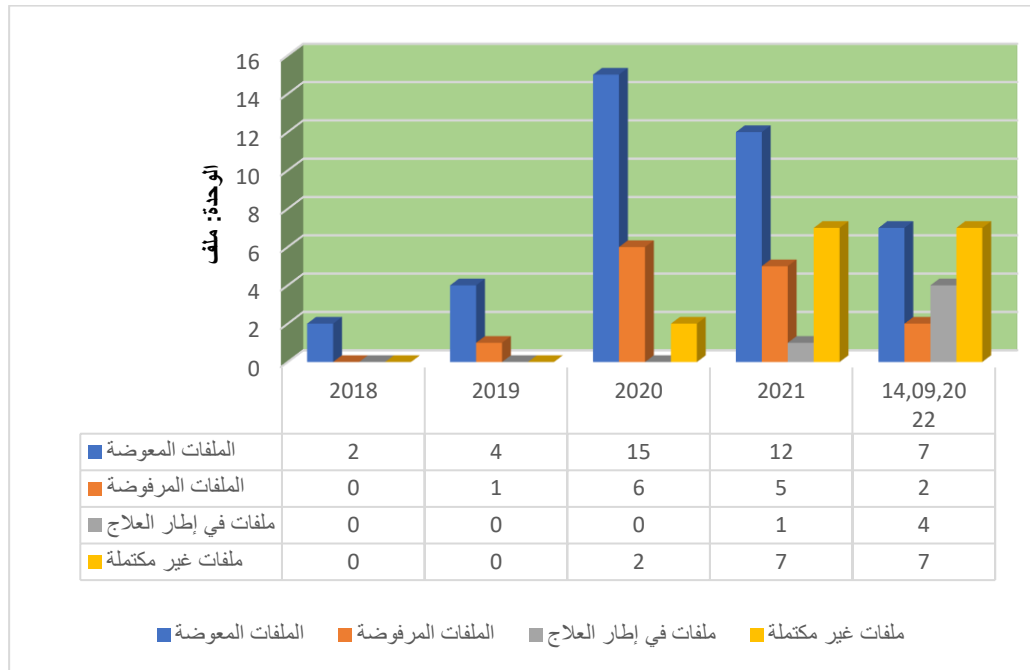
الشكل رقم(26): تعويضات تأمينات الوفاة المدفوعة للبنك الوطني الجزائري لتغطية القروض
الإستهلاكية المتعثرة (2021-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 31.

بالنسبة للجدول رقم 31 والشكل رقم 26، حيث يوضح كل منها قيمة التعويضات التي تحصل عليها البنك الوطني الجزائري كغطية للقروض الإستهلاكية التي تعثر سدادها خلال الفترة 2017-2021، نلاحظ أن سنة 2017 و 2018 لم يكن هناك تعويض ويعود ذلك الى عدم تحقق الخطر المؤمن عليه (لا يوجد تعثر للدين سنة 2017)، أما بالنسبة لسنة 2018 فكانت هناك قروض لم يتم تعويضها في تلك السنة بل أجل التعويض فيها لسنة الموالية وذلك عائد لمجموعة من الأسباب من بينها: نقص وعدم إكمال الوثائق المطلوبة، المدة الزمنية التي تجري فيها شركة التأمين تحقيقاتها حول مدى تطابق الخطر، وغيرها. أما بالنسبة لباقي السنوات فنلاحظ أن قيمة التعويضات في تزايد بشكل مستمر رغم أن قيمة القروض الإستهلاكية الممنوحة في سنة 2020 أكبر منها في سنة 2019 حيث تراجع معدل نموها ب(10.63%-)، والتي قابلها إرتفاع في قيمة التعويضات الممنوحة من سنة 2019 إلى سنة 2020 بمعدل يقارب (39%)، وأستمر الإرتفاع في قيمة التعويضات الممنوحة فقد تعدت (07) مليون دج سنة 2021، ويعود ذلك الى زيادة قيمة القروض الإستهلاكية الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري.

الشكل رقم (27): الملفات: المعوضة، المرفوضة، في إطار المعالجة، في إنتظار تكملة الملف
(2017- 2022.09.14)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات مقدمة من قبل عون البنك الوطني الجزائري المكلف بالتأمينات.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (27) أن الملفات قد تصنف في إحدى الأربع خانات على مستوى شركات تأمين الأشخاص، أما الخانة الأولى فهي تكون من نصيب الملفات المكتملة التي تتوفر فيها كل الشروط والوثائق المطلوبة هنا يستفيد البنك من التعويض بطريقة تلقائية، وقد تعدى عدد الملفات المعوضة لصالح البنك الوطني الجزائري عند تقديمه للقروض الإستهلاكية 40 ملف (2018-2022)، أما الخانة الثانية فهي تضم الملفات المرفوض تعويضها ومثل ما لاحظنا في الشكل السابق أن عدد الملفات المرفوضة خلال نفس الفترة لا يتعدى 14 ملف، ويعود سبب رفض شركة تأمين الأشخاص محل الدراسة القيام بتعويض هذه القروض الى عدم تحقق خطر عدم السداد الناجمة عن تحقق الخطر المؤمن عليه في عقد التأمين، أو بسبب التصريح الكاذب الذي أدلى به المؤمن عليه عند توقيع عقد

الفصل الرابع: التأمينات على الحياة وإسهامها في تطوير القروض الإستهلاكية على ضوء -186- تجربة شركة التأمين الجزائرية للحياة

تأمين وفاة المقترض، أي أن الوفاة ناجمة عن المرض الغير مدلى به و الغير مؤمن عليه، وقد وصل عدد هذه الملفات الى 10 ملفات، أما الملفات التي تكون في إطار العلاج هنا إدارة هذه الشركة تقوم بمعالجة الملف والتأكد من صحة الوثائق المقدمة، والتي لم يتعدى عددها 05 ملفات وبالنسبة لخانة الملفات الغير مكتملة فهي الحالة التي يكون فيها نقص في أحد الوثائق المطلوبة من قبل شركة التأمين، ومن بين أهم هذه الوثائق التي يمكن ذكرها نجد:

- ✓ مقرر طبي من المستشفى يشرح حالة الوفاة وسببها؛
 - ✓ تحاليل طبية خاصة لأصحاب مرض السرطان؛
 - ✓ بطاقة المتابعة الطبية؛
 - ✓ تقارير قديمة وتحاليل طبية للمؤمن له؛
 - ✓ المحضر الذي يقوم به الدرك أو الشرطة أو محضر مقدم من قبل وكيل الجمهورية.
- علما أن هناك حالات تأخير في تقديم هذه الوثائق المطلوبة وغيرها من الوثائق، ويعود ذلك التأخير لمجموعة من الأسباب من بينها:
- ✓ عدم معرفة الورثة بوجود تأمين يغطي القرض الإستهلاكي الذي إقترضه المؤمن له؛
 - ✓ عدم المعرفة بوجود القرض الإستهلاكي؛
 - ✓ صعوبة الحصول على الوثائق المذكورة سابقا؛
 - ✓ المماطلة والإهمال وعدم الإكتراث في بعض الأحيان من قبل ورثة المؤمن له.
- بمجرد إكمال الملف تقوم شركة التأمين الأشخاص بتعويض البنك المانح للقرض الإستهلاكي، وقد وصل عدد هذه الملفات إلى 16 ملف خلال نفس الفترة.

نستنتج مما سبق أن تأمينات الوفاة الذي هو أحد أنواع فرع التأمينات على الحياة تعتبر من بين الأساليب الوقائية والحمائية التي تعتمد عليها البنوك في حالة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته إتجاهها، وهذا لأن التغطية التأمينية التي توفرها عقود تأمينات الوفاة تضمن للبنك عند تقديم القروض "مهما كان نوعها وأجلها" تغطية خطر عدم السداد الناجم عن تحقق أحد المخاطر المؤمن عليها في هذه العقود التأمينية، ومن بين أهم هذه الأخطار التي يمكن ذكرها، هو خطر عدم السداد الناجم عن وفاة المقترض، أي أن شركة تأمينات الأشخاص تتوب عن المقترض في الوفاء بالتزاماته إتجاه البنك في حالة تحقق أحد المخاطر المؤمن عليها في عقود تأمينات الوفاة.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى واقع تأمينات الحياة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010-2021، وهذا عبر التطرق لبنية سوق تأمينات الحياة في الجزائر وتقديم وتحليل مجموع إنتاج هذا الفرع ، كما قمنا بدراسة لمداخل قياس فرع التأمين على الحياة في الاقتصاد الجزائري عن طريق مجموعة من المؤشرات المهمة والأساسية خلال نفس الفترة.

كما عمدنا إلى دراسة تطور القروض الإستهلاكية في الجزائر وذلك بتقديم مراحل تطور هذه المنظومة وهيكلها التنظيمي، وكذا تطور شبكة البنوك في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 الى غاية سنة 2017، مع تقديم وتحليل مجموع القروض الإستهلاكية الممنوحة من قبل البنوك في الجزائر - دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي والقرض الشعبي الجزائري-.

أما من الناحية التقنية فعملنا على تقديم وتحليل التعويضات التي قدمتها شركة التأمين الجزائرية للحياة وذلك بمقارنة مجموع القروض الإستهلاكية الممنوحة مع قيمة التعويضات خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 الى غاية سنة 2021، وهذا لإبراز الدور الفعال لتأمينات الوفاة والذي هو أحد أنواع منتجات التأمينات على الحياة في تغطية المخاطر، حيث أظهرت النتائج أن المبالغ التي سددتها الشركة كتعويض للبنك مقبولة نسبيا فقد تعدت 07 مليون دج من بداية فترة الدراسة (2017) الى غاية 2021، في حين تعدت 21 مليون دج من 2017 الى غاية منتصف شهر سبتمبر 2022 ، أما من حيث الملفات فقد قامت بتسوية ما يفوق 40 ملف خلال نفس الفترة، كل هذه الأرقام تدل على مدى قدرة هذا النوع من التأمين في تغطية مخاطر القروض الإستهلاكية والوفاء بالالتزامات نيابة عن المقترض إتجاه البنك.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر التأمين بصفة عامة والتأمينات على الحياة بصفة خاصة من بين العناصر الأساسية التي تعتمد عليها البنوك التجارية كضمان عند منحه للقروض بمختلف أنواعها، وخاصة القروض الاستهلاكية، فالتغطية التأمينية على حياة المقترض من مخطر الوفاة تمكن البنك من القيام بعملية الإقراض بكل أريحية، لأن عملية التأمين سمحت له أن ينقل خطر عدم استرجاع مبلغ القرض (قيمة القرض + الفوائد) الى شركة التأمين المؤمنة، بمعنى آخر عقود التأمين تغطي خطر عدم السداد الناجم عن أحد المخاطر المؤمن عليها في عقود تأمينات الحياة، أي أن شركة التأمين تحل محل المقترض في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في حالة تحقق أحد تلك المخاطر المؤمن عليها، ومن بينها مخطر وفاة المقترض.

ومن خلال الإشكالية المطروحة في بداية البحث والتي صيغت على النحو التالي: كيف يمكن للتأمينات على الحياة أن تساهم في تطوير القروض الاستهلاكية في البنوك التجارية الجزائرية؟ ، فقد حاولنا تسليط الضوء على بعض الجوانب الهامة المتعلقة بفرع التأمين، وخصوصا ما تعلق بالتأمينات على الحياة من خلال التغطية التأمينية التي توفرها للبنوك التجارية عند منحها للقروض، مع دراسة حالة شركة التأمين الجزائرية للحياة، والتغطية التأمينية التي توفرها هذه الأخيرة للبنك الوطني الجزائري عند منحه للقروض الاستهلاكية الموجهة للأفراد.

أما فيما يتعلق بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار الفرضيات فتتمثل في ما يلي:

1- نتائج اختبار الفرضيات:

➤ الفرضية الأولى والتي نصت على أن التأمينات على الحياة أحد أهم أنواع تأمينات الأشخاص، إلا أنه رغم الإمكانات المتوفرة لها لم ترتقي بعد للمستوى المطلوب، سواء كان ذلك من حيث المساهمة

في قطاع التأمين بصفة خاصة، أو المساهمة في الإقتصاد الجزائري بصفة عامة مقارنة بنظيره في تونس والمغرب

هذا ما تم إثباته من خلال الفصل الأول حيث توصلنا إلى أن منتج التأمينات على الحياة يهيمن على حصة الأسد باحتلاله المركز الأول مقارنة بباقي المنتجات التأمينية في فرع تأمينات الأشخاص، فقد تعدت حصته سنة 2020 (46%) من الحصة الكلية لفرع تأمينات الأشخاص، كما أن حقيقة لم يرتقي هذا النوع من التأمينات الى المستوى المطلوب في مساهمته في قطاع التأمين، حيث قدرت حصته ب(9%) من إجمالي قطاع التأمين سنة 2020، وهي تمثل حصة ضئيلة جدا، كما أن مساهمته في الإقتصاد الوطني شبه منعدمة فهي لا تتعدى (0.07%) من نسبة مساهمة هذا الفرع من الناتج المحلي الخام للدولة، أما إذا ما قارن فرع التأمينات على الحياة مع نفس الفرع في تونس والمغرب فهو ضعيف جدا، حيث بلغت مساهمة هذا الفرع في الناتج المحلي الخام سنة 2019 نسبة (0.070%) وهي تمثل أعلى نسبة طول فترة الدراسة، في حين قدرت أحسن نسبة في تونس ب (0.567%) سنة 2020، و(1.983%) من نفس السنة بالنسبة للمغرب.

➤ أما الفرضية الثانية التي مفادها أن البنوك التجارية تعتمد في تطوير القروض الإستهلاكية على مجموعة من الآليات، تساهم هذه الأخيرة في زيادة إستهلاك الأفراد.

فقد تم التأكد من صحتها، وذلك لما قدمته البنوك التجارية في الجزائر من قروض، حيث تعدت القروض القصيرة الأجل سنة 2019 (3000 مليون دج)، أما القروض المتوسطة والطويلة فقد تعدت (17800 دج) في نفس السنة، علما أن القروض الإستهلاكية تصنف ضمن القروض القصيرة والمتوسطة الأجل.

➤ تتمثل الفرضية الثالثة في أن الشراكة بين البنوك التجارية و شركات التأمين ساهمت في تحقيق علاقة تكامل من جهة، وتوزيع منتجات التأمينات على الحياة في الجزائر من جهة أخرى.

فهي صحيحة كون أن الدراسة أثبتت أن هناك علاقة تكامل بين شركات التأمين والبنوك التجارية من خلال قيام البنك بتوزيع المنتجات التأمينية عبر شبائكه، وهذا ما يسمى بالتأمين البنكي، كما أنها ساهمت في إنعاش وإعطاء دفعة لمنتجات تأمينات الحياة، إذ تعدى رقم أعمال التأمين البنكي في تأمينات الأشخاص (5000 مليون دج) سنة 2020، في حين حقق نفس النشاط رقم أعمال لا يتعدى (700 مليون دج) في تأمين الأضرار، أما حصص شركات تأمين الأشخاص فقد تعدت (90%) في نفس السنة السابقة من خلال نشاط التأمين البنكي.

➤ الفرضية الرابعة، والتي تعتبر التأمينات على الحياة كأحد الدعائم التي تستند عليها البنوك التجارية عند منح القروض وخاصة القروض الإستهلاكية، فهي إحدى الضمانات الأساسية التي تعتمد عليها في عملية التحوط عند منح هذا النوع من القروض.

فقد تم إثباتها، كون أن التأمينات على الحياة هي الوسيلة الأكثر اعتمادا من قبل البنوك التجارية عند تقديم القروض الإستهلاكية في تغطية المخاطر التي يكون سببها الرئيسي هو المقرض، إذ تعدت مجموع التعويضات المغطاة لخطر وفاة المقرض (21 مليون دج) من بداية فترة الدراسة سنة 2017 إلى غاية منتصف شهر سبتمبر سنة 2022، كما قامت شركة التأمين بتسوية ما يفوق 40 ملف خلال نفس الفترة، وهناك 16 ملف مؤقت تنتظر هذه الشركة إتمام الوثائق اللازمة لتقديم التعويض اللازم للبنك.

2-النتائج العامة:

❖ التأمينات على الحياة هي من بين أهم أنواع المنتجات التأمينية في فرع تأمينات الأشخاص، إلا أنه لا يزال ضعيفا جدا باعتبار أن مساهمته لا تتعدى (0.07%) في الناتج المحلي الخام سنة 2019، وأن حصته لم تتعدى (9%) من إجمالي حصة قطاع التأمين سنة 2020. كما أن فرع التأمينات على الحياة في الجزائر متراجع بنسبة كبيرة مقارنة بنفس الفرع في تونس والمغرب، وهذا يدل على ضعف إقبال الأفراد على منتجات تأمينات الحياة في الجزائر

❖ تقدم البنوك التجارية مجموعة من القروض، نجد من بينها القروض الاستهلاكية، حيث مر هذا النوع من القروض بعدة مراحل آخرها سنة 2009، والتي تم فيها توقيف منح هذا النوع من القروض، ثم تم إعادة بعثه سنة 2015، إلا أن الإنطلاقة الفعلية لمنح هذا النوع من القروض كان سنة 2017. شجعت القروض الاستهلاكية زيادة إقبال الأفراد على إقتناء السيارات، حيث تعدت قيمة القروض الممنوحة من قبل البنك الوطني الجزائري الموجهة لإقتناء السيارات 1242 مليون دج، من بداية سنة 2017 إلى غاية سنة 2021، كما شهدت قروض الإستهلاك تراجع كبير بسبب توقف منح هذا النوع من القروض منذ سنة 2020.

❖ حققت الشراكة بين البنوك وشركات التأمين الزيادة في رقم أعمال هذه الشركات، وهذا من خلال نشاط التأمين البنكي الذي يتم فيه تسويق منتجات التأمين عبر الشبائيك البنكية، فقد تعدى رقم أعمال هذا النشاط (5554) مليون دج سنة 2020 رغم حالة الإقتصاد خلال تلك الفترة بسبب وباء "كوفيد19".

❖ إن المخاطر التي يتعرض لها البنك الوطني الجزائري عند منح القروض الاستهلاكية دفع به الى اشتراط تأمين الوفاة كضمان أساسي يجب أن يقدمه كل مقترض ، فالتغطية التأمينية التي توفرها

الشركة التأمين الجزائرية للحياة تعتبر ضامنا في حالة تعثر المقترض عن الدفع بسبب عجز أو وفاة هذا الأخير.

3-الاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، حاولنا وضع الإقتراحات التالية:

- ❖ إستحداث منتجات تتلاءم مع قدرة الأفراد المادية.
- ❖ خلق منتجات تأمينية تربط أفراد المجتمع مع بعضهم البعض، مثل: تقديم منتج تأميني أسري يغطي كل الأسرة.
- ❖ تقديم إمتيازات مغرية للزبائن الأوفياء.
- ❖ برمجة أيام تكوينية للتعريف بالمنتجات التأمينية، وإستهداف فئات حساسة من خلال الجامعات، الإدارات، والمؤسسات الخاصة والعمومية، وغيرها.
- ❖ تقديم صورة جيدة عن شركة التأمين، والتي تركز على عنصر التعويض عند تحقق الخطر، وتسهيل إجراءات الإستفادة من مبالغ التأمين للمستفيدين.
- ❖ تقديم منتجات تأمينية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ❖ توفير تكوين جيد للعنصر البشري يسمح بتقديم شرح جيد ونقل للمعلومة بطريقة سهلة لطالب القرض.
- ❖ تقديم منتجات متنوعة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا بهدف استقطاب أكبر قدر من العملاء.
- ❖ أن يقوم العون المكلف بإنشاء عقد التأمين، وخاصة عقود التأمينات على الحياة، باعتبار أن أغلب العقود المغطية للقروض البنكية تتم حاليا لدى نفس البنك من خلال التأمين البنكي، بتقديم المعلومات وطرح كل الإحتمالات أمام طالب التأمين، لأنه من خلال دراستنا لاحظنا أن عدد كبير من طالبي

التأمين يتهربون من التصريح بمرضهم الحقيقي لتفادي دفع قسط أكبر عند إنشاء بوليصة التأمين على الحياة، مع إغفالهم عن نقطة رئيسية وهي أنه في حالة تحقق الخطر ولم يكن سببه نفس الخطر المؤمن عليه في العقد فلن يحق له الاستفادة من التغطية التأمينية المتمثلة في التعويض لصالح البنك.

❖ أن تقدم الخدمة التأمينية على مستوى شبابيك البنوك من طرف أعوان متخصصين في نشاط التأمين.

4-أفاق الدراسة:

رغم إقتصار هذا البحث على دور التأمينات على الحياة في تطوير القروض الإستهلاكية ، إلا أن ذلك يفتح لنا المجال لمواصلة البحث في هذا الموضوع مستقبلا لاسيما في المواضيع التالية:

- ❖ التأمين على الحياة وتقنيات تطوير هذا الفرع في الجزائر.
- ❖ دور التأمين على الحياة في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر.
- ❖ واقع وآفاق خدمات التأمين كآلية لتعزيز الملاءة المالية في البنوك التجارية.
- ❖ تقنيات تسيير مخاطر القروض العقارية.
- ❖ إدارة مخاطر العمليات البنكية في البنوك تجارية.

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب

1. ابراهيم النبي حمودة، مبادئ التأمين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.
2. ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.
3. ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1998.
4. ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
5. احمد علي دغيم ، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي اقتصادي عالمي جديد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989.
6. احمد محمد لطفي احمد، نظرية التأمين المشكلات العالمية والحلول الاسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر ، 2007.
7. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
8. انس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك، دار المستقبل للنشر، مصر، 2009.
9. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
10. بهاء بهيج شكري، التأمين في التشريع والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

11. بهاء بهيج شكري، التأمين في التطبيق والقانون والقضاء، دار الثقافة، عمان، الاردن، 2007.
12. بوعزيز الشيخ، مدخل الى التأمين وإدارة الخطر، دار التنوير، الجزائر، 2014.
13. ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002.
14. جميل البديري، البنوك، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2003.
15. جميل الزيدانين/السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطبعة والنشر، الأردن، 1999.
16. جورج ريجدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
17. حسين بالعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية - دراسة مقارنة- ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 2009.
18. خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيق، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
19. خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر، عمان، 2009.
20. دريد كمال آل شبيب، ادارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2015.
21. زياد رمضان ، محفوظ حودة، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، الطبعة 03، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006.
22. زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر، القاهرة، 2008.
23. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد حوده، إدارة البنوك، الطبعة 02، دار صفاء للنشر، الأردن، 1996.
24. سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

25. سامي عفيف حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1994.
26. سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء دراسة تطبيقية تحليلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
27. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة.
28. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة.
29. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - منهج علمي وتطبيق عملي-، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
30. شاكِر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة.
31. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة 02، تعرف الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016.
32. صادق راشد الشمري، ادارة المصارف - الواقع والتطبيقات العملية -، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
33. صبري مصطفى حسن السبك، القرض المصرفي كصورة من صور الائتمان وأداة للتمويل - دراسة مقارنة بين التعامل المصرفي والفقہ الإسلامي-، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2001.
34. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
35. طارق طه، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

36. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر - أفراد - إدارات - شركات - بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
37. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة -، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
38. طارق قندوز، بلال بن بتيش، جودة الخدمة التأمينية كمدخل للريادة والتفوق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
39. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك - دراسة في طريق استخدام النقود من طرف البنوك مع اشارة الى التجربة الجزائرية -، الطبعة 06، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
40. عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمداينات في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
41. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات وتقنيات وتطبيقات، دون بلد، دون سنة.
42. عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون (07) المدني الجديد، عقود الغرر وعقد التأمين، المجلد 02، الطبعة 03، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 1998.
43. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف - السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
44. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.
45. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك - السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية وقياس الفاعلية - الجوانب التنظيمية والإدارية -، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.

46. عبد القادر جعفر، الحسين بن محمد شواط، نظام التأمين الإسلامي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، لبنان، 2005.
47. عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة 02، الكرك: مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006.
48. عبد المصطفى رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
49. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد حودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999.
50. عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، عقد التأمين حقيقته ومشروعيته، دار منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
51. عز الدين الفلاح، التأمين (مبادئه و أنواعه)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
52. عزيزة بن سميحة، الائتمان في البنوك التجارية - المخاطر وأساليب تسييرها -، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
53. علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة.
54. علي محمود بدوي، التأمين - دراسة تطبيقية -، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
55. غازي خالد ابو عرابي، احكام التامين - دراسة مقارنة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011.
56. فرح خير الله، إدارة الائتمان بالمصارف - الأسس، المفاهيم، المعايير -، دار امجد للنشر، عمان، الأردن، 2015.
57. فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عافر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.

58. فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك، الطبعة 02، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
59. مبارك لسلوس ، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
60. مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
61. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة 07، دار النهضة العربية، بيروت.
62. محمد سعيد أنور السلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
63. محمد سليم وهبه، كمال حسين كلاش، المصارف الإسلامية - نظرة تحليلية في تحديات التطبيق - ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.
64. محمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، دون سنة.
65. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية - البورصة والبنوك التجارية-، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.
66. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2006.
67. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي - دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني أهم محدّداته- ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009.
68. محمد كمال عفانه، ادارة الائتمان المصرفي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017.
69. محمد مطر، ادارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية-، الطبعة 03، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
70. محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، ادارة المصارف، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

71. محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
72. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.
73. مختار محمود الهاندي، ابراهيم عبد النبي حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 2001.
74. مختار محمود الهانسي، التأمين التجاري والإجتماعي، مؤسسة روية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
75. مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، دون سنة.
76. مصطفى كمال طه، عمليات البنوك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
77. منير ابراهيم هندی، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.
78. منير ابراهيم هندی، إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات-، الطبعة 03، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2006.
79. منير اسماعيل ابو شاور، امجد عبد الهدى مساعده، نقود بنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
80. مهند حنا نقولا عيسى، إدارة المخاطر - المحافظ الائتمانية-، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
81. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

82. نبيل محمد مختار، إعادة التأمين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
83. نعمة الله النجيب، وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، مصر، 2001.
84. النهيم مبارك، احمد التافة، النقود والبنوك، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1995.
85. يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة التأمين والمخاطر، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

الأطروحات والرسائل

1. بن عمروش فائزة، دراسة أثر تسويق خدمات التأمين على سلوك المستهلك، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2017.
2. حسان ناصف، دور الشركات التأمين في محاولة مكافحة الاحتيال- دراسة تطبيقية على شركة التأمين في الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، 2018.
3. الحمداني زهره، اشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، وهران، 2012.

4. درار عياش، تفعيل نظام التأمين الاجتماعي وامكانيات تكييفه مع متطلبات الشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، 2012.
5. سعاد بوشلوس، ادارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة فيها، اطروح دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، 2015.
6. صيودة ايناس، أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة القرض السندي لمؤسسة سوناطراك-، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، 2009.
7. عميرة اسماعيل، أثر القروض البنكية على المستوى المعيشي للفرد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2017.
8. فاطمة بشيرقره فلاح، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا ، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2018.
9. قميري حبيلة، موقع التأمين من الأزمة المالية العالمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014.
10. محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك -دراسة على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008.
11. مختاري زهره، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2005-2007، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2011.

12. مصطفىاوي سميرة، البنوك في مواجهة آليات التوريد، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016.

13. منية خليفة، القروض البنكية ومشكلة عدم السداد - حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

المقالات والدوريات

1. بن شيخ منال، طرق طرق وأساليب إدارة المخاطر في شركات التأمين على الأشخاص - دراسة حالة شركة أكسا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 02، المسيلة، 2018.
2. جريفي محمد، بجاوي شريف، حماية المستهلك في عقد القرض الإستهلاكي في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 11، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، 2017.
3. جمال بوشنافه، الزامية التأمين على الممتلكات من أخطار الكوارث الطبيعية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 05، العدد 01، المدية، 2011.
4. حسن حسين البراوي، التأمين على الحياة في نظام القانون القطري بين الواقع المأمول، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 01، العدد 10، المسيلة، 2016.
5. راغب الغضين، احمد العلي، اثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية -، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 01، العدد 04، المدية، 2013.

6. سامية معزوز، تحليل أثر التأمين البنكي في دعم نشاط البنوك، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 33، العدد 03، قسنطينة، الجزائر، 2019.
7. سعاد سطحي، التأمين الاجتماعي والتعاوني والتأمين على الحياة، مجلة العلوم الانسانية، العدد 34، قسنطينة، 2010.
9. شرطي نسيم، التأمين المصرفي كنموذج للابتكار في الخدمات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 04، المدية، سبتمبر 2015.
10. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي التمويل الإستهلاكي في المملكة العربية السعودية - تقويم شرعي - ، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2007.
11. عثمانى مرابط حبيب، برايك طاهر، الرؤية الجديدة والفعالة لعرض قرض الاستهلاك في الجزائر - دراسة في ضوء المرسوم تنفيذي رقم 15 - 114، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 09، العدد 01، الجلفة، 2016.
12. فخاري فاروق، سعيدي يحيى، تسيير المخاطر التشغيلية في بيئة الأعمال البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 03، المسيلة، جانفي 2017.
13. فلة عاشور، القروض الإستهلاكية في الجزائر بين منعها وإعادة إطلاقها، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، بسكرة، جوان 2015.
14. فيروز جبرار، أهمية استثمار أقساط التأمين في تحقيقه ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمين، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 10، العدد 20، بسكرة، 2016.
15. قميري حجيله، اوكيل نسيم، واقع تأمينات الأشخاص في الجزائر في ظل انتشار وباء كوفيد 19، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2020.

16. قوال زواويه ايمان، وآخرون، الصيغة الجديدة للقرض الإستهلاكي وسياسة التجارة الخارجية في الجزائر - دراسة ميدانية -، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد 13، سيدي بلعباس، ديسمبر 2016.
17. كلثوم مرقوم، تأمينات الحياة في الجزائر، أي دور لصيرفة التأمين؟، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 11، العدد 02، الوادي، الجزائر، 2021.
18. كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، الجزائر، 2018.
19. لبوزي ريم، فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار بين النتائج الواقعية وضعف الثقافة التأمينية في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، البليلة 02، جوان 2018.
- لكبير علي، التأمين على الحياة والتشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، خنشلة، جوان 2017.
20. مريم ايمان، بن طلحة صليحة، دراسة قياسية لأثر أقساط التأمين والتعويضات على الملاءة المالية في صناعة التأمين الجزائرية للفترة 1992-2018، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02، تندوف، 2020.
21. مسعودي رشيدة، الإصلاحات المصرفية ودورها في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي "دراسة لمسار الإصلاح المصرفي في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 08، العدد 01، المدية، 2014.
22. مصداق راضية، إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل 02 في البنوك التجارية الجزائرية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 07، والعدد 13، مستغانم، جوان 2017.

23. منال منصور، التأمين البنكي أحد توجهات الحديثة في قطاع التأمين الجزائري - حالة تأمين لايف الجزائر وبنك الجزائر الخارجي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، أم البواقي، ديسمبر 2019.
24. نبي صالح العرباوي، علاقات التأمين بالمسؤولية المدنية وتأثير تأمين المسؤولية على نظام المسؤولية المدنية، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، المجلد 01، العدد 02، تلمسان، 2014.

المؤتمرات العلمية

- 1- كمال رزيق، فريد كورتل، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 4-5 جويلية 2007.
- 2- المؤتمر العلمي الدولي الأول، التحوط وإدارة الخطر، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- 3- المؤتمرات العلمية لجامعة بيروت العربية، الجديد في مجال التأمين والضمان، الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.

التقارير

- 1- مجموعة تقارير سنوية للهيئة العامة للتأمين، تونس.
- 2- بيانات البنك الدولي.

القوانين والمراسيم

1- المادة 03 من القانون رقم 09-03 المؤرخ في 29 صفر 1430 هـ الموافق 25 فبراير سنة 2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 08 مارس 2009.

2- المادة 457 من الأمر رقم 75-58، المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 هـ الموافق 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، المؤرخ في 27 أوت 2003.

3- المادة 03 من الرسوم التنفيذي رقم: 15-114، المؤرخ في 23 رجب 1436 هـ الموافق 12 مايو 2015، المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الإستهلاكي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 24، الصادرة بتاريخ: 12 ماي 2015.

4- المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 15-114، المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الإستهلاكي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 24، الصادرة بتاريخ: 12 ماي 2015.

5- المادة الأولى من القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1437 هـ الموافق 31 ديسمبر 2015، والذي يحدد فيه الشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الإستهلاكي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 06 جانفي 2016.

6- المادة (03)، (05)، (06) و (09) من المرسوم التنفيذي 07-153، المؤرخ في 05 جمادى الاولى عام 1428 هـ، الموافق 22 ماي 2007، يحدد كيفيات وشروط توزيع منتوجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وماشابهها وشبكات التوزيع الأخرى، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35؛ الصادرة في 23 ماي 2007.

7- المادة 450 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1395هـ الموافق ل 26 سبتمبر

1975، تعريف المشرع الجزائري لقرض الإستهلاك، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 78، الصادرة

بتاريخ: 30 سبتمبر 1975.

8- المادة 88 معدلة ومتممة للمادة 75 من الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 29 رجب عام 1430

الموافق 22 يوليو سنة 2009، الجريد الرسمية، العدد 78، الصادرة بتاريخ : 31 ديسمبر 2014.

9- المادة 53 من القانون 06-04 المؤرخ في 21 محرم عام 1427هـ الموافق 20 فيفري 2006،

المعدل والمتمم للأمر 95-07 و المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15؛ الصادرة في

12 مارس 2006.

10- المادة 252 من المرسوم التنفيذي رقم 95-340 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1416

هجري الموافق ل 30 أكتوبر سنة 1995، "يحدد شروط منح وسطاء التأمين الإعتماد، الجريدة الرسمية

الجزائرية، العدد 65، 31 أكتوبر 1995.

11- المادة 66 من الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق 26 أوت

2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، المؤرخ في 27 أوت 2003.

12- المادة 68، الأمر رقم 03/11، المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق 26 أوت

2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، المؤرخ في 27 أوت 2003.

13- المادة 02 من القرار المؤرخ في 22 رجب عام 1428هـ الموافق 06 أوت 2007، الذي يحدد

منتجات التأمين التي يمكن توزيعها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية وماشابهها، الجريدة الرسمية

الجزائرية، العدد 59، الصادرة في: 23 سبتمبر 2007م.

14- المادة 04 من من القرار المؤرخ في 22 رجب عام 1428هـ الموافق 06 أوت 2007، الذي

يحدد النسب القصوى لعمولة التوزيع، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 59.

15- المرسوم التنفيذي رقم 95- 338 المؤرخ في 06 جمادى الثانية عام 1416 هـ الموافق ل:30 أكتوبر 1995 المتعلق بإعداد قائمة عمليات التأمين وحصرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 65، الصادرة بتاريخ:31 أكتوبر 1995.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

ARTICLE

– Mohamed Boudjellal , les assurance dans un système islamique, Article publie dans la revue de science économique et de gestion, Volume N°05, Numéro 05, 2005.

REVUE

– KPMG, Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition 2021.

SITES D'INTERNET

- 1- <http://virtuelcampus.univ-msila.dz/>
- 2- [https:// www.bdl.dz/ar/](https://www.bdl.dz/ar/)
- 3- <https://autodznews.com/>
- 4- <https://boubidi.blogspot.com/2018/06/Concept-nsurance-contract.html>
- 5- <https://datatopics.worldbank.org/>
- 6- <https://dz.linkedin.com/company/l-alg%C3%A9rienne-vie-aglic>
- 7- <https://fiqh.islamonline.net/>
- 8- <https://islamfin.yoo7.com/>
- 9- <https://islamqa.info/ar>
- 10- <https://khedmanews.com/>
- 11- <https://lalgeriennevie.dz/>
- 12- <https://particuliers.banque-france.fr/>
- 13- <https://wilaya-tindouf.dz/>
- 14- <https://www.bank-abc.com/>
- 15- <https://www.bdl.dz/arabe/Credit>
- 16- <https://www.bna.dz/ar>
- 17- <https://www.business4lions.com/life-insurance/>

- 18- <https://www.cga.gov.tn/>
- 19- <https://www.Driot.Dz.com/frorum/threads>
- 20- <https://www.echoroukonline.com/>
- 21- <https://www.islamweb.net/ar/>
- 22- <https://www.reuters.com/article>
- 23- <https://www.startimes.com/>

